تقرير
مراقبة الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٦
من منظور جندري

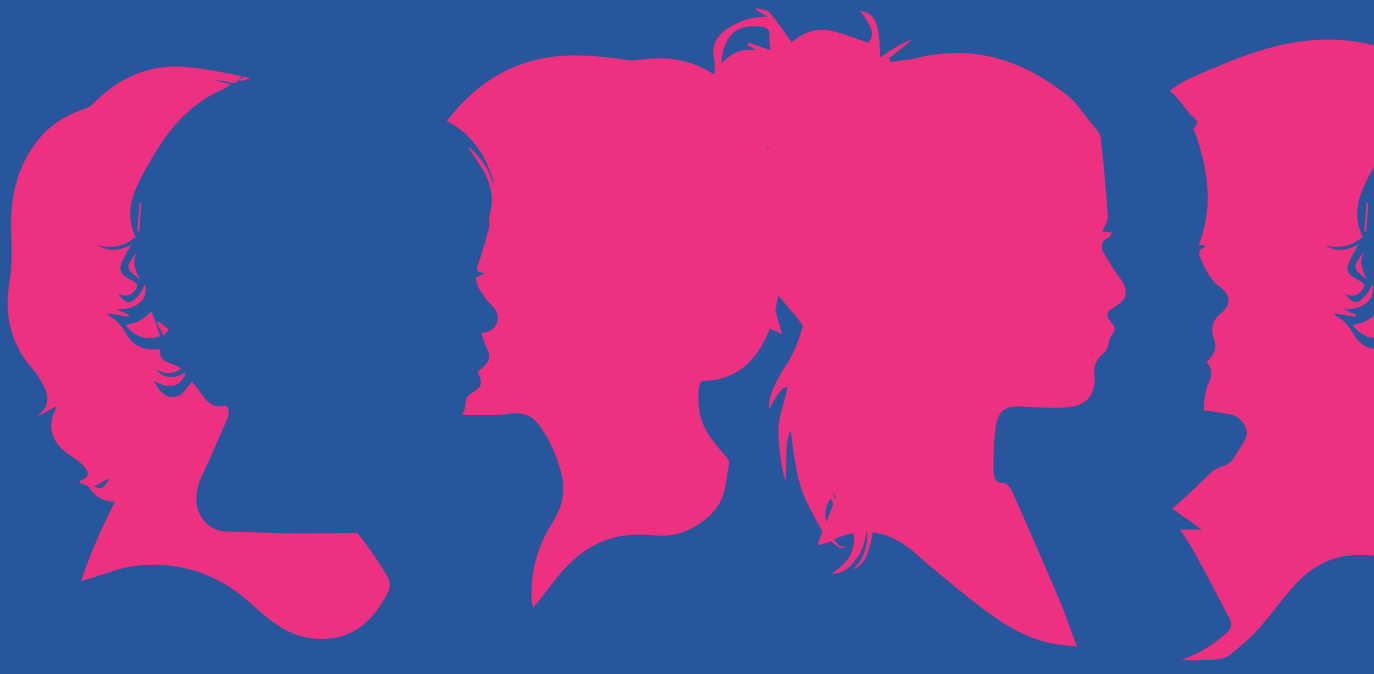

عمل مشترك: علي سليم والياس نصّور

الجمعية اللبنانية من أجل
ديمقراطية الانتخابات

الجمعية اللبنانية من أجل
ديمقراطية الانتخابات

تقرير
مراقبة الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٦
من منظور جندري

عمل مشترك:

علي سليم

الياس نصّور

هذا المشروع مموّل من

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

أنجزت هذا التقريرالجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات بتمويل من منظمّة هيفوس والإتحاد الأوروبي.
الأفكار الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر منظّمة هيفوس والاتحاد الأوروبي.

الفهرست

تحية شكر ٥
مقدمة ٦
منهجية العمل ٧
القسم الأول: واقع المرأة في لبنان ٨
I. الإطار القانوني الناظم لوضع المرأة في لبنان ٩
II. الحركة النسائية في لبنان ١٢
III.المرأة والتمثيل السياسي اليوم: حقائق وبيانات ١٣
القسم الثاني: مرشّحات ٢٠١٦ ١٥
I. واقع المرشّحات الانتخابي ١٦
II. عدد المرشّحات في كل قضاء ١٧
III.تجربة الترشّح: قرار الترشّح، الدعم، البرنامج الانتخابي، والضغوطات ١٨
١. أسباب الترشح ١٨
٢. التعاطي الإعلامي ١٩
٣. الدعم العائلي والمؤسسي ١٩
٤. درجة الانخراط في المجتمع المدني ٢٠
٥. اللوائح مقابل الترشح الفردي ٢٠
٦. دور المرشّحة في الحملة الانتخابية ٢٠
٧. دعمها لترشح النساء ونصائحها ٢٠
٨. القضايا التي تناولتها المرشّحات في حملاتهنّ ٢١
٩. الضغوطات التي تعرضت لها المرشّحات ٢١
القسم الثالث: ناخبات ٢٠١٦ ٢٣
I. المرأة قبيل انتخابات ٢٠١٦ ٢٤
II. النتائج العامة للاستبيان على مستوى لبنان ٢٦
أ- توصيف العينة المستطلعة ٢٦
ب- أبرز النتائج العامة للاستبيان على مستوى لبنان ٢٦
III.النتائج العامّة بحسب معيار الفئة العمريّة ٢٩
أ- كيفية الحضور إلى المركز ٢٩
ب- كيفية التعرف إلى المرشحين/ات والاقتراع لهم/ن ٢٩
١. تحليل الفئة العمريّة ٢١-٤٠ ٣٠
٢. تحليل الفئة العمريّة ٤١-٦٠ ٣٠
٣. تحليل الفئة العمرية ٦١- ٧٠+ ٣٠
ج. إدراك ترشّح نساء في الدائرة الانتخابية من عدمه ٣٠
د- مدى موافقة الناخبة على ترشّح النساء ٣٢
IV-النتائج العامّة بحسب معيار المستوى التعليمي ٣٣
أ- كيفية الحضور إلى مركز الاقتراع ٣٣
ب- كيفية التعرّف إلى المرشّحين/ات والاقتراع لهم/ن ٣٣
١. تحليل الفئة الأميّة ٣٤
٢. تحليل فئة القراءة/الكتابة - الابتدائي ٣٤
٣. تحليل فئة التعليم المتوسط - ثانوي ٣٤
٤. تحليل فئة التعليم الجامعي ٣٥
ج- إدراك ترشّح نساء في الدائرة الانتخابية من عدمه ٣٥
د-مدى موافقة الناخبة على ترشّح النساء ٣٥
خلاصات وتوصيات ٣٦
لائحة المراجع ٣٨
الملاحق ٣٩

تحية شكر

بـدأت الجمعيّـة قبيـل فـترة وجيـزة مـن الانتخابـات البلديـة والاختياريـة بالتحضـير لمراقبـة هـذه الانتخابـات وفـق المقاربـة الجندريـة، لتسـليط الضـوء عـلى المخالفـات والضغوطـات التـي تتعـرض لهـا المـرأة الناخبـة والمرشـحة في العمليـات الانتخابيـة.

فبعـد تجربـة مراقبـة الانتخابـات مـن الزاويـة الجندريـة التـي خاضتهـا الجمعيـة العـام ٢٠٠٤، كان للجمعيـة الرغبـة بـأن تعيـد هـذه التجربـة العـام الحـالي للبنـاء عليهـا وتوسـيعها وتعميقهـا أكـثر العـام المقبـل مـع اقـتراب موعـد الانتخابـات النيابيـة.

مـن هنـا تواصلـت الجمعيـة مـع عـدد مـن الجمعيّـات والناشـطات في مجـال حقـوق الإنسـان، لا سـيّما حقـوق المـرأة للمشـاركة في مراقبـة الانتخابـات، إيمانـاً منهـا بـأن أي عمليـة مراقبـة متخصصـة لا يمكـن أن يكتـب لهـا النجـاح مـن دون تضافـر جهـود الـشركاء المعنيـين.

مـن هنـا تـودّ الجمعيـة شـكر كل الجمعيّـات المشـاركة عـلى مجهودهـا في إنجـاح عمليـة المراقبـة، كـما تـودّ أن تشـكر جزيـلاً المراقبـات والمراقبـين، اللـواتي/الذيـن تكبّـدوا عـبء هـذه العمليّـة الشـاقّة.

أخـيراً تـود الجمعيّـة شـكر الأسـتاذة جومانـا مرعـي، عـلى مواكبتهـا الدائمـة لهـذه العمليـة ومشـاركتها الأساسـيّة في إعـداد الاسـتبيانات والإشراف أيضـاً عـلى كتابـة التقريـر.

جمعيـة RDFL - Fe-Male التجمـع النسـائي الديمقراطـي اللبنـاني - **اللجنـة الأهليـة لمتابعـة قضايـا المـرأة** - **جمعيـة كفـى عنـف واسـتغلال** - افتخـار زعيـتر - جـان - بيـار اسـطفان - جيهـان مكيّـة - حيـاة مرشـاد - ديانـا اسـماعيل - ديانـا زعيـتر - رشـا اسـماعيل - رفقـا أبـو يونـس - رؤى دنـدشي - شـيرين الجـردي - عبـير زيـدان - فـادي جـمال الديـن - فاطمـة الديـراني - فيرونيـكا عاقـوري - مـاري - تيريـز المـير - مريـم الديـراني - ميريـلا أبـو خليـل - ناهيـل مـوسى - نـاي الراعـي - نسريـن عـكاوي

مقدمة

تشكّل المساواة الجندرية تحدياً قديماً مستجداً تعاني المجتمعات غيابه بشكل عام، لاسيّما المجتمعات الأكثر محافظة، إن من جهة القيم التقليدية والعادات والموروثات الاجتماعية، أو من خلال التمسّك بالقيم الدينية وصعوبة التخلّي عنها.

بدأت قضايا حقوق المرأة منذ العام ١٩٤٥، تحظى بأهمية أكبر في المواثيق الدولية، باعتبار المساواة على أساس الجنس حق ومبدأ مؤسس لحقوق الإنسان، ومع إدخال المساواة الجندرية وحقوق المرأة كحق إنساني في دساتير الكثير من الدول، كما أصبحت تلك الحقوق ومدى تفعيلها معياراً اجتماعياً أساسياً يحدّد مسار تطوّر الدول وتنميتها.

غير أنّ تلك التطورات الإيجابية في النصوص، لم تنعكس على الأرض في غالبية الدول المصادقة على الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان، وهي اهتمت أكثر بالمساواة في الفرص وليس المساواة في الفرص والنتائج معاً، من ضمنها لبنان الذي عانى وما زال يعاني، بدرجات مختلفة، وجود هوّة بين حقوق النساء والذكور.

من هنا، ارتأت «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات» وبالتعاون مع عدد من الجمعيات النسائية (Fe-male،RDFL التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، وجمعية كفى عنف واستغلال) بالإضافة إلى عدد من الناشطين والناشطات، أن تقوم بمراقبة الانتخابات البلدية والاختيارية لعام ٢٠١٦ من المنظور الجندري، لتقييم مشاركة الناخبات والمرشّحات في العملية الانتخابيّة في لبنان، إيماناً بالمبادئ التي تؤمن بها الجمعيات المشاركة والتي تنصّ على أهمية تحقيق المساواة الكاملة والفعلية بين الجنسين، لا سيما في الحياة السياسية في لبنان.

تهدف هذه المراقبة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية: هل من معيقات قانونية في لبنان تمنع أو تحدّ من مشاركة المرأة في الحياة السياسية؟ أم أنّ النمط المجتمعي الذكوري السائد يشكّل أحد العوائق لترشّح المرأة وفوزها في الانتخابات العامّة؟ هل مصادقة لبنان والتزامه بالمعاهدات الدولية والاتفاقيات وتبنيه في مقدمة الدستور الإعلانات التي تحمي حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاصّ، وتعزّز مشاركتها في الحياة السياسية، يضمن وجود مساواة في الفرص بين مشاركة الرجل والمرأة في المضمار السياسي، أم أنّ التوقيع على النصوص يختلف عن الواقع؟

يأتي هذا التقرير في ظلّ واقع أليم للمرأة في الحياة السياسية، إذ لا تتناسب نسبة تبوّئها مقاعد في المؤسسات العامة مع النسبة التي تشكلها في المجتمع. من هنا، تأمل «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات» مع غيرها من الجمعيات، أن يكون للتقرير المرافق لعملية مراقبة العملية الانتخابية الأخيرة، قيمة مضافة للمجتمع المدني بأحزابه ونقاباته وجمعياته والقطاع الخاص والوزارات والمؤسسات الوطنية المعنية، وذلك سعياً لتطوير النضال الحقوقي من أجل إلغاء التمييز ضدّ النساء، أقلّه التمييز الاجتماعي والسياسي، أو الحدّ منه من خلال القوانين والمراسيم الخاصة أو عبر إصلاح القوانين المتعلقة بالانتخابات كي تؤمّن تمثيلاً صحيحاً وعادلاً للمرأة.

وبما أنّ التقرير يجمع بين الانتخابات والمساواة الجندرية، من المفيد أن نتطرّق، ولو بشكل مقتضب، إلى مصطلح «المساواة الجندرية» وتعريفه، «فالمنشورات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة فرّقت بين المساواة الجندرية أي Gender وبين المساواة بين الجنسين. فبينما المساواة بين الجنسين تشير إلى المعاملة المتساوية بين الرجل والمرأة، في ما يتعلّق بحقوقهم وكذلك في إطار التشريعات والسياسات ومنحهم فرصاً متساوية للوصول إلى الموارد والخدمات والسيطرة عليها في سياق العائلة والمجتمع، أتت المساواة الجندرية أو كما اصطُلح أيضاً على تسميتها المساواة على أساس النوع الاجتماعي لتحارب التمييز بين المرأة والرجل المبني على الأدوار الاجتماعية التي يفرضها المجتمع لكل من المرأة والرجل. ففي حين أن الجنس هو عامل ثابت وطبيعي (أي بيولوجي)، فإن النوع الاجتماعي هو متغيّر ومكتسب بحسب المجتمع الذي تعيش فيه المرأة والرجل١»، وتعني المساواة الجندرية أن لا يكون هناك تمايز واختلاف بين الأفراد على أساس الجنس وبصفة خاصة في ما يتعلق بتوزيع الموارد والعائدات وتوفير الخدمات، والحقوق والواجبات، حسب مؤشرات خاصة توجد المساواة بين النوع. إضافة إلى أنه يعني أيضاً المساواة في الفرص والنتائج بين أفراد المجتمع.٢

١- د. يولاند نوفل، الجندر، المركز التربوي للبحوث والإنماء، http://www.crdp.org/ar/details-edumagazine/5952/3705

٢- صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة، حقيبة تدريبية حول النوع الإجتماعي- مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الإجتماعي

منهجية العمل

تهدف المراقبة من المنظور الجندري إلى مراقبة وضع المرأة اللبنانية ناخبة ومرشحة في العملية الانتخابية وقياس ما إذا تضمّنت الانتخابات البلدية من حيث النصوص والممارسة إدماجاً للمقاربة الجندرية. لا تهدف هذه المراقبة إلى التركيز على نسب النساء المشاركات وأعدادهن فحسب، بل تهدف أيضاً إلى النظر إلى خريطة العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي من شأنها أن تحدّ من مشاركة النساء الفاعلة في الشأن العام. كما وجدت الجمعية أنّه من الضروري التطرّق إلى العمل النسائي في المعترك السياسي في الفترة الأخيرة، لفهم الدراسة والتقرير الجندري بشكل أكبر، ولكي يأتي الأخير ضمن سياق واضح لواقع المرأة في الحياة السياسية.

وفي هذا الصدد تضمنت المراقبة الجندرية للانتخابات البلدية والاختيارية ثلاث مراحل:

١- مرحلة ما قبل الانتخابات، حيث تمّت مراجعة إدماج المقاربة الجندرية في القوانين المتعلقة بالانتخابات ومراجعة البرامج الانتخابية واللوائح الانتخابية (قدر المستطاع) وتحليلها من منظور جندري، بالإضافة إلى رصد عدد المرشحات في الدوائر كافة ورصد الضغوطات التي يمكن أن تُمارس على النساء.

٢- مرحلة الانتخابات، حيث قام مراقبو/ات الجمعيات النسائية الشريكة خلال أيام الاقتراع الأربعة برصد كيفية التعامل مع النساء المقترعات داخل مراكز وأقلام الاقتراع، بالإضافة إلى رصد الضغوطات التي يمكن أن تتعرّض لها المرأة الناخبة قبل عملية الاقتراع. وتمّ ذلك من خلال استبيان شاركت فيه حوالي ٨٥٠ ناخبة من مناطق لبنانية مختلفة بعد أن أدلين بأصواتهن في صناديق الاقتراع، لتفادي أي ضغط يمكن أن يُمارس على الناخبة في حال تمّ استبيانها قبل إدلائها بصوتها. إنّ الأجوبة التي حصلنا عليها خلال الجولات الانتخابية الأربع، ستشكّل مؤشراً لدراسة وتحليل النمط الفكري للناخبات تجاه المرشحات، بالإضافة إلى مدى استقلالية قرارهنّ في اختيار ممثليهنّ في المجالس البلدية والاختيارية.

٣- عمدت الجمعية في مرحلة ما بعد الانتخابات إلى مقابلة ٢٢ من المرشحات الفائزات وغير الفائزات والمنسحبات لتقييم تجربة مشاركتهنّ في الانتخابات على المستويات كافّة، والقيام بتحليل نوعي لحديثهنّ والوقوف على جميع العراقيل والضغوطات التي واجهنها والتي لم تذكر في وسائل الإعلام أو في أي وسيلة أخرى. إنّ هذا النوع من الاستبيان أتاح للمرشحة الاستفاضة بالإجابة عن أسئلة محددة مفتوحة ومقفلة. كما فسح لها المجال للوقوف على إحداثيات مهمة ساعدت في التحليل النوعي للمقابلات مع المرشحات. غير أنه تجدر الاشارة إلى أن الجمعيّة قامت بمراسلة المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين في وزارة الداخلية والبلديّات طالبةً منها تزويدها ببعض المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالانتخابات البلدية والاختيارية الأخيرة، من اجل الدراسة البحثية التي تقوم بها الجمعية، غير أن رد المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين أتى شبه خالٍ من المعلومات التي طلبت الجمعية تزويدها بها (الردّ مرفق ضمن ملاحق التقرير). وبالتالي، فإن اختيار المرشّحات جاء بشكل عشوائي لكنه شامل المحافظات الخمس.

إنّ الغرض من تقرير المراقبة من المنظور الجندري، لا يقتصر على سرد واقع المرأة الانتخابي فقط، من خلال إبراز عدد المرشحات والفائزات في المجالس البلدية والاختيارية، بل أيضاً تسليط الضوء على إمكانية العمل على تحسين واقع المشاركة السياسية للمرأة من خلال توصيات سيتضمّنها التقرير لأكثر من جهة، رسمية كانت أم غير رسمية. فالهدف من هذا التقرير هو إعطاء مشاركة المرأة في الحياة السياسية المزيد من الاهتمام من خلال إزالة العوائق الاجتماعية والقانونية التي تحدّ من مشاركتها فيها.

القسم الأول: واقع المرأة في لبنان

I. الإطار القانوني الناظم لوضع المرأة في لبنان:

من المفيد قبل الشروع في تحليل البيانات والمقابلات مع الناخبات والمرشحات، التطرّق إلى الإطار القانوني للمرأة اللبنانية بشكل عام، وإلى شق المشاركة السياسيّة منه بشكل خاص. هذا الإطار القانوني يندرج تحته:

أ- الدستور اللبناني
ب- الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمساواة الجندرية ومدى تجاوب الجمهورية اللبنانية مع تلك المعاهدات
هـ- لقوانين التي ترعي الانتخابات البلدية
ح- القوانين الوطنيّة المتعلّقة بحقوق المرأة

إن الدستور اللبناني لا يتضمّن أي نصّ تمييزي بحق النساء، ويكرّس مساواة جميع المواطنين أمام القانون من دون تمييز كما ورد في الفقرة «ب» من مقدمته: «... »[٣]. وإن لهذه المقدمة قيمة دستورية بناءً على ما ورد صراحة في قرار صدر عن المجلس الدستوري بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٢ (الجريدة الرسمية، العدد ٤٤ تاريخ ١٩٩٧/٩/١٨)، وقد جاء فيه: «وبما أن المبادئ الواردة في مقدمة الدستور تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه و». للوهلة الأولى يمكن أن نعتقد أنّ لبنان خطا خطوات متقدمة جداً لجهة محاربة التمييز ضد المرأة وإلغاء القوانين المحلية التي تشكل عبئاً على الحقوقيين والجمعيات النسائية كقانون «الأحوال الشخصية»، على اعتبار أنّ المعاهدات الدولية تسمو فوق تلك المحلية في حال التصديق عليها، وكما نصّت الفقرة «ب» من مقدمة الدستور اللبناني اقر الدستور اللبناني بالمساواة بين اللبنانيين فجاءت المادة ٧ منه لتشدد على أن:

«كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم»[٤].

وأيضاً تطرّق الدستور في المادة ٢١ إلى المشاركة السياسّية اقتراعاً «لكل مواطن بلغ من العمر ٢١ عاماً الحق في أن يكون ناخباً». كما يضمن الدستور الحريات العامة والشخصية وحرية التعليم وإبداء الرأي (في المواد٢، ١٠، و١٢ منه)[٥].

غير ان الدستور اللبناني جاء في المادة ٩ منه ليتعارض مع المساواة في الحقوق والواجبات الذي أقرّها في مقدمته وفي البند السابع منه، فأوكل جميع الأمور المتعلّقة بالزواج، الميراث، الطلاق، الحضانة وغيرها من مسائل الأحوال الشخصيّة إلى المحاكم الدينية المختلفة، ليقول حرفيّاً إن حرية المعتقد مكفولة بشرط احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية[٦]!

إن قانون أصول المحاكمات المدنية في العام ١٩٨٣ أعطى المعاهدات والاتفاقات الدولية أولويّة في حالة النزاعات والتعارض في الأحكام القانونية، فجاءت المادة الثانية منه لتقول: «على المحاكم أن تتقيد بمبدأ تسلسل القواعد. عند تعارض أحكام المعاهدات الدولية مع أحكام القانون العادي، تتقدم في مجال التطبيق الأولى على الثانية. لا يجوز للمحاكم أن تعلن بطلان أعمال السلطة الاشتراعية لعدم انطباق القوانين العادية على الدستور أو المعاهدات الدولية».

بالتالي، تسمو المعاهدات الدولية على القوانين الدستورية في حالة التعارض، كما يسمو الدستور اللبناني على القوانين التشريعية في حالة التعارض. ممّا لا شكّ فيه أنّ الاتفاقات الدولية والمعاهدات التي أتت على ذكر المساواة بين الرجل والمرأة تطورت عبر الزمن، لا بل تكررت بمضامين وعناوين مختلفة، وذلك إن دلّ على شيء فهو على مدى بقاء تلك المعاهدات حبراً على ورق، فالمطلوب ترسيخ العقليّة المساواتية الجندرية في المجتمعات.

٣- الدستور اللبناني المعدل في ٢١ أيلول ١٩٩٠ بموجب وثيقة الوفاق الوطني لسنة ١٩٨٩

٤- الدستور اللبناني المعدل في ٢١ أيلول ١٩٩٠ بموجب وثيقة الوفاق الوطني لسنة ١٩٨٩

٥- الدستور اللبناني المعدل في ٢١ أيلول ١٩٩٠ بموجب وثيقة الوفاق الوطني لسنة ١٩٨٩

٦- الدستور اللبناني المعدل في ٢١ أيلول ١٩٩٠ بموجب وثيقة الوفاق الوطني لسنة ١٩٨٩

إنّ الـذي نـشر في العـام ١٩٤٥، أكّـد حقـوق الإنسـان الأساسـية وكرامتـه وقيمتـه، بالإضافـة إلى المسـاواة بـين الرجـل والمـرأة[٧]، كـما وأكّـدفي عـام ١٩٤٨ في مادتـه الأولى والثانيـة حقـوق الإنسـان والمسـاواة بغـض النظـر عـن الجنـس واللـون والعقيـدة[٨]...

غـير أنّ تلـك المعاهـدات لم تلـقَ آذانـاً صاغيـة عـلى أرض الواقـع في الكثـير مـن الأحيـان، كـما أنّ تحقيـق المسـاواة لم ينجـح، مـا دفـع الـدول إلى عقـد معاهـدات ولقـاءات جديـدة في محاولـة منهـا للتقليـل مـن التمييـز الجنـدري.

إن الصـادرة في العـام ١٩٥٢، والتـي صـادق عليهـا لبنـان في العـام ١٩٥٥، كرّسـت حريـة الترشّـح والانتخـاب للمـرأة في جميـع المجـالات، وتبـوّؤ المناصـب العامـة مـن دون تمييـز مـع الرجـل[٩]. تلتهـا اتفاقيـات تطرّقـت إلى وضـع المـرأة الأسري والسـياسي في العـام ١٩٥٧[١٠] و١٩٦٢[١١] ثـمّ في العـام[١٢] ١٩٦٦.

غـير أنّ العـام ١٩٧٩ جـاء ليلـزم الـدول الموقعـة عـلى بالعمـل عـلى تحقيـق مبـدأ مسـاواة الحقـوق في القانـون. فجـاءت الاتفاقيـة لتحـدّد الإجـراءات اللازمـة لتحقيـق المسـاواة، بالإضافـة إلى توسـيع حقـوق المـرأة وتحديـد التمييـز الجنـدري ومكافحتـه مـن خـلال إلـزام الـدول تعديـل الأنمـاط السـائدة للسـلوك الاجتماعـي والثقـافي[١٣]... وصـدّق لبنـان بموجـب القانـون رقـم ٩٦/٥٧٢ تاريـخ ١٩٩٦/٧/٢٤ عـلى اتفاقيـة «القضـاء عـلى جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة» التـي تعـرف باتفاقيـة «سـيداو»، واعتمـدت كإطـار دولي يضمـن للمـرأة التسـاوي الكامـل مـع الرجـل مـن دون أي تفرقـة أو اسـتبعاد أو تقييـد عـلى أسـاس الجنـس، في الميادين السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة والمدنيـة.

غـير أنّ الجمهوريـة اللبنانيـة تحفّظـت عـن بعـض بنـود الاتفاقيـة (٩-١٦-٢٩)[١٤]، مـا دفـع بعـض منـاصري حقـوق الإنسـان بشـكل عـام والمـرأة بشـكل خـاص إلى القـول بـأنّ تحفّـظ الدولـة عـن بعـض المـواد الأساسـية مـن الاتفاقيـة أفقـد روحيّتهـا وقـوّض هـدف الاتفاقيـة الأسـاسي وهـو القضـاء عـلى كافـة أشـكال التمييـز والتفرقـة التـي تمـارس ضـد المـرأة عـلى أسـاس النـوع الاجتماعـي، وتسـعى إلى تحقيـق المسـاواة بـين الجنسـين في جميـع نواحـي الحيـاة (الخاصـة والعامـة). فبـات إبـرام ومصادقـة لبنـان عـلى اتفاقيـة المـرأة الدوليـة صوريّـاً لا يعكـس التـزام الدولـة تحقيـق سياسـة القضـاء عـلى جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة وعـدم الاسـتفادة منهـا للنهـوض بأوضـاع النسـاء في لبنـان.

غـير أن المـادة ٧ مـن الاتفاقيـة والـذي لم يتحفّـظ عنهـا لبنـان، أفضـت إلى اتخـاذ الـدول الموقّعـة ، كـما وأن المـادة ٤ مـن الاتفاقيـة تطرّقـت إلى اتخـاذ الـدول تدابـير خاصـة ومؤقتـة تسـتهدف مـن خلالهـا التعجيـل بالمسـاواة الفعليـة بـين الرجـل والمـرأة.

كـما عُقـد العـام ١٩٩٥ المؤتمـر العالمـي الرابـع للمـرأة، أو مـا بـات يُعـرف لاحقـاً بمؤتمـر بكـين بمشـاركة ممثلـين عـن الحكومـات والمجتمـع المـدني حـول العـالم، فأنتـج مصطلحـات اعتـبرت آنـذاك جديـدة لواقـع جديـد تمـرّ فيـه النسـاء مثـل «التمييـز الإيجـابي»، «العنـف القائـم عـلى النـوع الاجتماعـي»، و»المواطنـة الكاملـة»، حـدد منهـاج عمـل بيجـين تبـوّؤ المـرأة مواقـع السـلطة وصنـع القـرار (أو مـا يطلـق عليـه التمكـين السـياسي للمـرأة)، كأحـد المجـالات الحيويـة التـي سـيتم العمـل عليهـا، ورسـم الخطـوط العريضـة للإجـراءات العمليـة التـي يتعـين عـلى الحكومـات، والقطـاع الخـاص، والمؤسسـات الأكاديميـة، والهيئـات الإقليميـة والمنظمـات غـير الحكوميـة، فضـلاً عـن الأمـم المتحـدة ومؤسسـاتها، اتخاذهـا لزيـادة إمكانيـات وصـول المـرأة إلى هيـاكل السـلطة وصنـع القـرار ومشـاركتها الكاملـة فيهـا، كـما نتـج عـن المؤتمـر مقـرّرات عـدّة دعـت إلى اتخـاذ الإجـراءات المناسـبة لتعزيـز مشـاركة المـرأة في المجالـس الوطنيـة والمحليـة، نذكـر منهـا المقـرر رقـم ١٣ الـذي ينـص عـلى: «أن تمكـين المـرأة ومشـاركتها الكاملـة عـلى قـدم المسـاواة في جميـع جوانـب حيـاة المجتمـع، بمـا في ذلـك المشـاركة في عمليـة صنـع القـرار وبلـوغ مواقـع السـلطة؛ أمـور أساسـية لتحقيـق المسـاواة والتنميـة والسـلم» كـما وألزمـت قـرارات المؤتمـر الـدول الموقعـة عـلى الاتفاقيـة باعتـماد الكوتـا النسـائية لتفعيـل مشـاركة المـرأة السياسـية مـن خـلال «حشـد جهـود المـرأة والرجـل بالتسـاوي عـلى مسـتوى صنـع القـرار والسياسـات لتحقيـق برامـج العمـل الخاصـة بالمجـالات الآتيـة: وضـع حـد للامسـاواة في مواقـع السـلطة وصنـع القـرار، كـما وتخصيـص كوتـا كسـقف أدنى

٧- الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة http://www.un.org/ar/sections/un-charter/preamble/index.html

٨- جامعة مينيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، http://hrlibrary.umn.edu/arab/b001.html

٩- المعهد العربي لحقوق الإنسان، الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، http://aihr-iadh.net/pdf/international_conventions/femmes/condroitspolitiques.pdf

١٠- الاتفاقية المتعلقة بشأن جنسية المرأة المتزوجة.

١١- الاتفاقية الخاصة بالرضا على الزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج عام 1962.

١٢- العهدان الدوليان لحقوق الإنسان عام ١٩٦٦.

١٣- التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، http://bit.ly/29JTT01

١٤- المادة ٩ تتعلق بمنح المرأة الجنسية لأولادها وبحقها باحتفاظها بجنسيتها، تغييرها، أو اكتسابها. المادة ١٦ تتعلق بالقضاء على التمييز في الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، اما المادة ٢٩ تتعلق بالتحكيم في حال الخلافات بين الدول على الاتفاقية. للاطلاع على الاتفاقية: http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf

لمشـاركة النسـاء بنسـبة ٣٠٪ حتـى العـام ٢٠٠٥»[١٥].

هـ- لم يعمـد المـشرّع إلى انتـاج قانـون انتخـابي خـاص بالانتخابـات البلديّـة بـل جـرت تلـك الانتخابـات وفقـاً لبعـض أحـكام قانـون البلديـات (المرسـوم الاشـتراعي رقـم ١١٨ مـع تعديلاتـه) ولقانـون الانتخابـات النيابيـة الحـالي رقـم ٢٠٠٨/٢٥ الـذي لم يلحـظ في مـواده العديـد مـن الاصلاحـات الانتخابيـة.

من أبرز النواقص في المواد القانونية التي ترعى الانتخابات البلدية نذكر ما يلي:

- غياب الكوتا النسائية في اللوائح (لا تقلّ عن الثلث ان كان النظام الانتخابي نسبي) أو في حجز ثلث المقاعد على الأقلّ للنساء (في حال جرت الانتخابات وفقاً للنظام الأكثري).

- النظام الانتخابي المعتمد الذي لا يشجّع الفئات المهمّشة على الترشّح والوصول.

- عدم حماية سرّية الاقتراع قانونا وتنفيذا (عدم وجود قسيمة اقتراع موحّدة دامجة – فصل اقلام الاقتراع جندريا الخ) ما صعّب على المرأة الناخبة خاصة أن تختار مرشحيها بحرية.

- عدم انشاء هيئة اعلامية مستقلة تتساعد والهيئة المستقلة لادارة الانتخابات في تنظيم الاعلام والاعلان الانتخابي.

- الحاجة الى تنظيم التمويل الانتخابي والانفاق الانتخابي بشكل افضل قانونا.

- فرض قانون البلديات على المرأة الترشح في البلدة حيث تسجّل نفوسها، اضافة إلى ذلك، لا يتعامل القانون مع المرأة ككيان مستقل عن الرجل، بل يضعها في موقع اللاحق له، تتجسّد هذه التبعية المجحفة في قوانين الأحوال الشخصية مثلاً حين تُنقل سجلات نفوس المتزوجات مباشرة إلى سجلات أزواجهنّ ما يؤثر على ترشح المرأة وقدرتها على الفوز في الانتخابات البلدية اذ تنقل حكما بعد الزواج الى سجل زوجها في بلدة قد لا تعرف فيها الهيئة الناخبة ما يضعف من حظوظها في الفوز.

في الممارسة وتفسير مواد القانون:

- عدم تطبيق الفصول المتعلقة بتنظيم الانفاق الانتخابي والاعلام والاعلان الانتخابيين الموجودين حاليا في القانون المرعي الاجراء على الانتخابات البلدية ما ضعف من حظوظ المرأة في الوصول.

- عدم تشكيل هيئة الاشراف على الحملة الانتخابية في الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٦ رغم اقرارها في المادة ١١ من قانون ٢٠٠٨/٢٥ في تفسير ملتبس واستنسابي للقانون.

تقـدّم في العـام ١٩٤٤ عـشرة نـواب لبنانيـون باقـتراح قانـون لمنـح المـرأة اللبنانيـة حقهـا في أن تكـون ناخبـة ومرشـحة، بعـد ضغـوط كثيفـة مـن قبـل الحركـة النسـائية والمناصريـن لحـق مشـاركة المـرأة السياسـية، غـير أن اللجنـة البرلمانيـة آنـذاك، رفضـت هـذا الاقـتراح، معللـة بمـا يـأتي:

«إن اعطـاء المـرأة هـذه الحقـوق يتنـافى مـع التاريـخ والثقافـة والديـن والقيـم والتقاليـد والحضـارة، والأهـم إنـه يتنـافى مـع طبيعـة المـرأة، فالأمـور السياسـية فيهـا مشـقة وتعقيـد وخطـر، وهـذا يتنـافى مـع طبيعتهـا كمخلـوق لطيـف ظريـف، كذلـك يتنـافى مـع مشـكلة البطالـة والعمـل، فعمـل المـرأة بالسياسـة يزيـد في بطالـة الشـباب، كـما أن نـزول المـرأة إلى ميـدان السياسـة، يـؤدي إلى تفـكك الأسرة وفسـاد المنـزل وبالتـالي تفـكك الوطـن وفسـاد الدولـة، الـخ...»[١٦]

لكـن وبعـد ثمـاني سـنوات فقـط عـلى هـذا الرفـض القاطـع، شـهد العـام ١٩٥٢ نقلـة نوعيّـة في لبنـان والعـالم العـربي، حيـث حصـدت المـرأة اللبنانيـة حـق الاقـتراع والترشـح بعـد حرمـان قانـوني طـال هـذه الفئـة.

غـير أن التمييـز في القوانـين الأخـرى والتـي لا تمـس المشـاركة السياسـيّة للمـرأة، إنمـا تؤثـر عليهـا بشـكل مبـاشر (كنقـل النفـوس في حـال الـزواج) أو غـير مبـاشر (التمييـز عـلى صعيـد المنافـع والتقديمـات الاجتماعيـة)، مـا زالـت تهيمـن عـلى واقـع المـرأة القانـوني حتـى يومنـا هـذا، منهـا:

١٥- نص الوثيقة الختامية لمؤتمر بكين، ١٩٩٥، http://aihr-iadh.net/pdf/international_conventions/femmes/pekin.pdf

١٦- د. ليلى نقولا الرحباني، المرأة في السياسة اللبنانية: مواطنة درجة ثالثة!، ٢٠١٢، http://bit.ly/2cQTbM3

جدول رقم ١: الواقع القانوني للمرأة

القانون	الرجل	المرأة
الجنسية	للرجل الحق في إعطاء الجنسية لزوجته الأجنبية وأولاده.	لا يحق للمرأة ان تعطي الجنسيّة لأولادها إن تزوجت من رجل أجنبي.
سجلات القيود	الرجل هو ربّ العائلة، تسجّل قيود النساء المتزوجات في بيانات سجلّات الزوج الأصل.	تسجّل قيود النساء في سجلّات آبائهم أو أزواجهم فقط.

وهـذه القوانـين، خصوصـاً منهـا قوانـين الأحـوال الشـخصيّة تطـرح إشـكاليات أساسـية لجهـة المسـاواة بـين المواطنـين في لبنـان، أبرزهـا تعـدد الأنظمـة الطائفيـة والمذهبيـة الخاصّـة وغيـاب نظـام عـامّ لهـا. فبالرغـم مـن أن الدسـتور يكفـل المسـاواة للمواطنـين، إلا أن الطوائـف لا تـزال تتوسـط العلاقـة بـين الدولـة وبـين مواطنيهـا في الممارسـة وفي القانـون، فبوجـود ١٥ قانونـاً للأحـوال الشـخصية مـن دون قانـون مـدني موحـد، يعنـي عـدم المسـاواة بـين المواطنـين وبـين المواطنـين والمواطنـات وبـين المواطنـات والمواطنـات. إن بعـض لا تتعامـل مـع المـرأة ككيـان مسـتقل عـن الرجـل، بـل تضعهـا في موقـع اللاحـق لـه، تتجسّـد هـذه التبعيـة المجحفـة بحقهـا في قوانـين الأحـوال الشـخصية مثـلاً حـين تُنقـل سـجلات نفـوس المتزوجـات مباشـرة إلى سـجلات أزواجهـنّ، مـا يؤثـر عـلى ترشـح المـرأة وقدرتهـا عـلى الفـوز في الانتخابـات البلديـة.

والجديـر ذكـره، أنـه وبالرغـم مـن بعـض القوانـين المجحفـة بحـق المـرأة، إلا أن المشـرّع اللبنـاني أجـرى بعـض التعديـلات عـلى بعـض المـواد القانونيـة لتلائـم حقـوق المـرأة الاقتصاديـة والاجتماعيـة نذكـر منهـا: تعديـل المـادة ٢٨ مـن قانـون العمـل اللبنـاني الصـادر عـام ١٩٤٦ المتعلّقـة بإجـازة أمومـة، والمـادة ٢٩ منـه المتعلقـة بدفـع الأجـر للمـرأة أثنـاء إجـازة الأمومـة وحـضر صرفهـا[١٧]. غـير أنّ الأرقـام في الواقـع توضـح أنّ الهـوّة في المسـاواة عـلى أسـس اجتماعيـة مـا زالـت كبـيرة، وأنّ التمييـز ضـدّ المـرأة يشـكل عائقـاً كبـيراً أمـام التنميـة الاجتماعيـة، السياسـية والاقتصاديـة، وذلـك يعـود لأسـباب كثـيرة سـنفصّلها لاحقـاً مـن خـلال تحليلنـا للبيانـات التـي حصلنـا عليهـا خـلال الجـولات الانتخابيـة الأربـع، بالإضافـة إلى المعلومـات الناتجـة مـن الاسـتبيان الخـاص بالمرشـحات.

II. الحركة النسائية في لبنان

نشـطت الحـركات النسـائية في لبنـان في أوائـل القـرن المـاضي، بحيـث شـاركت المـرأة في الحيـاة العامـة والسياسـية، وأبـدت رأيهـا في المجريـات العامـة في ميادين وندوات مختلفـة. بـدأ ذلـك في العـام ١٩١٣ مـن خـلال مشـاركتها في المؤتمـر العـربي الأول المنعقـد في باريـس، لتـبرز بعدهـا الجمعيـات النسـائية في لبنـان وترفـع رايـة حقـوق المـرأة ودورهـا في التحـرر مـن التبعيـة. فبـدأت الحركـة في بـيروت تخطـو إلى الأمـام بشـكل ملحـوظ في العـام ١٩٢٠، بحيـث بلـغ عـدد الجمعيـات النسـائية في لبنـان في أواخـر العشرينيـات مـن القـرن المنـصرم حـوالى مائـة جمعيـة.

كانـت الأعـوام الممتـدة مـن ١٩٤٠ إلى ١٩٦٠ تخاطـب العقـول النضاليـة الطامحـة إلى نيـل المـرأة حـقّ الاقـتراع والترشّـح والتمثيـل في السـلطة. اسـتندت مطالـب الجيـل الأول مـن النسـويات بالمشـاركة السياسـية عـلى نضالهـنّ في حركـة الاسـتقلال الوطنـي جنبـاً إلى جنـب مـع الرجـال، وعـلى القانـون الـدولي الناشـئ والمسـتند إلى المسـاواة بـين الجنسـين سـنة ١٩٤٨. غـير ان أولويـات الزعـماء في المؤسسـات السياسـية المسـتقلة حديثـاً حينـذاك كانـت مختلفـة. وبالفعـل، فقـد تـم حرمـان النسـاء صراحـة مـن الحـق في التصويـت والترشـح للبرلمـان في أول قانـون انتخـابي أقـر في العـام ١٩٥٠، مـا أثـار حفيظـة الكثيريـن وأطلـق العنـان للمظاهـرات والاجتماعـات التنسـيقية رفضـاً للواقـع السـياسي والتمييـزي بحـق نسـاء لبنـان. فكانـت إحـدى ثمـار الإنجـاز في المجـال السـياسي في سـنة ١٩٥٢ الـذي مـن خلالـه تجسّـد نضـال الحركـة النسـائية في انتـزاع حـق المـرأة في المشـاركة السياسـيّة اقتراعـاً وانتخابـاً بعـد سـنوات مـن الرفـض المطلـق. تميّـزت سـنوات مـا بـين ١٩٧٠ و١٩٩٠ بالبـطء في انتـزاع الإنجـازات مـن جـرّاء انـدلاع الحـرب الأهليـة والتـي أثـرت سـلباً عـلى نشـاط الحركـة النسـائية في لبنـان، عـلى الرغـم مـن نشـاط تحركاتهـا الميدانيـة والقانونيـة في العـالم، ومطالبتهـا بادخـال حقـوق المـرأة ضمـن التشريعـات التـي تُعنـى بخطـاب حقـوق الإنسـان. وقـد شـكّل المؤتمـر العالمـي الرابـع المعنـي بالمـرأة الـذي عقـد في بكـين في العـام ١٩٩٥، والتحضـيرات اللبنانيـة المرافقـة، الحـدث الأبـرز للحركـة النسـائية بعـد نهايـة حـرب ١٩٧٥، الأمـر الـذي أتـاح إدخـال مصطلحـات جديـدة كالتمييـز الايجـابي إلى قامـوس مناصـري حقـوق الإنسـان بشـكل عـام والمـرأة بشـكل خـاص. كـما وان تصديـق لبنـان عـلى اتفاقيـة القضـاء عـلى جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة محطـة زخّـمت النضـال النسـوي والمـدني مـن خـلال العمـل الضاغـط لوضـع الاتفاقيـة حيـز التنفيـذ. وكجـزء مـن التزاماتهـا المتعلقـة بالمصادقـة عـلى اتفاقيـة «سـيداو»، واسـتجابةً لتوصيـات مؤتمـر بيكـين المنعقـد في العـام ١٩٩٥، قامـت الدولـة اللبنانيـة بإنشـاء «الهيئـة الوطنيـة لشـؤون المـرأة اللبنانيـة» في العـام ١٩٩٦، التـي تحولـت إلى مؤسسـة وطنيـة العـام ١٩٩٨ بموجـب القانـون رقـم ٢٧١٨.[١٨]

١٧- قانون العمل اللبناني الصادر سنة ١٩٤٦ مع التعديلات، http://bit.ly/2ck5EHj

١٨- موقع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، http://www.nclw.org.lb/About

يلخّص الجدول الآتي أبرز الحقوق المكتسبة للنساء والتي أتت نتيجة مثابرة وعمل الحركات النسائية في لبنان:

جدول رقم ٢: أبرز الحقوق المكتسبة للنساء

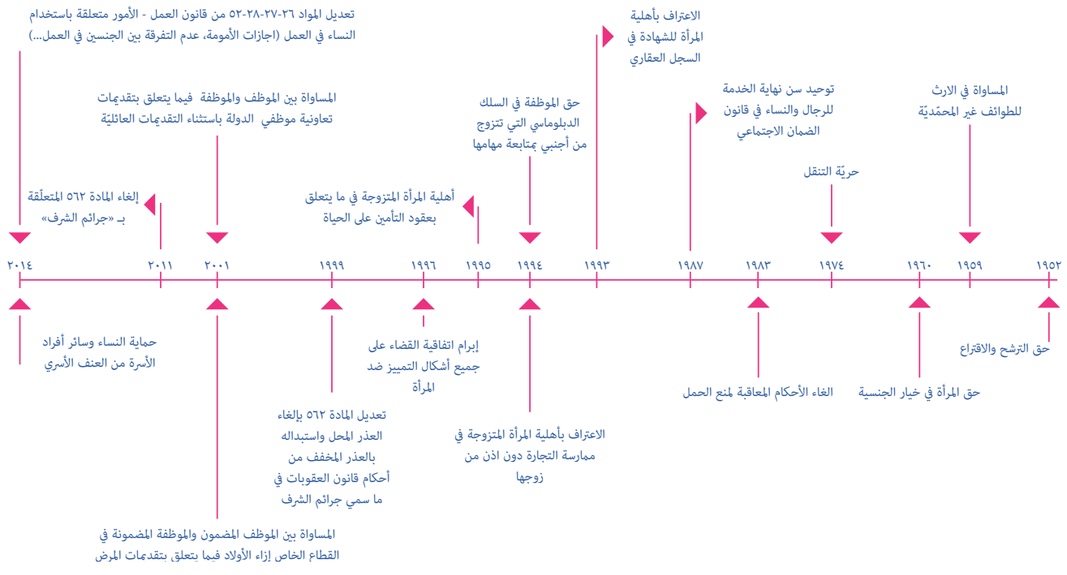

III. المرأة والتمثيل السياسي اليوم: حقائق وبيانات

شـهد لبنـان الكثـير مـن التحـولات الاجتماعيـة والثقافيـة منـذ العـام ١٩٩٨ تاريـخ أول انتخابـات بلديـة واختياريـة حصلـت بعـد انتهـاء الحـرب التـي سـمحت ولـو بمقـدار بسـيط بتطـوّر إيجـابي مـن ناحيـة مشـاركة المـرأة اللبنانيـة في تعاطـي الشـأن السـياسي بشـكل عـام والبلـدي والاختيـاري بشـكل خـاص.

يمكننـا القـول اليـوم إنّ المـرأة، ولـو بشـكل خجـول جـداً، باتـت أكـثر اسـتعداداً وجـرأةً عـلى تحـدي واقعهـا الهـادف، وقـد ظهـر ذلـك جليـاً في الانتخابـات البلديـة لعـام ٢٠١٠، حيـث ذكـرت الإحصـاءات التـي نشرتهـا «الهيئـة الوطنيـة لشـؤون المـرأة اللبنانيـة» أنّ المقارنـة بـين دورتي ٢٠٠٤ و٢٠١٠ وفقـاً للمحافظـات تظهـر زيـادة ملحوظـة في عـدد النسـاء المرشـحات والفائـزات في الانتخابـات البلديـة. ففـي حـين أن مجمـوع المرشـحات للانتخابـات البلديـة لعـام ٢٠٠٤ لم يتجـاوز الـ٥٥٢ مرشـحة، فقـد ارتفـع هـذا العـدد إلى ١٣٤٦ مرشـحة في العـام ٢٠١٠ و١٤٨٥ مرشـحة في العـام ٢٠١٦.[١٩] غـير أن النتائـج مـا زالـت هزيلـة جـدّاً بحيـث إن قانـون الانتخابـات مـا زال يضـع جملـة مـن العقبـات أمـام القـوى غـير التقليديـة لا سـيما الشـبابية وأصحـاب الكفـاءة، ومنهـم النسـاء اللـواتي يحاولـن المشـاركة في الشـأن العـام.

ان ردم هـوة اللامسـاواة بـين الجنسـين، بـات يحتـاج إلى اتخـاذ إجـراءات وتدابـير خاصـة مؤقتـة، وهـو مـا يعـرف بالكوتـا النسـائية لضـمان وتعزيـز واحـترام العدالـة الجندريـة في الانتخابـات. ان المسـاواة تقـضي بـأن لا تُفـرض أي كوتـا نسـائية عـلى اللوائـح، غـير أن الممارسـة عـلى الأرض، وفي ظـل مجتمـع محافـظ وذكـوري، لم تـأت بنتائـج مهمـة عـلى صعيـد تحقيـق المسـاواة الجندريـة، فـكان يجـب المطالبـة «بالتدبـير الخـاص الايجـابي» (الكوتـا) لتحقيـق المسـاواة.

يذكـر أنّ لبنـان احتـلّ المرتبـة ٧٨ عالميـاً مـن أصـل ١٥٥ دولـة في العـام ٢٠١٤ في مـؤشر عـدم المسـاواة الجنـدري Gender Inequality Index التابـع لبرنامـج الأمـم المتحـدة للتنميـة[٢٠]، كـما وتشـكل المـرأة مـا نسـبته ٢٣٫٣٪ مـن إجـمالي مشـاركتها في القـوى العاملـة[٢١].

١٩- هدى حبيش، جريدة المدن، الانتخابات البلدية فرصة أمام النساء.. نحو السياسة، http://bit.ly/1Ua6RmR

٢٠- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقارير التنمية البشرية، http://hdr.undp.org/en/composite/GII

٢١- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقارير التنمية البشرية، http://hdr.undp.org/en/composite/GII

ويمتد عدم صحة التمثيل الجندري في لبنان إلى المؤسسات الدستورية، أبرزها المجلس النيابي. ففي العام ٢٠٠٩، احتلّ لبنان المرتبة ١٣٥ في التصنيف العالمي بالنسبة إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية؛ إذ إنّ ١,٧٪ فقط من النساء تقدّمن بترشيحاتهنّ[٢٢].

تتربع المرأة في لبنان اليوم على ٣,١ ٪ [٢٣]من إجمالي المقاعد النيابية التي تحدّد بـ١٢٨، بينما يحتلّ الرجال النسبة الباقية. في حين أنّ نسبة الناخبات التي تعكس الواقع المجتمعي، تشكل ٥١٪ من إجمالي عدد الناخبين. وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة مشاركة المرأة ارتفعت في العام ٢٠١٣، على الرغم من عدم حصول الانتخابات وتمديد ولاية المجلس، حيث إنّ ٦,٢٤٪ قدّمن ترشيحاتهنّ[٢٤].

تجدون أدناه بعض الجداول التي تلخص وضع المرأة السياسي وحجم تمثيلها بالأرقام:

جدول رقم ٣: المرأة في لبنان: مؤشرات ونسب

المؤشر والسنة	مؤشر التنمية البشرية ٢٠١٥	مؤشر عدم المساواة الجندري ٢٠١٤	النسبة المئوية للنساء في المجلس النيابي ٢٠١٤	معدل مشاركة النساء في القوى العاملة ٢٠١٣
لبنان	٠,٧٤٪ المرتبة ٦٧ بين ١٨٨ دولة	٠,٤٣٪ المرتبة ٧٨ بين ١٥٥	٣,١٪ المرتبة ١٢٥ بين ١٣٦ دولة	٢٣,٣٪ مقابل ٧٠,٩٪ للرجال

جدول رقم ٤: المرأة في الانتخابات النيابية: جدول مقارنة لثلاث دورات انتخابية

	اجمالي المقاعد			عدد المرشحات			عدد الفائزات			النسبة المئوية من اجمالي المقاعد(٪)		
السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٩
لبنان	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٨	١٤	١٢	٣	٦	٤	٢,٣٪	٤,٦٪	٣,١٪

جدول رقم ٥: المرأة في المجالس المُنتخبة في العالم: جدول بيانات آب ٢٠١٦[٢٥]

عدد المقاعد	عدد الرجال المُنتخَبين	عدد النساء المُنتَخبات	النسبة المئوية للنساء المُنتَخبات من اجمالي المقاعد
٤٦٠٤٣	٣٥٥٥١	١٠٤٩٢	٢٢,٨٪

٢٢- برنامج الأمم المتحدة للتنمية،
http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/presscenter/pressreleases/2013/07/03/undp-workshop-to-empower-women-in-elections.html

٢٣- برنامج الأمم المتحدة للتنمية http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/countryinfo/

٢٤- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، http://www.undp.org.lb/communication/news/NewsDetail_ar.cfm?newsId=367

٢٥ - الاتحاد البرلماني الدولي، http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm

القسم الثاني: مرشّحات ٢٠١٦

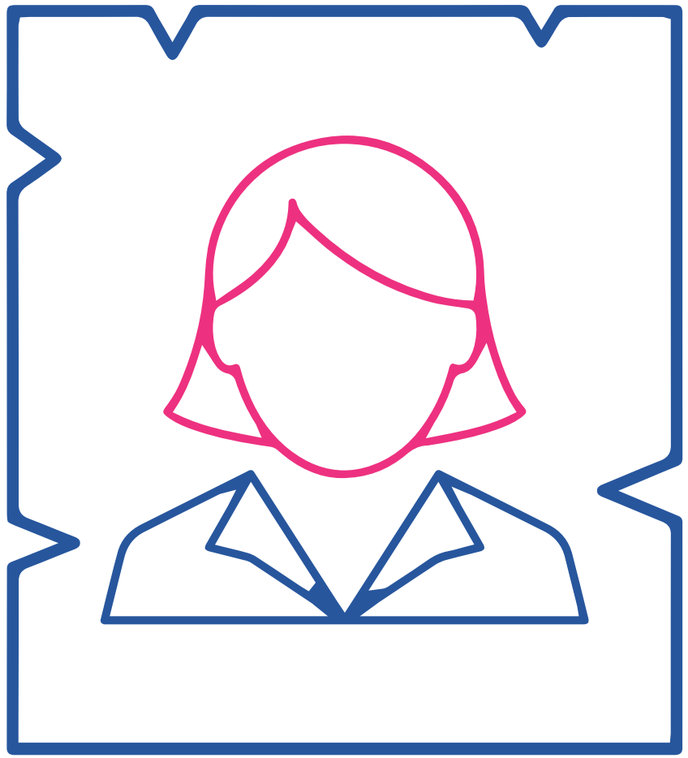

I. واقع المرشّحات الانتخابي

على الرغم من التقدم الذي حققته المرأة اللبنانية في الكثير من الميادين الاجتماعية والاقتصادية، تبقى نسب الترشح للنساء مقارنة مع مجمل المرشحين متدنية، ولا تعبّر عن واقع أن المرأة تشكل نصف المجتمع، كما ولا تعبر أيضاً عن نسبة النساء اللواتي يتحلّينَ بدرجات عالية من العلم والمعرفة والخبرة، فنسبة المتخرجات من الشابات تفوق نسبة الشبان[٢٦].

أدت الجمعيات المدنية والنسائية منها على وجه الخصوص دوراً جوهرياً في تطور الوعي الانتخابي لدى المرأة بشكل عام في لبنان من خلال تركيز جهدها على محاربة التمييز عبر التوعية والندوات والاعتصامات خصوصاً مع الثورة التي خلقتها وسائل التواصل الاجتماعي من ناحية التفاعل مع القضايا العامة.

كما وتعتبر بعض العناصر الشابة التي شعرت بالحاجة إلى الخروج من الإطار الذكوري والطائفي لهذا النظام، أنها قادرة على خوض غمار الانتخابات البلدية والاختيارية، نظراً للخبرات التي راكمتها خلال السنوات الماضية، والإلمام بحاجات المجتمعات المحلية، وكونها أدركت مركزها كفرد له الحقوق والواجبات ذاتها، ولا يقل قدراً عن الرجل.

كان هذا جلياً خلال حراك صيف ٢٠١٥ مع بروز أزمة النفايات من خلال النسبة العالية لمشاركة المرأة تنظيمياً وعلى الأرض. فشكّل ذلك، على الأرجح، حافزاً لقسم من المرشحات اللواتي ترشّحنَ في وجه التحالفات الحزبية والطائفية والعائلية التي كانت ولا تزال تتبنى المنظار الذكوري للعمل السياسي والبلدي. شكّلت هذه الانتخابات فرصة جدّيّة للمرشحات لتحدي السلطة الذكورية/العائلية وإثبات قدراتهنّ على خدمة المجتمع وتطويره وطرح برامج انتخابية حديثة.

لا يغيب عن ذهننا أيضاً، تأثير العامل الديني في بعض المجتمعات المحلية المحافظة والرافضة لانخراط المرأة في الشأن العام أو ترشحها للانتخابات البلدية والاختيارية، فنظرة بعض رجال الدين، من ذوي التوجهات المتشدّدة، يمكن له أن يؤدي دوراً سلبيّاً لناحية المشاركة السياسية للمرأة.

وهذا ما شهدناه على سبيل المثال في منطقة حاصبيا[٢٧] وربما في غيرها من المناطق التي لم يسلّط الضوء عليها، بحيث إنّ بعض رجال الدين هدّدوا بمقاطعة أي لائحة تشارك في تشكيلها نساء، وبالتالي حرمانها من أصواتهم وأصوات مناصريهم. وعلى الرغم من هذا الضغط الديني، نجد أنّ مجموعة من النساء تحدّين إرادة هذه الفئة من المجتمع وقرار الحزب الذي ينتمينَ إليه وترشّحنَ مستقلات، وهذا دليل على تطوّر الوعي لدى المرأة اللبنانية في ما يتعلّق بحقوقها.

لم يقتصر الرأي الرافض لمشاركة المرأة في الانتخابات على بعض رجال الدين فقط، بل تعدّاه أيضاً إلى بعض الرجال والنساء أيضاً الذين/اللواتي يعتبرون/ن المرأة ملحقاً بالرجال، فتُعتبر المرأة في فترة الانتخابات صوتاً إضافياً لمرشح أو لائحة يختارها الزوج وتقترع لها الزوجة من دون إبداء أي تحفظ. كما تعرضت بعض النساء الناخبات لضغوط كبيرة، اذ تحدّث أحد مخاتير البقاع الأوسط عن حصول خلافات حادّة بين الأزواج وصلت إلى حدّ الطلاق، بسبب رفض الزوجة الانصياع لميول الزوج السياسية والاقتراع لمرشحين يحظون بدعم الزوج![٢٨]

يُلاحظ أيضاً خلال الفترة التي سبقت الانتخابات البلدية والاختيارية، أنّ الإعلام لم يكن دائماً على قدر المسؤولية في التعاطي مع شأن المساواة الجندرية. ففي مقابلة تلفزيونية مع إحدى المحطات الأجنبية، سُئلت إحدى المرشحّات عن محافظة بيروت ما إذا كانت كفتاة شابة ستتمكّن من تمثيل أهالي بيروت ومطالبهم، وكأنّ الإعلامي الذي يقابلها يقول إنّ السيدات لسنَ قادرات على تمثيل الناس والإلمام بحاجاتهم أو القدرة على التغيير.

٢٦- هدى حبيش، جريدة المدن، الانتخابات البلدية فرصة أمام النساء.. نحو السياسة، http://bit.ly/1Ua6RmR

٢٧- تالة القاضي، حاصبيا: لا مكان للنساء، أيار ٢٠١٦، http://bit.ly/2cu07kL

٢٨- موقع شريكة ولكن الإلكتروني، الطلاق أبرز ما خلّفته الانتخابات البلدية، تاريخ ٦ حزيران ٢٠١٦ http://bit.ly/2aIBtyg

II. عدد المرشّحات في كل قضاء

جدول رقم ٦: المرأة في الانتخابات البلدية: جدول مقارنة لثلاث دورات انتخابية

العام	٢٠٠٤	٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠٠٤	٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠٠٤	٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠٠٤	٢٠١٠	٢٠١٦
بيروت	٢٤	٢٤	٢٤	٩	٢١	٢٢	١	٣	٣	٤,٢	١٢,٥	١٢,٥
جبل لبنان	٣٤١٣	٣٥٢٨	٣٦٧٢	١٧٠	٤٦٦	٤٩٥	٧٥	١٨٨	٢٥٠	٢,٢	٥,٣	٦,٨
البقاع والهرمل	١٧٢٨	١٩٣٨	٢١٠٠	٥٥	١٢٩	١٥٩	٢٦	٤٨	٥٢	١,٥	٢,٥	٢,٥
الجنوب والنبطية	٣٠٥١	٣٢١٠	٣٣١٨	١١٩	٢٥٢	٢٩٥	٣٨	٩١	١٢٦	١,٢	٢,٨	٣,٨
الشمال وعكار	٢٤٣٠	٢٧٢٤	٣١٣٥	١٩٩	٤٧٨	٥١٤	٧٥	٢٠٦	٢٤٩	٣,١	٧,٦	٧,٩
المجموع	١٠٦٤٠	١١٤٢٤	١٢٢٤٩	٥٥٩	١٣٤٦	١٤٨٥*	٢١٥	٥٣٦	٦٨٠	٢	٤,٧	٥,٦

*رصدت الوزارة ١٢٤٠ مرشحّة للانتخابات البلديّة لعام ٢٠١٦ غير أنها لم تزوّد الجمعيّة بعدد المرشّحات في كل قضاءن لذلك استعانت الجمعيّة بارقام الدوليّة للمعلومات.

جدول رقم ٧ : الانتخابات البلدية ٢٠١٦: مقارنة بين نسبة النساء الفائزات من عدد المرشّحات ومقارنتها بالذكور

	محافظة بيروت	محافظة البقاع وبعلبك الهرمل	محافظة جبل لبنان	محافظة النبطية والجنوب	محافظة الشمال وعكار
النساء المرشحات	٢٢	١٥٩	٤٩٥	٢٩٥	٥١٤
النساء الفائزات	٣	٥٢	٢٥٠	١٢٦	٢٤٩
نسبة النساء الفائزات	١٣,٦٪	٣٢,٧٪	٥٠,٥٪	٤٢,٧٪	٤٨,٤٪
الرجال المرشحون	٩٢	٤٢٦٨	٦٣٣٢	٥٢٧٩	٥٤٢٥
الرجال الفائزون	٢١	٢٠٨٠	٣٦٧٦	٣٣١٥	٣١٥١
نسبة الرجال الفائزون	٢٢,٨٪	٤٨,٧٪	٥٨٪	٦٢,٧٪	٥٨٪

III. تجربة الترشّح: قرار الترشّح، الدعم، البرنامج الانتخابي، والضغوطات

لم تقتصر دراسة أو مراقبة الانتخابات البلدية من منظور جندري على الاستبيان[٢٩] الذي أجري مع الناخبات أثناء الانتخابات، إنما تعدته إلى فترة ما بعد الانتخابات لتقييم تجربة مشاركة المرشحات في الانتخابات على كافّة المستويات، والقيام بتحليل نوعي لحديثهنّ كما للوقوف على جميع العراقيل والضغوطات التي واجهنها والتي لم تذكر في الإعلام أو في أي وسيلة أخرى قبل يوم الاقتراع وخلاله.

تمت مقابلة ٢٢ مرشحة من محافظات لبنان كافة ومن اتجاهات سياسية وانتماءات طائفية ومناطقية متنوعة خلال مرحلة ما بعد الانتخابات، ولم تقتصر الدراسة فقط على الفائزات، إنما شملت أيضاً الخاسرات والمنسحبات.

قسّم الاستبيان إلى عدّة أقسام:

- أسباب الترشح ودوافعه
- التعاطي الاعلامي
- الدعم العائلي والمؤسسي
- درجة الانخراط في المجتمع المدني
- اللوائح مقابل الترشّح الفردي
- دور المرشّحة في الحملة الانتخابيّة
- دعمها لترشّح النساء ونصائحها
- القضايا التي تناولتها المرشحّات في حملاتهنّ
- الضغوطات التي تعرّضت اليها المرشّحات

وبناءً على هذا التقسيم سنحلل الأجوبة التي وردتنا ونبني الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

١- أسباب الترشح:

لقد تبين لنا أنّ الدوافع والأسباب التي أدّت إلى ترشّح النساء في هذه الانتخابات، بحسب المرشحات اللواتي تمت مقابلتهن، تندرج تحت عنوانين أساسيين:

- رغبة وارادة في التغيير والمشاركة السياسية على الصعيد العام والمحلي بشكل خاص.
- تأثير الحراك الذي نشأ في صيف ٢٠١٥ السابق للانتخابات، وبشكل خاص على الفئة الشابة.

فقد صرحت بعض المرشحات أنّ الجو العام في البلاد كان محفزاً للشروع في التغيير، وأنّ الفرد أثبت قدرته على المشاركة الفاعلة في العمل البلدي. كما ترشح بعضهنّ لتثبيت وتحسين وجود الشباب في المجالس المحلية، ورفضاً للتزكية والتوريث السياسي، كما لتغيير الأساليب التقليدية في العمل البلدي والاختياري. وهذه الأجوبة كانت جد مترابطة مع الحراك المدني الذي حدث في صيف ٢٠١٥، حيث أدّت المرأة دوراً هاماً في الحملات المعترضة على أداء السلطة التنفيذية والتشريعية، خصوصاً بعد أزمة النفايات المستجدة، والتمديد لولاية كاملة للمجلس النيابي، والفراغ في سدة الرئاسة الأولى، وما تتبعه من نقاشات مفتوحة عن أزمة المواطنة وحقوق الإنسان. شكّل الحراك جواً عاماً محفزاً على تحدي الأمر الواقع، إذ عبرت بعض المرشحات عن أنهنّ تعرفنَ إلى أهمية العمل البلدي خلال فترة الحراك المدني وبعده، خصوصاً بعد إدراكهنّ الدور المحوري الذي تؤديه البلديات في معالجة أزمة النفايات.

- الخبرة في مجال التنمية والعمل الاجتماعي عبر المشاركة في نشاطات المجتمع المدني والحزبي:
كان لانخراط المرأة في ميدان المجتمع المدني والعمل الاجتماعي تأثير واضح على مشاركتها في الانتخابات البلدية، وفي اختيارها للقضايا التي انتقتها كبرنامج انتخابي، إذ أكّدت من أشرن لذلك أن مشاركتهنّ في تجارب سابقة في المجتمع المدني وفي مجال التنمية المحلية أكسبتهنّ الخبرة التي ساهمت في دفعهنّ إلى ترجمتها عبر الترشح لاستلام مراكز في السلطة المحلية.

٢٩- الاستبيان مرفق مع الملاحق.

من الملاحظات التي استقيناها، أن أغلبية من تعاطين الشأن العام والتنمية المحلية، واللواتي شاركن في دورات تمكينية متعلقة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية، كنّ أكثر إدراكاً للتمييز الذي يلحق بالمرأة، وخصوصاً في عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين، فجاء ترشحهنّ كتأكيد على الدور الفعّال الذي يمكن أن تؤديه المرأة في المجالس المحليّة. فالهدف هنا هو كسر المحرمات والنظرة النمطيّة للانتخابات التي تقول إنّ الرجل وحده قادر على فهم مشاكل البلدة والمدينة ومعالجتها.

٢- التعاطي الإعلامي:

لم تعمد الجمعيّة على الدخول معمّقاً في المساحة الإعلامية المعطاة للمرشّحات ومقارنتها بحجم المساحة المعطاة للمرشحين أو غيرها من المعايير التي تقيس جديّة التعاطي الإعلامي مع المرشحات[٣٠]، بل اقتصر سؤال الجمعية هنا للمرشحات على كيفية نظرتهنّ للتعاطي الإعلامي، وعلى رأيهنّ الخاص بالإعلام.

لم يخلُ تواصل الإعلام وتفاعله مع المرشّحات من بعض التمييز الجندري، من خلال طرح أسئلة نمطيّة على المرأة، والتي تضعها في إطار تربية الأولاد والعمل المنزلي، وما إن كانت قادرة على الجمع والتوفيق بين هذه المهمات والعمل البلدي.

هذا الأمر لا يلغي كون معظم المرشحات صرّحن بأنّ تعاطي الإعلام مع موضوع ترشّح النساء كان إيجابياً نوعاً ما، فتفاوتت إجابات المرشحات، من تعاطٍ إيجابي إلى تعاطٍ محايد.

يذكر أيضاً أن أغلبية اللواتي اعتبرن الإعلام محايداً، كنّ من النساء المرشحات في المناطق النائية، أي كنّ من المرشّحات اللواتي لم يتواصل معهنّ الإعلام بشكل كبير، بالتالي لم يبنَين صورة واضحة للتعاطي الإعلامي معهنّ، وهذا إنّ دلّ على شيء، فإنه يدلّ على مدى تركيز الإعلام اللبناني بجميع وسائله على المدن والمرشحات فيها أكثر من مرشحات المناطق الجبليّة والريفية.

كما لاحظت الجمعية أيضاً ان جميع من اعتبر أن التعاطي الإعلامي إيجابي في المناطق النائية، هن إما على معرفة وصداقة سابقة مع الصحافيين، وبالتالي حظين بفرصة أكبر للتواصل مع الإعلاميين، وإما الدوائر الانتخابية – البلديات التي كانت محط تغطية إعلامية مكثّفة بسبب حماوة الانتخابات فيها، كالتغطية الإعلاميّة التي حظيت بها منطقة حاصبيا قبيل الانتخابات بسبب التصريحات الجدليّة لبعض مشايخ المنطقة حول ترشّح المرأة.

٣- الدعم العائلي والمؤسسي:

من الواضح أنّ العائلة النواتية كانت العنصر الأول والأساسي في دعم ترشح المرأة أو عدمه، وهذا كان جليّا أيضاً مع الناخبات، لكن ما لفت انتباه الجمعية هو إن كانت العائلة الكبرى (العم، الخال، أولاد العم، أولاد الخال...) غير راضية عن الترشح. كانت العائلة الأصغر النواتية (الزوج، الأب، الأم، الأولاد) داعمة ومساندة، وخصوصاً الزوج الذي لاحظنا أنه أدّى دوراً أساسياً في توفير غطاء عائلي ومادي ومعنوي للمرأة لخوض غمار هذه التجربة على الرغم من كل التعقيدات. ولم نلاحظ أي تحدٍّ أو رفض لهذه الإرادة من قبل النساء، حتى من قبل ذوات التحصيل العلمي العالي أو من المنخرطات في المجتمع المدني، يعني لم تتجرأ المرأة بالإجمال على الترشح للانتخابات البلدية والاختيارية إن لم يكن هناك موافقة من الزوج أو الأب.

ولكن هذا لا يعني أن العائلة الكبيرة كانت دائمة الرفض لمبدأ ترشح النساء، بل على العكس، ساندتها في عدد من المناطق والحالات، خصوصاً حيث كان خيار العائلة لا يتوافق مع خيار الأحزاب والقوى السياسية، وأرادت العائلات فرض استقلالية قرارها.

غير أن الجدير ذكره أيضاً، أن بعض الأحزاب وقفت بوجه ترشح بعض النساء حتى المنضويات في صفوفه في بعض المناطق، نزولاً عند رغبة بعض الفعاليات الدينية والاجتماعية. (في حاصبيا مثلاً تمنى بعض العناصر الحزبيّة على مرشّحة، لاقت دعم حزبها عند الترشح، الانسحاب بعد الأحاديث الدينية في المنطقة الرافضة لمشاركة المرأة السياسية في المجالس المحليّة).

أثبتت نتائج الاستبيان مع المرشحات صحة الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة مع المقترعات، عن ضعف عمل الأحزاب مع المرأة، وعدم قدرتها على استقطابهنّ، أو بالأحرى عدم الاهتمام بدعم دور المرأة أو ترشيحها لمناصب صنع القرار، إن على الصعيد الحزبي أو المحلي أو الوطني.

٣٠ - لأن هذا الملف تغطيه الدراسة التي تقوم بها مؤسسة مهارات.

٤- درجة الانخراط في المجتمع المدني:

تُظهر نتائج الاستبيان أنّ أكثر من نصف المرشحات اللواتي خضن الانتخابات، كنّ على علاقة بطريقة أو بأخرى مع المجتمع المدني ولو بدرجات مختلفة. فمنهنّ من كنّ ناشطات ومنخرطات منذ العام ١٩٩٨، فتراكمت لديهنّ الخبرة الكافية في التعاطي مع قضايا المجتمع والشأن العام وحقوق المرأة، كما القدرة على تحدي قوى الأمر الواقع وتخطي الصعوبات والضغوطات.

في حين أنّ بعضهنّ لم يكن على تماس مع جمعيات المجتمع المدني سوى مؤخراً بعد حراك الصيف الماضي، وبعضهنّ خضعن لدورات تمكينية قبيل الانتخابات أو خلال فترات متقطعة. وقد لوحظ أنّ المرشحات اللواتي انخرطن في المجتمع المدني كنّ أكثر قدرة على تحديد برامج انتخابية واضحة تستهدف التنمية وتلامس حاجات الناس والمرأة أكثر من غير المنخرطات في المجتمع المدني.

أكد أقلّ من النصف بقليل أنهن لم يكنّ على علاقة بالمجتمع المدني أو أي نشاط أهلي آخر، وأتى ترشحهنّ نتيجة قرار شخصي وبدعم من العائلة.

٥- اللوائح مقابل الترشح الفردي:

تساوت النسب بين من ترشحنَ منفردات ومن ترشحنَ ضمن لائحة، حيث صرّحت أغلبيّة المرشّحات أنّ الانضواء ضمن لائحة، وإن كان ليس بالأمر اليسير، غير أنه يضمن فرصاً بالفوز أكثر من الترشح إفرادياً. والجدير بالذكر أيضاً أنّ عدد كبير من المرشحات انضوين ضمن لائحة قبل أيام قليلة من إجراء الانتخابات البلدية، فبعض المرشحات أكّدن خلال الاستبيان أنه تمّ الاتصال بهنّ للانضمام إلى لائحة تشكّلت في الشكل وحددت برنامجها الانتخابي مسبقاً. تلك الممارسات إن دلّت على شيء، فهي تدلّ على مدى الاستخفاف بحقوق المرأة السياسية واعتبارها في الكثير من الاحيان عنصراً مجمّلاً للائحة أكثر منه عنصراً فاعلاً، وذلك من أجل كسب أصوات المجتمع الداعم لمشاركة المرأة في العمل السياسي.

٦- دور المرشّحة في الحملة الانتخابية:

لاحظت الجمعية أن جميع من قامت باستبيانهنّ لم يقمن بدفع مبالغ طائلة على الحملة الانتخابية الخاصة بهنّ، بسبب الشح المالي، على عكس لوائح ومرشّحي الأحزاب السياسيّة. كما أن جميع المرشّحات المنفردات اتفّقن على أن حملتهن الانتخابيّة كانت مؤلفة من الأصدقاء وأعضاء العائلات، وأن عملهم كان تطوعيّاً. غير أن المنضويات في لائحات صرّحن أن حملتهن الانتخابية كانت ضمن الحملة الخاصة باللائحة، وهنّ لم يقمن بأي حملة خاصة.

لاحظت الجمعية أن بعض المرشحات تمنّين لو أنهن ترشّحن ضمن لائحة، لتخفيف العبء المالي الناتج من الحملة الانتخابية، كما لتأمين فرصة أكبر للفوز.

يذكر أن أغلب المشاركات في الاستبيان صرّحن بأن عملهنّ كان يرتكز على الاتصال والتواصل، خصوصاً على مواقع التواصل الاجتماعي، غير أن اللقاءات مع فعاليات المناطق كانت تتم عبر المرشحين الرجال وليس النساء، إلا في حالات نادرة.

٧- دعمها لترشح النساء ونصائحها:

كانت أغلبية إجابات المستطلعات إيجابية وداعمة لحق المرأة في الترشح، غير أن كونها امرأة لا يعني وجوب الدعم الحتمي:

فأعرب قسم كبير من المرشّحات أنّه يجب على المرأة أن تكون ذات كفاءة علمية وثقافية عالية قبل خوض غمار الترشح، لكي تتمكن من إثبات نفسها وخدمة مجتمعها، إذ رفضت معظم من شاركنَ في الاستبيان تقبّل ترشح المرأة بسبب جنسها فقط من دون التطرق إلى تحصيلها العلمي أو كفاءتها.

اعتبرت مرشحات أخريات أنّ أي مرشحة عليها أن تقدم برنامجاً انتخابياً قائماً على فهم حاجات الناس، وأن «تتكلم لغتهم وتحاكي ثقافتهم»، وهو ما يعكس نظرة شائعة مفادها أن المطلوب من المرأة إثباته أكثر بكثير من الرجل. فمن الممكن لرجل الترشح ولو كانت كفاءته محدودة من دون أن يثير ذلك حفيظة الكثيرين، على عكس المرأة التي بمجرد ترشحها تصبح فوراً تحت المجهر ويطلب منها الكثير.

غير أن مجموعة أخرى لم تنسَ الاشتراط على كل امرأة الحصول على دعم العائلة وموافقتها قبل الترشح، لأن، وبحسب اعتباراتهنّ، العائلة مفتاح انتخابي مهمّ يساهم في النجاح. كما اشترطت بعضهنّ على النساء المرشحات عدم محاربة المجتمع، وأن يوفّقن بين عملهنّ في الشأن العام وبين عملهن كربّات منازل!

٨- القضايا التي تناولتها المرشّحات في حملاتهنّ:

على الرغم من العدد الضئيل من المرشّحات اللواتي تناولن النساء وقضاياهنّ في البرامج الانتخابية، إلّا أنه يذكر أنه كلّما ازداد إلمام المرشحات بقضايا وحقوق المرأة، كلّما كان جزء لا يُستهان به من برامجهنّ الانتخابية يحاكي النساء ومشاكلهنّ. وكلما كانت المرشحات أقل إلماماً بحقوق النساء، وهذه كانت الحالة، كلما كانت قضايا المرأة جزءاً لا يتجزّأ من المجتمع كما شملتها ضمن القضايا العامة مثل القضايا البيئية والاجتماعية المستجدة كتمكين الشباب وتطوير الجانب السياحي والثقافي للبلديات.

نذكر أنّ أهم القضايا التي تناولتها المرشحات والموجّهة للنساء خصوصاً هي:

- تحسين تمثيل المرأة وتشجيعها على المشاركة في العملية السياسية انتخاباً وترشيحاً.
- برامج تستفيد منها الأرامل، لكي يعتمدن على أنفسهنّ في الظروف المجتمعيّة المحافظة، كتدريب النساء على الحياكة والخياطة، بالتالي تهيئتهنّ للانخراط في سوق العمل.
- تشجيع النساء على الإنتاج والقيام بمشاريع تنموية صغيرة لتحقيق استقلال مادي.
- مواضيع تربوية خاصة بالمرأة.
- برامج خاصة للنساء من ذوات الدخل المحدود والأميّات لتمكينهنّ لاحقاً من الانخراط في المجتمع المحلّي.

٩- الضغوطات التي تعرضت لها المرشّحات:

ممّا لا شك فيه أنّ المرأة قد تعرضت لضغوط كبيرة لثنيها عن خوض الانتخابات البلدية والاختيارية. ويعود هذا الأمر إلى موروثات دينية وثقافية واجتماعية، تضعها ضمن إطار العمل المنزلي التقليدي في بعض المجتمعات المحلية المحافظة التي لا تقبل أي تدخل لها في الشأن العام الذي يعتبر حكراً على الرجال.

ترتفع نسبة هذه الضغوط في الأوقات التي تستشعر فيها هذه المنظومة بالخطر الجدّي الذي تشكله إرادة التغيير. وتنوّعت أساليب هذه الضغوط لتشمل أصعدة عدّة:

- **الضغوط المادية** عبر عرض الأموال على بعض المرشحات أو من يؤثر على قرارهنّ من الأقرباء لتحفيزهن على الانسحاب، أو التضييق عليهن من خلال دفع الرشاوى للمقترعين والإنفاق الانتخابي المسرف، لكسر أي فرصة حقيقية بوصول المرأة إلى المجالس البلدية، كما صرحت بعض المرشحات ممن خضعن للاستبيان.

- **الضغوط من قبل عائلات المرشحات والمجتمع** الذي ينتمين إليه لأسباب تتعلق بالتقاليد والنظرة النمطية للمرأة المحصورة بإطار العمل المنزلي، وعدم وجوب اختلاطها بالرجال في مجالس البلدية، كون الرجال أكثر إلماماً بالشأن العام، ومحط ثقة أكبر من قبل المواطنين والمواطنات. كما كان الاختلاف السياسي بين المرشّحات وعائلاتهنّ في بعض الأحيان سبباً أساسياً لممارسة ضغوط تمنع على المرشحة مخالفة التوجه السياسي العام للعائلة.

- بما أنّ الانتخابات المحلية تأخذ طابعاً عائلياً أكثر منه حزبياً، كانت بعض النساء من العائلات التي تُعتبر صغيرة وغير مؤثرة في صنع القرار المحلي، يتعرّضنَ أيضاً لبعض الضغوطات من أجل الانسحاب أو ترشيح رجال بدلاً منهن.

- وصلت بعض حالات الضغط من العائلة تجاه المرشحات إلى حدّ التهديد بالقتل، ففي إحدى القرى البقاعية، صرّحت إحدى المرشحات عن تلقيها تهديدات بالقتل من قبل أخوتها كونها لم تمتثل لإرادة العائلة بعدم الترشح، كما تمّ تمزيق كل ملصقات الدعاية الانتخابية الخاصة بها من قبل عائلتها، ولم تشفع لها رعاية الزوج ودعمه لهذا الترشح.

- **الضغوط من قبل الأحزاب** على الرغم من أنّ بعض الأحزاب كانت داعمة في بعض المناطق لترشح المرأة، إلا أنّ بعضها الآخر، وأحياناً هذه الأحزاب نفسها، مارست ضغوطاً على النساء، حتى المنضويات تحت رايتها، منعاً لترشحها، تلبية لمصالح انتخابية وضغوط دينية وعائليّة، مع العلم أنّ بعض هذه الأحزاب يرتدي عباءة المدنية ويدّعي المساواة بين المواطنين.

- **ضغوط من رجال الدين** الذين رفضوا وحرّموا حق النساء في الترشح في بعض المناطق، مستخدمين الغطاء الديني والشرعي، ما أثر على كامل مسار هذا الترشح، وحرم بعض المرشحات من دعم أقرب المقربين إليها. كما أنّ بعض رجال الدين من طوائف أخرى تدّخلوا مباشرة مع إحدى المرشحات في منطقة البقاع الغربي لتحييدها عن المعركة الانتخابية وإبعادها عن الترشح.

القسم الثالث: ناخبات ٢٠١٦

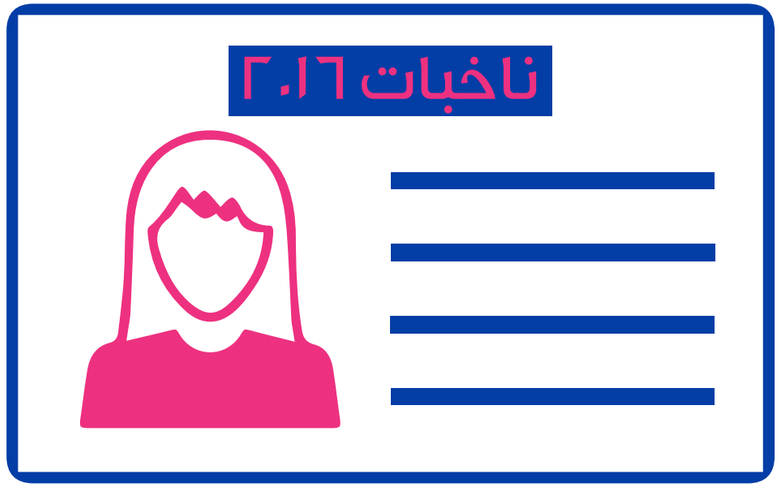

١. المرأة قبيل انتخابات ٢٠١٦

لمعرفة بعض الجوانب الخاصة باقتراع المرأة قامت الجمعية باستبيان للنساء يوم الاقتراع. شاركت في هذا الاستبيان ٨٥٦ سيدة لبنانية من كافة المحافظات خلال الأيام الانتخابية الأربعة، حيث تمّ خلال يوم الاقتراع رصد كيفية التعامل مع النساء المرشحات والمقترعات داخل مراكز وأقلام الاقتراع، ومن قبل الماكينات الانتخابية، بالإضافة إلى رصد الضغوطات التي يمكن أن تتعرّض لها المرأة الناخبة (من المؤشرات كيفية وصول المرأة إلى أقلام الاقتراع..... الخ) وتحدّ من حرّية ممارستها قرارها الحرّ بمعزل عن تأثير البيئة المحيطة بها.

نذكر أن من قام بإجراء الاستبيان ٢٠ متطوّع ومتطوّعة من قبل جمعيّات نسائية وحقوقية أبدوا استعداداً للمشاركة في انجاز هذا التقرير. كما وجرى انتقاء الناخبات بشكل عشوائي، وطبقاً للوقت المتوّفر للمتطوعات والمتطوعين. لذلك فإن النسب المختلفة للمُستبينات في كل محافظة تحدد بناء على معيارين أساسيين:

- توفّر متطوعات ومتطوعين للمراقبة من المنظور الجندري.
- الوقت المتوفر لدى المتطوعات والمتطوعين في اليوم الانتخابي، خصوصاً وأن الجمعيّة عمدت إلى أن لا تكون المتطوّعة قاطنة في المنطقة نفسها التي تودّ المراقبة فيها، أو أن تكون على لوائح الشطب للدائرة المنوي المراقبة فيها، من أجل ضمان عملية مراقبة نزيهة.

أما الاستمارة فقد شملت ٨ أسئلة، كما هو مبين أدناه:

مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية

إستمارة المقابلة مع الناخبات بعد الاقتراع

التشديد على ضرورة ملئ الاستمارة بعد انتهاء عملية الاقتراع

لعدم التأثير على خيار الناخبات

المحافظة ..... القضاء ..... البلدة ..... مركز الاقتراع						
الفئة العمرية للناخبة	٣٠-٢١	٤٠-٣١	٥٠-٤١	٦٠-٥١	٧٠-٦١	+٧١
المستوى التعليمي للناخبة	امي	قراءة/كتابة	إبتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
التعامل مع النساء داخل اقلام الاقتراع					**نعم**	**لا**
تعامل إيجابي من قبل رئيس/ة القلم والمساعدين/ات						
تعامل إيجابي من قبل مندوبين/ات المرشحين/ات						
تعامل إيجابي من قبل المندوبين/ات الجوالين/ات في مركز الإقتراع						
بحال وجود خطأ في قيدك او اوراقك هل تم التعامل معه بسرعة وإيجابية						
كيف حضرتِ الى مركز الاقتراع؟						
بشكل فردي		مع العائلة				
مع الزوج		من قبل ماكينة إنتخابية لأحد المرشحين/ات				
غير ذلك						
كيف اخترتِ المرشحين الذين/اللواتي اقترعت لهم/لهن؟ بناءً على						
خيار الحزب		خيار الزوج				
خيار العائلة		خيار فردي				
كيف تعرفتِ الى المرشحين/ات حسب اختيارك						
مشاركة في لقاء الحملة الإنتخابية		عبر صفحات التواصل الإجتماعي				
زيارة عائلية		عبر الإعلام				
هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري؟						
إلى أي مدى وافقتِ على هذا الترشيح؟						
وافقت بشدة	وافقت	لم أكترث	عارضت	عارضت بشدة		

- إنّ الفئة العمرية الشابة شكلت النسبة الأكبر من السيدات اللواتي شاركن في الاستبيان، وصلت نسبة مشاركة هذه الفئة العمرية إلى ٤٦٪ من مجموع المشاركات. كما أن أغلبيّتهنّ من ذوات التعليم الجامعي، فقد بلغت نسبة الجامعيات ممّن شاركن في الاستبيان ٤٢٪.
- لم تتعد نسبة النساء الأمّيّات المشاركات الـ ٥٪ من المجموع، وهي نسبة متدنية جداً، وهذا ينطبق نوعاً ما على الفئة العمرية المتقدمة، حيث لم تشارك سوى ١٤٪ منهنّ في الانتخابات بحسب الشريحة المستهدفة في الاستبيان.
- لقد شكلت الفئة العمرية المتوسطة ثاني أعلى نسبة من المشاركات، فحصلت على ٤٠٪، وهي تعادل تقريباً نسبة النساء المشاركات من ذوات التحصيل العلمي المتوسط والثانوي، وهي أيضاً ثاني أكبر نسبة بعد الجامعيات.

لقد أظهرت النتائج أنّ الأسئلة الأربعة المتعلقة بكيفية التعامل مع المرأة ضمن مراكز الاقتراع من قبل رؤساء الأقلام والمندوبين الثابتين والجوالين إضافة إلى التعاطي بسرعة مع المشاكل من قبل لجان القيد كان إيجابياً إلى حد كبير وعلى صعيد لبنان كافة. وتؤكد هذا الأمر النسب المسجّلة في بعض المناطق كبيروت والتي تعكس حال جميع المحافظات لتدلّ على أنّ التعاطي الرسمي مع المرأة أثناء عملية الاقتراع جدّي ويحترم حقوقها ومكانتها.

II. النتائج العامة للاستبيان على مستوى لبنان

أ- توصيف العينة المستطلعة:

جدول رقم ٩:

نسبة المشاركات\المحافظة

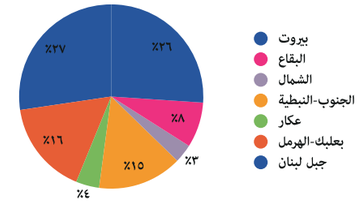

الفئة العمرية

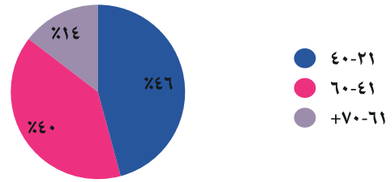

المستوى العلمي

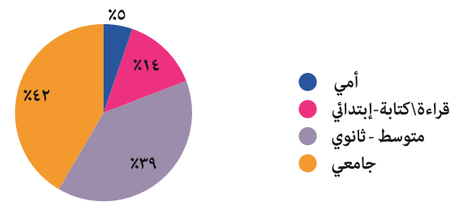

ب- أبرز النتائج العامة للاستبيان على مستوى لبنان

جدول رقم ١٠:

كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

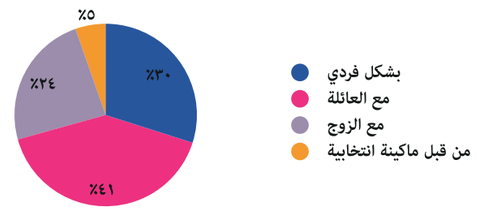

جدول رقم ١١:

كيف اخترت المرشحين\ات الذين\اللواتي اقترعت لهم\هن

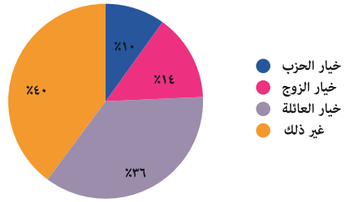

جدول رقم ١٢:

كيف تعرفتي على المرشحين\ات

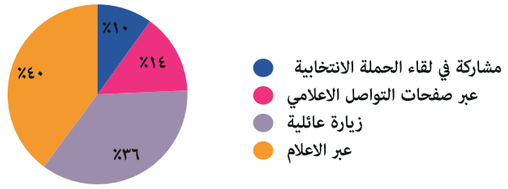

جدول رقم ١٣:

هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري

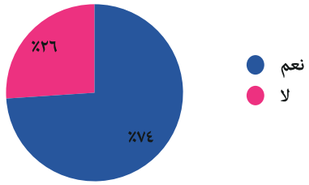

جدول رقم ١٤:

إلى أي مدى وافقتي على هذا الترشيح

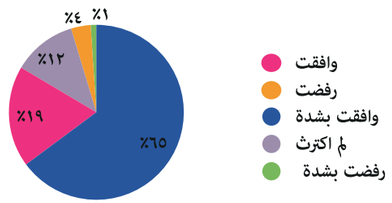

جدول رقم ١٥:

تعامل ايجابي من قبل رئيس\ة القلم والمساعدين\ات

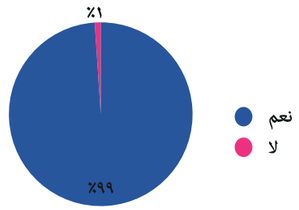

جدول رقم ١٦:

تعامل ايجابي من قبل المندوبين\ات الجوالين\ات

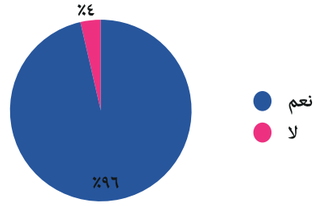

جدول رقم ١٧:

التعامل بسرعة وايجابية في تصحيح الاخطاء في القيد والأوراق

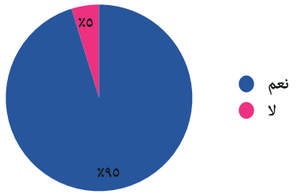

III. النتائج العامّة بحسب معيار الفئة العمريّة

أ- كيفية الحضور إلى المركز

جدول رقم ١٨:

كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

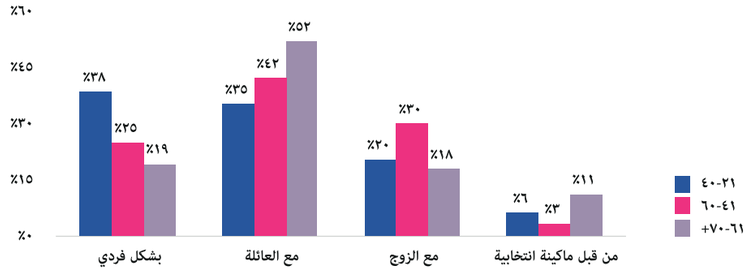

يبيّن الرسم البياني أعلاه أنّ الفئات العمرية الشابة من السيدات أصبحن أكثر قدرة على اتخاذ خطوات استقلالية بعيداً من العائلة والزوج، على الرغم من أنّه ما زال هناك الكثير لتحقيقه على هذا الصعيد، لأنّ الغالبية لا زالت مرتبطة عضوياً بالعنصرين المذكورين (العائلة والزوج) أثناء العملية الانتخابية، إن في ما يتعلق بالترشح أو الاختيار أو الاقتراع أو الحضور إلى مركز الاقتراع. فكلما تقدمت المرأة في العمر، كلما انخفضت درجة استقلاليتها وزاد بالتالي اتكالها على العائلة.

أجابت ٣٨٪ من المقترعات اللواتي خضعن للاستبيان من الفئة العمرية٢١-٤٠ أنهنّ أتين بشكل فردي إلى مركز الاقتراع، في حين أنّ ٣٥٪ منهنّ أتين مع العائلة و٢٠٪ مع الزوج، بينما أتت ٦٪ منهنّ من قبل الماكينة الانتخابية.

أما الفئة العمرية بين٤١-٦٠، فقد حضرت النسبة الأكبر منها (٤٢٪) مع العائلة وهو أمر متوقع، كونهنّ في غالبية الأحيان أمهات أو زوجات، ولارتباط اليوم الانتخابي البلدي بالطابع العائلي والاجتماعي. كما وتبلغ نسبة من حضرن مع الزوج من هذه الفئة (٣٠٪) للأسباب نفسها الآنفة الذكر. أما اللواتي قدمنَ منفردات فنسبتهنّ وصلت إلى ٢٥٪، وهي نسبة لا بأس بها لهذه الفئة من العمر والتي تدل على أنّ هناك نسبة جيدة من السيدات المتعلمات والمستقلات مادياً في المجتمع اللبناني منذ فترة زمنية لا بأس بها. تكاد تنعدم نسبة هذه الفئة ممّن عمدت الماكينات الانتخابية إلى إحضارهنّ، فلم تأتِ سوى ٣٪ من هذه الفئة برفقة الماكينات الانتخابية، لترتفع هذه النسبة بشكل واضح لدى الفئة العمرية الأكثر تقدماً في السن (١١٪) ولهذه النتيجة عوامل كثيرة، أقلها حاجة النساء المهمشات إلى المساعدات، ما يجعل هذه الماكينات تستغل حاجة هذه الفئة للاستشفاء والدواء والمساعدة الغذائية.

ب- كيفية التعرف إلى المرشحين/ات والاقتراع لهم/ن

جدول رقم ١٩:

كيف تعرفت إلى المرشحين\ات

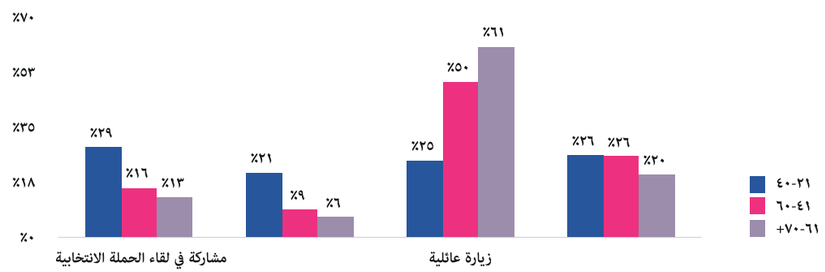

جدول رقم ٢٠:

كيف اخترت المرشحين\ات الذين\اللواتي اقترعت لهم\هن

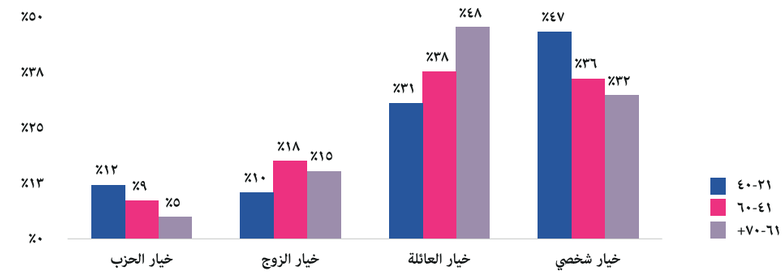

١- تحليل الفئة العمريّة ٢١-٤٠

إذا ما أدركنا أنّ ٤٦٪ من المشاركات في هذا الاستبيان هنّ من الفئة العمرية الشابة أي بين ٢١-٤٠ عاماً، فلا بدّ هنا من التوقف عند خيارات هذه الفئة التي بطبيعتها لا تستهوي أغلبها الخيار التقليدي، بل على العكس تُعتبر هذه الفئة أكثر قدرة على التغيير، وذلك لعدة أسباب بينها تأثر هذه الفئة العمرية مباشرة بالتغيرات التي تحصل في المجتمع، ما يرتب عليها سرعة أيضاً في التفاعل.
وإذا ما قارنا بين كيفية تعرف اللواتي خضعن للاستبيان على المرشحين والمرشحات وكيف اخترن من سيقترعن له أو لها نلاحظ الآتي :

- صرحت ٤٧٪ من السيدات اللواتي شاركن في الاستبيان من أنهنّ اخترن المرشحين/ات بناء على خيار شخصي ووفقاً لقناعة فردية، ولم يتأثرن بأي ضغط أو عامل خارجي. فقد تنوعت الأسباب بين كفاءة هذا الشخص وقدرته على تحمل المسؤولية والتغيير والنزاهة أو حتى المعرفة السابقة أو الصداقة. وهذه النسبة تعادل مجموع اللواتي تعرفن إلى المرشحين عبر الإعلام ٢٦٪، ونسبة اللواتي تعرفن إلى المرشحين عبر وسائل التواصل الاجتماعي ٢١٪. وهذا مؤشر على أنّ السلطة الرابعة ومواقع التواصل الاجتماعي باتت، ليس فقط عاملاً أساسياً في نقل المعلومات والترويج الانتخابي، إنما شركاء في تحديد خيارات الناخبات أيضاً.

- بلغت نسبة النساء اللواتي التزمن بقرار العائلة عند اختيار الاقتراع لمرشحين محددين ٣١٪، أما اللواتي التزمن بقرار الزوج ١٠٪. هنا تجدر الإشارة إلى أنّ تسجيل قيد نفوس المرأة في لبنان ينقل بعد الزواج إلى سجل زوجها، لذلك وجب علينا التمييز بين خيار الزوج وخيار العائلة. إذا ما قارنا نسبة من تأثرن بالعائلة بنسبة من تعرفن إلى المرشحين عبر الزيارات العائلية البالغة ٢٥٪، نجد أن النسب متقاربة. وهنا لن نعيد الكلام عن دور العائلة الكبير في فرض الرأي على المرأة، خصوصاً وأن القرار كان يتمحور حول الشأن العام والخيارات الانتخابية.

- على الرغم من أنّ النسبة الأكبر من الفئة العمرية الشابة (٢٩٪) تعرفنّ إلى المرشحين عبر المشاركة في لقاءات للحملات الانتخابية، إلا أنّ التزام هذه الفئة بخيار الحزب، الذي هو من يحرك الحملات عادة ويمولها، لم يتعدّ ١٢٪. وهذا يعود إلى عدم قدرة الأحزاب أو بالأحرى عدم بذلها المجهود الكافي لاستقطاب النساء والتأثير في خياراتهنّ. لا تختلف تركيبة ومنهجية عمل في لبنان عن المنظومة الاجتماعية من ناحية الذكورية وتهميش دور المرأة، فالأحزاب تُعتبر صورة عن المجتمع، ولكن في إطار مؤسساتي أكثر. لقد أظهرت البيانات والنسب مدى تدنّي دور الأحزاب في استقطاب النساء خلال الانتخابات الأخيرة والتأثير على خياراتهن، كما وعلى مدى نخبويّة عمل الأحزاب أيضاً واستهدافهم الفئات العمرية الشابة والمتعلّمة حصراً.

٢- تحليل الفئة العمريّة ٤١-٦٠

- عبّرت ٣٦٪ من النساء من الفئة العمرية المتوسطة، أنهنّ انتخبن انطلاقاً من قناعة شخصية، وهو أمر لافت، إذ إنه يقارب النسبة من الفئة ذاتها التي اقترعت بحسب رغبة العائلة (٣٨٪)، ولكن ما يجب توضيحه هنا أنّ مجموع من تعرفنَ إلى المرشحين عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي (٣٥٪) يقارب تلك النسبة التي اقترعت بخيار شخصي. وهذا دليل واضح على تأثير الإعلام في صناعة الرأي العام وتشكيل الخيارات السياسية، خصوصاً أنّ النساء يشكلنَ فقط ٢٣٪ من القوى العاملة. وهذا ما يجعلهنّ أكثر عرضة للتأثير الإعلامي والدعاية الانتخابية.

- ٥٠ ٪ منهنّ تعرفنَ إلى المرشح عبر زيارة عائلية، وهذا أيضاً يقارب نسبة من انتخبنَ بحسب خيار العائلة والزوج من الفئة العمرية ذاتها (٥٦٪).

- الفئة العمرية المتوسطة لم تتأثر كثيراً لا بالأحزاب ولا بالحملات الانتخابية، فـ١٥٪ منهن فقط اتكلن على لقاءات الحملة الانتخابية لمعرفة المرشحين، في حين لم تأخذ سوى ٩٪ من النساء بخيار الحزب، وهذا يشير تقريباً إلى النسبة المتدنية من النساء الحزبيات وضعف انخراطهنّ في الأحزاب اللبنانية المسيطر عليها من قبل أغلبيّة ذكوريّة ولا تناصر حقوق النساء بشكل عام.

٣- تحليل الفئة العمرية ٦١- ٧٠+

- لقد عبّرت ٣٢٪ من السيدات المتقدمات في العمر، أن اقتراعهن للمرشح نابع من قرار فردي، ولم يتأثرن بعوامل خارجية. وأما عن كيفية معرفتهن بالمرشحين، فقد توزعت النسب بين ٢٠٪ لوسائل الإعلام و٦٪ لوسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يعادل تقريباً نسبة الخيار الشخصي لدى هذه الفئة.

- تبقى العائلة العنوان الأهم في الانتخابات البلدية والعنصر الأساسي في تعبئة الناخبين وعملية التواصل بين المرشح والهيئات الناخبة، وخصوصاً الإناث منهم، وعلى وجه الخصوص اللواتي ينتمين إلى الفئات العمرية المتقدمة، حيث ترتفع نسبة من التزمنَ بقرار العائلة من هذه الفئة العمرية إلى ٤٨٪، ومن التزمنَ بقرار الزوج ١٥٪. وهذا ما يعادل تقريباً نسبة اللواتي تعرفن إلى المرشحين عبر زيارة عائلة من الفئة العمرية نفسها.

- لم يلتزم بقرار الحزب من الفئة العمرية المتقدمة سوى ٥٪ من المشاركات في الاستبيان. وهذا دليل على جذرية وعدم انقطاع التواصل بين الأحزاب والنساء، وعدم توجه ماكينات هذه الأحزاب إلى نساء إلا في زمن الانتخابات، ولذلك نرى أنّ ١٣٪ من هذه الفئة شاركنَ في لقاءات للحملات الانتخابية.

- تظهر نتائج السؤالين ١ و٢ الاختلافات في الأجوبة بين الفئات العمرية الثلاث، فنلاحظ أنه كلما خرجت المرأة من الإطار الضيق في التعرّف إلى المرشحين واعتمدت نهجاً أكثر استقلالية في المعرفة (الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي)، كلما كان انتقاؤها للمرشحين واقتراعها لهم نابعاً من خيار شخصي بحت، مستقلّ عن الضغوط العائلية والاجتماعية الضيقة. كما أنّ النساء يتجهنَ إلى وسائل أكثر تقليدية في التعرف إلى المرشحين مع تقدّمهنّ في العمر، وهذا المعيار يرتبط أيضاً في كيفية اختيارهنّ للمرشح وارتباط قرار الاقتراع بقرار العائلة أو الزوج. كما وتظهر النتائج أنّ الأحزاب اللبنانية على اختلافها أكثر اهتماماً بالفئات العمرية الشابة من اهتمامهم بالهرمة منها، غير أنه وبأفضل الحالات، أي في الفئة العمرية الشابة، لم يلتزم أكثر من ١٢٪ من النساء بالخيار الحزبي.

ج- إدراك ترشّح نساء في الدائرة الانتخابية من عدمه

جدول رقم ٢١:

هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري

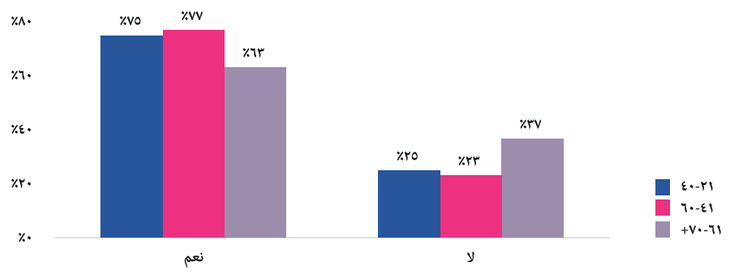

ممّا لا شك فيه أنّ الناخبات بتنَ على دراية بوجود مرشحات في الدوائر الانتخابية اللواتي يقترعنَ فيها. وهذا يدلّ على أنّ هذه الشريحة من المجتمع باتت تدرك وتتابع موضوع ترشح النساء للانتخابات. تظهر الدراسة أنّ نسبة المدركات بترشّح النساء تقارب الـ ٧٥٪ في كلتا الفئتين

العمريتين ٢١-٤٠ و٤١-٦٠، في حين تنخفض النسبة قليلاً لدى المتقدمات في السن لتصل إلى ٦٢٪. وهذا يدل بشكل أو بآخر على عدم تأثر السيدات في بعض المناطق بالاختلافات الجندرية أو عدم متابعتهنّ للإعلام، وخصوصاً أنّ الفئة العمرية ٦١-٧٠+، أظهرت تشبثاً أكبر بالعائلة، عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار انتخاب المرشحين.

د- مدى موافقة الناخبة على ترشّح النساء

جدول رقم ٢٢:

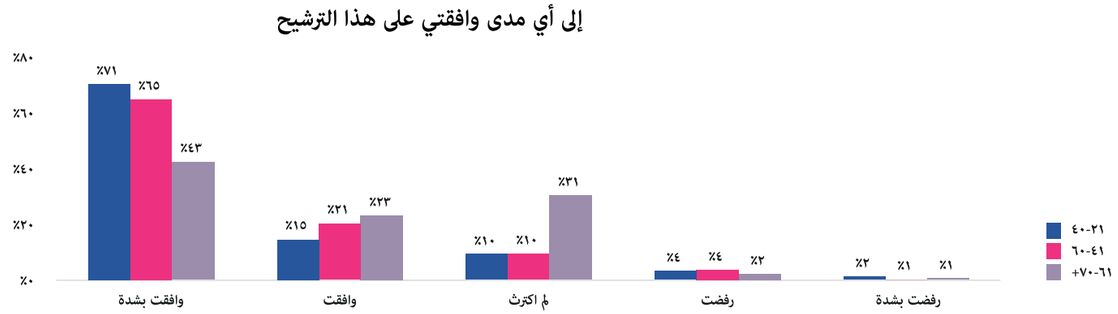

اللافت جداً أنّ الغالبية الساحقة من المشاركات في هذا الاستبيان، على اختلاف فئاتهم العمرية، تتراوح مواقفهنّ من ترشح النساء إلى الانتخابات ما بين موافق بشدة وموافق، فتشكل النسبتان ما معدله حوالى ٨٥٪ خصوصاً لدى الفئات العمرية ٢١-٤٠ و ٤١-٦٠، في حين تنخفض قليلاً نسبة الموافقين على هذا الترشح لدى الفئة العمرية الأكثر تقدماً في السن إلى ٦٦٪، بينما ٣٣٪ منهن لا يكترثنَ لهذا الترشح، وتتدنى نسب الرفض إلى مستوى ٦٪ في أقصى الحالات. ولكنّ اللافت أنّ هذا الرفض أتى من الفئة العمرية الأكثر شباباً، وإن كان قليلاً جداً مقارنة مع الموافقة.

إذا ما دلّ هذا الأمر على شيء، فإنما يدل أوّلاً على موافقة إيجابية لظاهرة ترشّح المرأة، كما وعلى تحدي الواقع الذكوري المهيمن على عالم الانتخابات البلدية والذي ترعاه العائلة. ولا يخفى علينا تأثير الحراك في ترسيخ هذه النظرة ودفعه إلى هذا التطور في أسلوب التفكير لدى النساء خصوصاً الشابات للنشاط البلدي والسياسي وسعيهنّ إلى كسر التقاليد.

IV. النتائج العامّة بحسب معيار المستوى التعليمي

أ- كيفية الحضور إلى مركز الاقتراع

جدول رقم ٢٣:

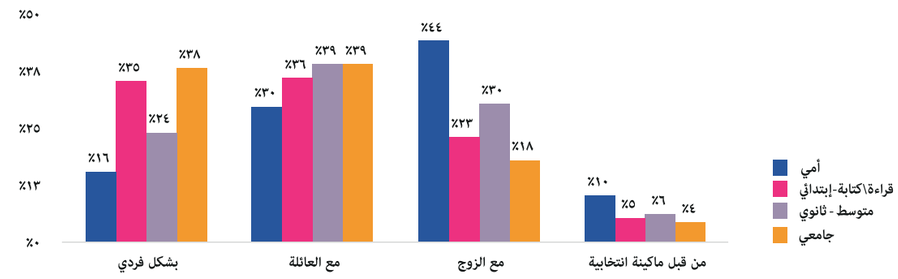

هناك دليل آخر على إهمال الأحزاب للمرأة في خطابها وتوجّهاتها، يتمثل في أنّ الماكينات الانتخابيّة، التي هي غالباً ما تُموّل من قبل أحزاب أو تتبع لها، لم تكن سوى عنصرٍ هامشيٍّ في استقطاب النساء ودفعهنّ إلى الاقتراع عبر إحضارهنّ إلى مراكز الاقتراع. إذ لم تتخطّ هذه النسبة الـ١٠٪ من مجموع النساء من فئة «أمّي»، وانخفضت عند الفئات الأخرى إلى ٥٪، ٦٪ و٤٪.

غير أن للعائلة أيضاً حصة كبرى في الانتخابات، فبقيت متصدرة النسبة الأكبر في الانتخابات البلدية من ناحية حضور الناخبات مع عائلاتهنّ إلى مراكز الاقتراع، خصوصاً وأنّ توزيع أقلام الاقتراع في المراكز يجعل النساء عرضة للضغط بورود أسمائهن في المراكز نفسها مع باقي أفراد العائلة، فتصبح ملزمة نوعاً ما بالحضور برفقة العائلة.

تقاسمت فئتا التعليم الجامعي والمتوسط - ثانوي النسبة ذاتها في حضورهن مع العائلة. فقد أتت ٣٩٪ من كلتا الفئتين مع هذه الأخيرة، أما فئة ابتدائي/قراءة - كتابة فقد حضر منها ٣٦٪ مع العائلة، وكانت أقلّ نسبة لفئة «أمّي» التي حضر منها ٣٠٪ فقط مع العائلة.

ب- كيفية التعرّف إلى المرشّحين/ات والاقتراع لهم/ن

جدول رقم ٢٤:

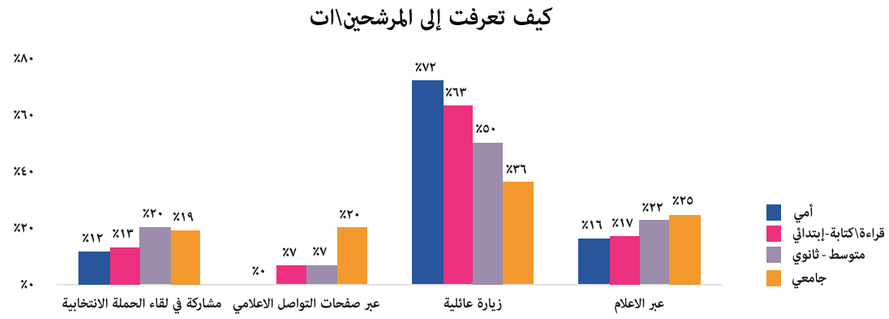

جدول رقم ٢٥:

كيف اخترت المرشحين\ات الذين\اللواتي اقترعت لهم\هن

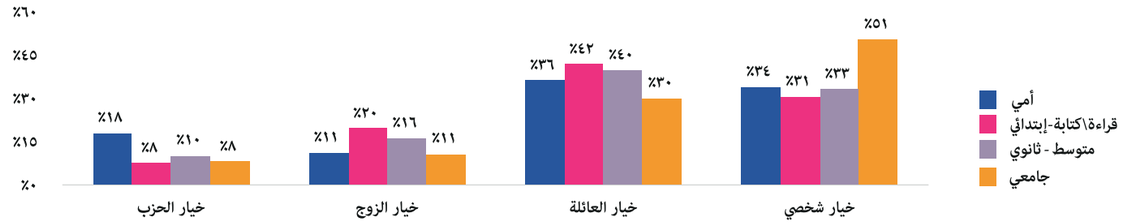

١- تحليل الفئة الأميّة

- أن تختار ٣٤٪ من السيدات الأميات المرشح أو المرشحة الذي/التي سيقترعنَ له عن طريق قناعة شخصية، هو أمر إيجابي يدلّ على أهمية وضرورة استهداف هذه الفئة من قبل جمعيّات المجتمع المدني.

- ٧٠٪ من اللواتي تعرّفنَ إلى المرشحين من خلال زيارات عائلية، هنّ من الفئة العلمية الأمية، وهو ما يعد نسبة كبيرة، غير أنه أيضاً دليلٌ واضح على الطابع العائلي والخدماتي للانتخابات البلدية، كما على تأثير هذه الزيارات على الناخبات. ومن الواضح أنّ نصف هذه النسبة فقط التزم بقرار العائلة (٣٦٪)، وهذا ما يؤشر إلى أنّ وجود هامش من الحرية لدى هذه الفئة، أما خيار الزوج فقد حصل على ١١٪.

- النسبة الأكبر من السيدات اللواتي التزمنَ بخيار الحزب بالتصويت، نالتها الفئة الأميّة، حيث حصدت ١٨٪، ولكن هذا لا يعبر بالضرورة عن انخراط هذه الفئة في الأحزاب أو اهتمام الأحزاب النخبوية في تعاطيها مع المرأة بهذه الفئة، كما أنّ للإعلام (١٦٪) دور أيضاً في التأثير على هذه الفئة من خلال الحملات الإعلانية والبرامج السياسية أثناء فترة الانتخابات.

٢- تحليل فئة القراءة/الكتابة- الابتدائي

- كما لدى باقي الفئات التعليمية، فإنّ نسبة الخيار الشخصي (٣١٪) يبدو أنها تقارب نسبة من تعرفنَ إلى المرشحين عبر الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

- على ما يبدو، فإنّ من التزمنَ بخيارَي العائلة (٤٢٪) والزوج (٢٠٪) من هذه الفئة التعليمية، يقارب إلى حدٍّ بعيد نسبة اللواتي تعرفنَ إلى المرشحين عبر زيارة عائلية (٦٣٪).

- اختارت ٨٪ فقط من النساء اللواتي حصلنَ على تحصيل علمي متواضع الالتزام بالتصويت بحسب تعليمات الأحزاب، على الرغم من أنّ ١٣٪ منهنّ شاركنَ في لقاءات الحملات الانتخابية للتعرف إلى المرشحين المنظمة عادةً من الأحزاب.

٣- تحليل فئة التعليم المتوسط ــ ثانوي

- أما المستوى المتوسط/ثانوي فقد كانت نسبة من كان خيارهنّ شخصياً ٣٣٪، وهذا يعادل تقريباً نسبة من تعرفنَ على المرشحين عبر وسائل الإعلام ٢٢٪ ووسائل التواصل الاجتماعي ٧٪. وهذا يذكرنا بمعادلة أنه كلما ارتفعت نسبة من تعرّفنَ إلى المرشّحين عبر وسائل غير تقليدية، كلّما ارتفعت نسبة من صوّتن بناءً على قرار شخصي.

- ككلّ الفئات التعليمية، تقاربت النسب بين من تعرفنَ إلى المرشحين عبر زيارة عائلية (٥٠٪) ومن اخترن المرشحين بحسب خيار العائلة (٤٠٪) أو الزوج (١٦٪).

- على الرغم من أنّ ٢٠٪ من هذه الفئة تعرفت إلى المرشحين عبر لقاءات الحملة الانتخابية، الا أنّ ١٠٪ فقط التزمنَ بخيار الحزب في التصويت لتذهبن أكثر إلى خيارات أخرى كالعائلة والخيار. والجدير ذكره، أنّ الحملات الانتخابية لم تكن محصورة في هذه الدورة بالأحزاب، فكان لجمعيّات المجتمع المدني دور هام في الترويج لمرشحّيه عبر هذه اللقاءات بطرق مبتكرة كالنقاشات المفتوحة، وهذا ما يبرر نوعاً ما توزّع الخيارات.

٤- تحليل فئة التعليم الجامعي

- من الواضح أنّ الفئة الأكثر استقلالية في اختيار المرشحين عن قناعة شخصية، هنّ السيدات الحاصلات على شهادات جامعية. وهذا يدلّ على قيمة وأهمية التعليم وتطوير معرفة المرأة حقوقها وحصولها على سلاح يمهد لها أبواب التقدم المهني والاستقلالية المادية، لتتحرر من قيود الخيارات المفروضة عليها بحكم عدم القدرة على التحدي أو عدم المعرفة. لقد كانت نسبة هذه الفئة التي قامت بخيار شخصي ٥١٪.

- ٣٠٪ من هذه الفئة التزمت برأي العائلة، وهذا يدل على أنّ دور العائلة أساسي، وما زال مهيمناً على قرار قسم كبير من هذه الفئة، حيث إنّ المرأة ما زالت لا تشكل سوى ٢٣٪ من القوى العاملة في لبنان، بحسب بيانات الأمم المتحدة. لا يمكننا إغفال دور العائلة المحوري في هذا الشأن، حتى كما ذكرنا سابقاً عند الفئة الجامعية. فقد حصل خيار العائلة على أعلى النسب عند جميع الفئات التعليمية الأخرى وحلّ ثانياً عند الجامعيات.

ج- إدراك ترشّح نساء في الدائرة الانتخابية من عدمه

تظهر النتائج التالية أنّ نسبة اللواتي بتن على اطلاع ويتابعن ترشيح النساء في مناطقهن مرتفعة ولا تقتصر على مستوى تعليمي واحد، إنما تشمل الفئات والمستويات التعليمية كافة خصوصاً الجامعي منها الذي قالت ٧٨٪ من المشاركات من الفئة المنتمية إليه إنهن يعرفن مرشحات ترشحن في مناطقهن، في حين أنّ ٢٢٪ منهنّ أجبنَ بـ«كلا». أمّا النسبة الأقل، فكانت للمستوى التعليمي الأقل والأمية. فعلى الرغم من أنّ هذه الفئة الاجتماعية تعتبر مهمشة على الصعيد التعليمي والاقتصادي، إلا أنّ ٦٤٪ منهنّ بتن يتابعن ترشيح النساء ومشاركتهنّ في الحياة السياسية. وكانت النسب للمستويات التعليمية الأخرى متقاربة (٧١٪-٧٢٪).

د- مدى موافقة الناخبة على ترشّح النساء

وافقت معظم المشاركات على ترشح النساء إلى الانتخابات البلدية والاختيارية، وتراوحت هذه الموافقة ما بين وافقن ووافقن بشدة. وبلغ مجموع النسبتين ٩١٪ بالنسبة للجامعيات، و٨٤٪ لذوات التحصيل العلمي الثانوي والمتوسط. أما الفئة التي تتقن القراءة والكتابة أو ذات تحصيل علمي ابتدائي، فوافقت بنسبة ٦٤٪. وكانت الفئة الأمية مفاجئة بموافقتها بنسبة ٧١٪. وهاتان الفئتان الأخيرتان كانتا الأكثر عدم اكتراث بترشح النساء أو عدمه، ولكن لم تتخطَّ هذه النسب ٢٨٪ و٢٣٪. وكادت نسبة من رفضنَ الترشح تنعدم، لولا وجودها عند فئة التحصيل الابتدائي بنسبة ١٢٪ والأمي بنسبة ٨٪. وهذه الفئات وإن كنّ الأكثر تهميشاً في المجتمع، فلم يتخذنَ موقفاً سلبياً ومحافظاً إجمالاً من المواضيع المتعلقة بمشاركة المرأة في الشأن العام أو حصولها على حقوقها.

خلاصات وتوصيات

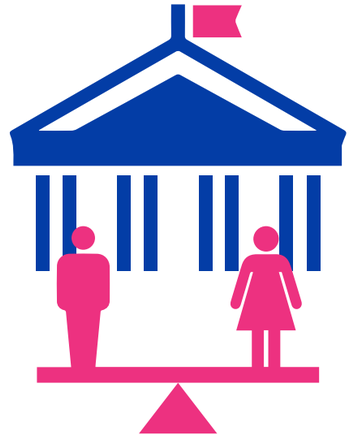

ان استبيان آراء الناخبات والمرشحات من قبل الجمعية أفضى إلى مشاهدات عدّة لا يمكن الاستخفاف بها، والتي كانت نتائجها واضحة من جهة مدى أهمية عمل الجمعيات النسائية والأحزاب السياسية مع المرأة كما الإعلام، في التأثير على مجريات الانتخابات، وخصوصاً في التأثير على التوجهات السياسية للناخبات.

إن أي مطالبة بتخطي التمييز الجندري، وتطوير مشاركة النساء في الحياة السياسية، وصولاً إلى كونها لاعبةً فاعلةً في صنع القرار، سيظل حبراً على ورق، إن لم يستند إلى أسس قانونية وحقوقية تحصّن وتحمي حقوق المرأة وتكافؤ فرصها في الوصول إلى مراكز صنع القرار، كما تردع أي إمكانية تدخل في استقلاليّة آرائها السياسية.

أولاً: في الاطار القانوني الناظم للعملية الانتخابية وتوصيات للوزارات والادارات المعنية:

- اقرار قانون إنتخابي يعتمد نظام النسبية مع دوائر انتخابية لا تقل عن ٢٠ مقعد لتحقيق تمثيل صادق وفعلي للمقترعين/ات.
- انشاء هيئة مستقلة لادارة الانتخابات تشكّل النساء نسبة لا تقل عن ثلث هذه الهيئة، تتولى ادارة الانتخابات و تنظيم إنفاق المرشحين على الحملات الإنتخابيّة.
- تضمين التدابير الخاصة المؤقتة او ما يعرف بالكوتا النسائية على اساس المناصفة بين الرجال والنساء وضمن النظام الانتخابي النسبي، في كافة القوانين الإنتخابية وفي اللوائح الإنتخابية، وحجز ثلث المقاعد للنساء في حال جرت الانتخابات وفقاً للنظام الأكثري، وذلك لضمان وصول المرشّحات إلى مقاعد المجالس المحلية أو النيابية.
- تأمين سريّة الاقتراع للناخبين والناخبات وجعل اقلام الإقتراع للذكور والإناث معاً من اجل تعزيز نزاهة وشفافية الإنتخابات وتفادياً لأي ضغوط ممكن أن تُمارس على الناخبات وخصوصاً من قبل العائلة او الزوج او الأحزاب او غيرهم.
- كما وتطالب ايضاً الجمعية اعطاء الحرية للنساء المرشّحات ومساواتهن بالمرشحين إيماناً بمبدأ تكافؤ الفرص وعدم فرض نقل سجل نفوس المرأة المتزوجة إلى سجل نفوس زوجها وبالتالي ان لا يُفرض عليها الترشّح في مكان سجّل زوجها، أي في محيط مغاير في معظم الأحيان عن محيطها.
- تطوير قواعد ونظم المعلوماتية في وزارة الداخلية بإعتماد الإحصاءات والنتائج والمعلومات على أساس الجنس ونشرها بشفافية وتمكين كافة مكوّنات المجتمع المدني من الوصول اليها.
- زيادة أعداد النساء ضمن هيئات القلم لكي تصبح مناصفة بين الرجال والنساء.
- تتمنى الجمعية من وزارة التربية والتعليم العالي إدماج المقاربة الجندريّة ومقاربة حقوق الإنسان والمواطنة في كافة مراحل وبرامج التعليم، مما يسهم في المدى الإستراتيجي إلى تحسين واقع المرأة في مجتمعنا خاصة من ناحية مشاركتها في الشأن العام والحياة السياسية وذلك عبر تعديل أو تطوير المناهج التربوية وإدخال المساواة والعدالة الجندرية، اضافة إلى حقوق الانسان والمرأة بشكل خاص ضمن المناهج التربوية، فلا يمكن ان يتحوّل المجتمع من مجتمع محافظ وذكوري إلى مجتمع أكثر ايماناً بحقوق المرأة من دون الاعتماد على التربية والتنشئة من خلال المناهج التربوية الملائمة لذلك.

ثانياً: على مستوى دور الأحزاب السياسية

- قيام الأحزاب السياسية بمراجعة نقديّة لدورها في تعزيز المشاركة السياسية للنساء وادراج قضايا النساء ضمن اجنداتها المطلبيّة لا سيّما الأحزاب المُمثّلة في البرلمان لناحية تفعيل دورها لتقديم مقترحات القوانين التي تميز ضد النساء واستحداث قوانين تسهم في المدى المنظور على تحقيق وتعزيز المواطنة الكاملة للنساء.
- تحرّر الأحزاب من نظرتها الذكورية لدور المرأة والعمل على استقطاب النساء من كافة الفئات الاجتماعية والعمرية والعمل على ضمان إعطائهن فرص متساوية وعادلة في الحياة السياسيّة.
- تعزيز دور النساء في الأحزاب السياسية التي يجب ان تعتمد التدابير الخاصة المؤقتة وهياكل مرنة تمكّن النساء من الوصول إلى المواقع القياديّة داخل الأحزاب، والعمل الجاد لتعزيز دور النساء في الأحزاب لإدماج المقاربة الجندرية والخطاب النسوي داخل الأحزاب السياسية، وخلق البيئة لتمكينهن من تشكيل حالات ضغط ضمن أحزابهن لتوجيه البوصلة نحو سياسة أكثر تفاعليّة مع قضايا النساء.

ثالثاً: على مستوى دور منظّمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية

- توحيد جهود المنظمات النسائية وتركيز عملها، بحيث يصبح اكثر شموليّة ويصل إلى كافة الفئات لا سيّما الفئات النسائيّة الشابة والأكثر تهميشاً .
- تطوير عمل الجمعيات النسائية لناحية التركيز على تغيير القيم والتصوّرات والثقافة وقسمة الأدوار السائدة بين الجنسين أي العمل على معالجة الأسباب الجذرية التي تحول دون توسيع المشاركة السياسيّة النسائيّة والتي هي مرتبطة بجزء كبير منها بالمجتمع الذكوري وبالتقسيم النمطي للأدوار خصوصاً كون المرأة تُعتبر من الفئات الاكثر فقراً وتهميشاً فهذا يضعف من حظوظها بالفوز مقابل الرجل.
- تفعيل العمل مع قاعدة وجمهور النساء وهو الجزء الأكبر من الناخبين/ات والمساهمة في بناء رأي عام مؤمن بالمساواة الجندريّة في مجال المشاركة السياسية ودور النساء في الشأن العام.

رابعاً: على مستوى وسائل الإعلام

- إنشاء هيئة اعلاميّة مستقلّة تتساعد والهيئة المستقلّة لإدارة الانتخابات في تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابي.
- تتمنى الجمعية من الاعلام إعطاء حيّز أكبر للمرشحّات في المقابلات الاعلاميّة والبرامج السياسيّة وعدم الاستخفاف بقدرتهنّ على التغيير.
- العمل الجاد لتنظيم القطاع الإعلامي خاصة فيما يتعلق بتعاطيه مع الشأن الإنتخابي من ناحية تساوي فرص الظهور بين المرشحين والمرشحات وبتنظيم الإعلام والإعلان الإنتخابيين عبر إرساء مراقبة تطبيق الحياد الاعلامي.

لائحة المراجع

- د. يولاند نوفل، الجندر، المركز التربوي للبحوث والإنماء، http://www.crdp.org/ar/details-edumagazine/5952/3705
- الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، في ديباجية ميثاق الأمم المتحدة http://www.un.org/ar/sections/un-charter/preamble/index.html
- جامعة مينيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، http://hrlibrary.umn.edu/arab/b001.html
-المعهد العربي لحقوق الإنسان، الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، http://aihr-iadh.net/pdf/international_conventions/femmes/condroitspolitiques.pdf
-الاتفاقية المتعلقة بشأن جنسية المرأة المتزوجة
-الاتفاقية الخاصة بالرضا على الزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج عام 1962
-العهدان الدوليان لحقوق الإنسان عام 1966
-التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، http://bit.ly/29JTT01
-المادة 9 تتعلق بمنح المرأة الجنسية لأولادها وبحقها باحتفاظها بجنسيتها، تغييرها، أو اكتسابها. المادة 16 تتعلق بالقضاء على التمييز في الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، أما المادة 29 فتتعلق بالتحكيم في حال الخلافات بين الدول على الاتفاقية. للاطلاع على الاتفاقية:.http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf
-نص الوثيقة الختامية لمؤتمر بكين، 1995، http://aihr-iadh.net/pdf/international_conventions/femmes/pekin.pdf
- الدستور اللبناني المعدل في 21 أيلول 1990 بموجب وثيقة الوفاق الوطني لسنة 1989
- قانون العمل اللبناني الصادر سنة 1946 مع التعديلات، http://bit.ly/2ck5EHj
- موقع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، http://www.nclw.org.lb/About
- مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي، http://crtda.org.lb/ar/project/nationality
- هدى حبيش، جريدة المدن، الانتخابات البلدية فرصة أمام النساء.. نحو السياسة، http://bit.ly/1Ua6RmR
-برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقارير التنمية البشرية، http://hdr.undp.org/en/composite/GII
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/presscenter/pressreleases/2013/07/03/undp-workshop-to-empower-women-in-elections.html
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/countryinfo/
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، http://www.undp.org.lb/communication/news/NewsDetail_ar.cfm?newsId=367
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، http://hdr.undp.org/en/composite/GII
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، http://hdr.undp.org/en/countries
- موقع مهارات، الكوتا النسائية: إهانة للمرأة في المشاركة السياسية، ٢٠١٥، http://bit.ly/٢cTwv٠W
- الاتحاد البرلماني الدولي، http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm
- هدى حبيش، جريدة المدن، الانتخابات البلدية فرصة أمام النساء.. نحو السياسة، http://bit.ly/١Ua٦RmR
- تالة القاضي، حاصبيا: لا مكان للنساء، أيار ٢٠١٦، http://bit.ly/٢cu٠VkL
- موقع «شريكة ولكن» الإلكتروني، الطلاق أبرز ما خلّفته الانتخابات البلدية، تاريخ ٦ حزيران ٢٠١٦ http://bit.ly/٢aIBtyg

الملاحق

نتائج البقاع
بناءً على الفئة العمرية

تعامل ايجابي من قبل رئيس\ة القلم والمساعدين\ات

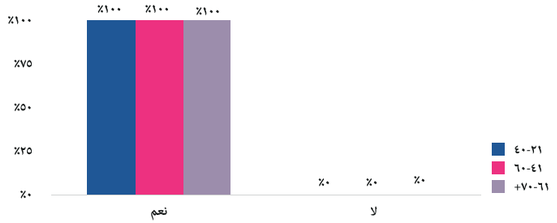

تعامل ايجابي من قبل مندوبين\ات المرشحين\ات

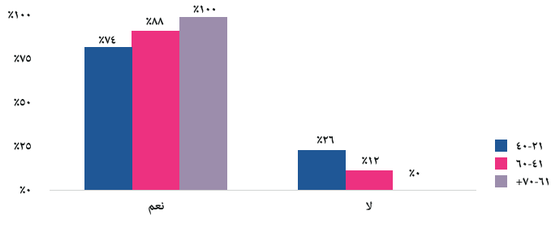

التعامل بسرعة وايجابية في تصحيح الاخطاء في القيد والأوراق

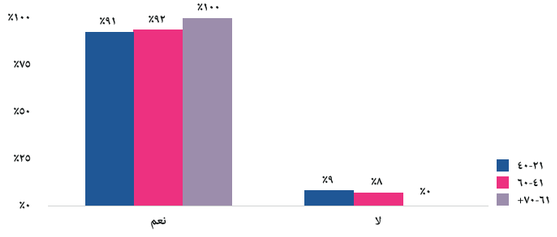

تعامل ايجابي من قبل المندوبين\ات الجوالين\ات

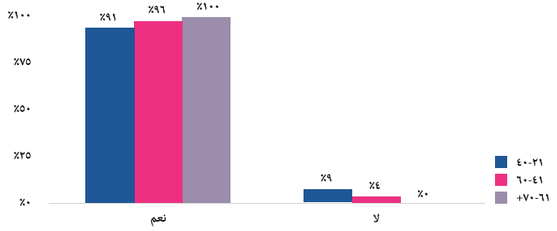

كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

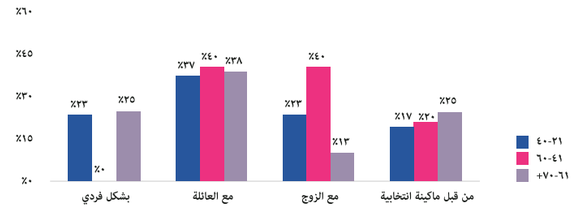

كيف اخترت المرشحين\ات الذين\اللواتي اقترعت لهم\هن

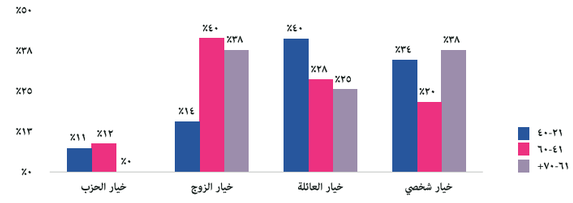

كيف تعرفت إلى المرشحين\ات

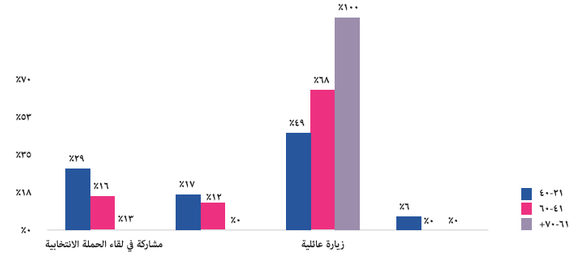

هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري

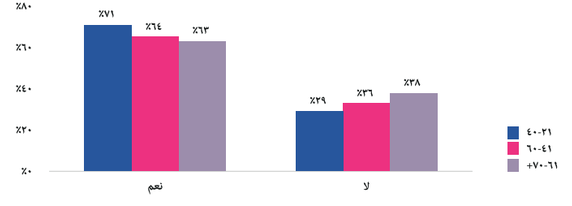

إلى أي مدى وافقتي على هذا الترشيح

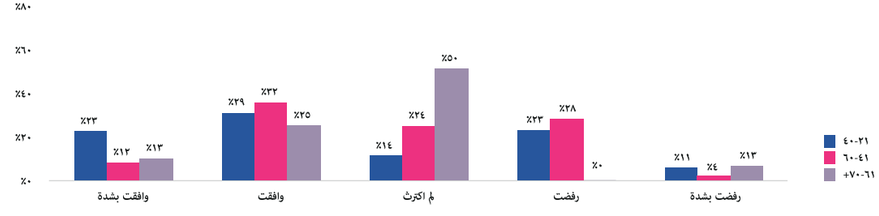

بناءً على المستوى العلمي

تعامل ايجابي من قبل رئيس\ة القلم والمساعدين\ات

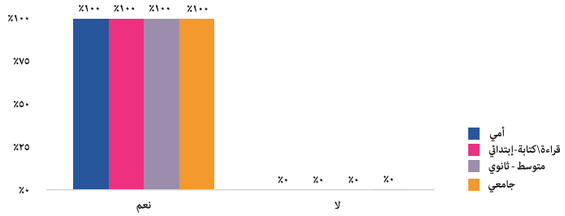

تعامل ايجابي من قبل مندوبين\ات المرشحين\ات

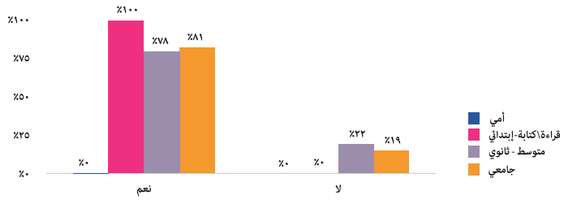

تعامل ايجابي من قبل المندوبين\ات الجوالين\ات

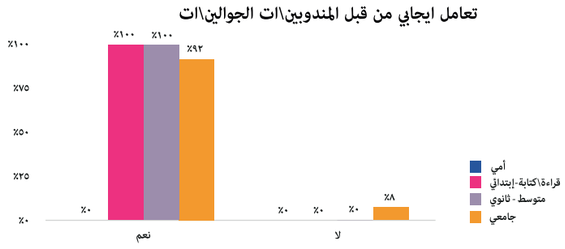

التعامل بسرعة وايجابية في تصحيح الاخطاء في القيد والأوراق

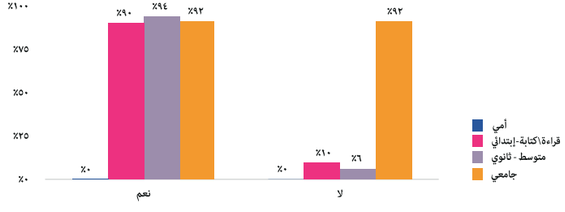

كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

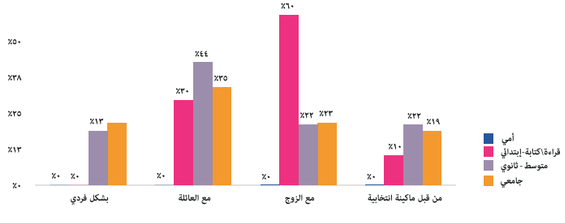

كيف اخترت المرشحين\ات الذين\اللواتي اقترعت لهم\هن

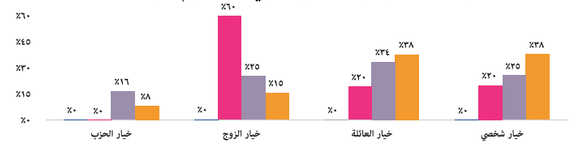

كيف تعرفت إلى المرشحين\ات

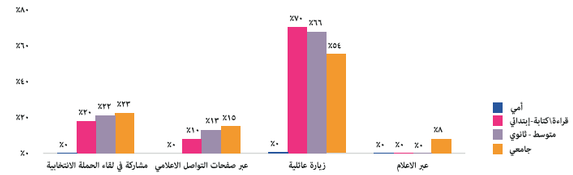

هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري

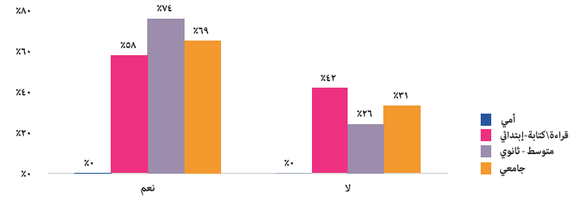

إلى أي مدى وافقتي على هذا الترشيح

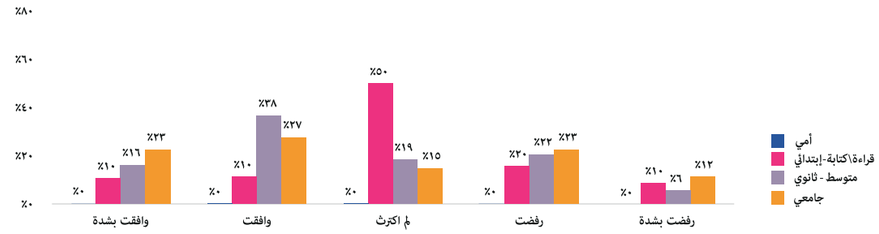

محافظة بيروت
بناءً على الفئة العمريّة

تعامل ايجابي من قبل رئيس\ة القلم والمساعدين\ات

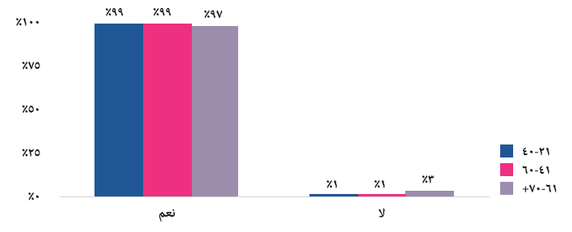

تعامل ايجابي من قبل المندوبين\ات الجوالين\ات

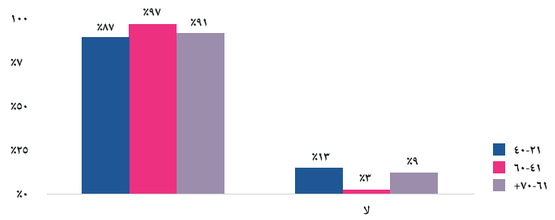

تعامل ايجابي من قبل مندوبين\ات المرشحين\ات

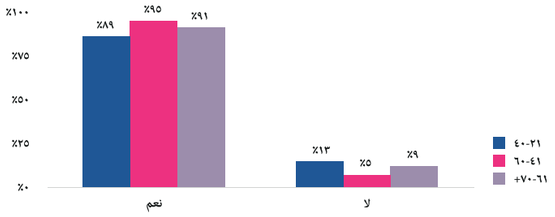

التعامل بسرعة وايجابية في تصحيح الاخطاء في القيد والأوراق

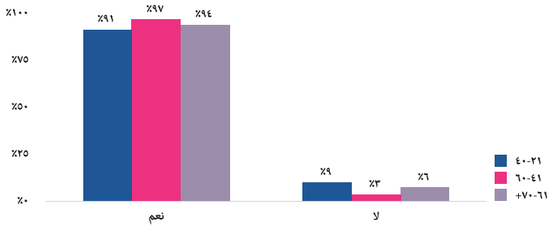

كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

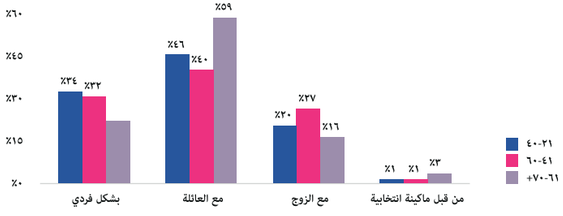

كيف اخترت المرشحين\ات الذين\اللواتي اقترعت لهم\هن

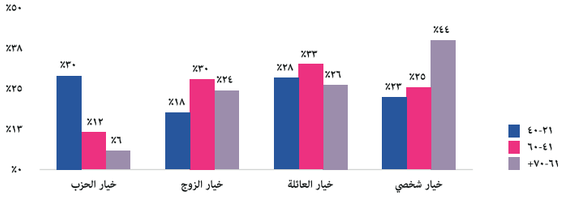

كيف تعرفت إلى المرشحين\ات

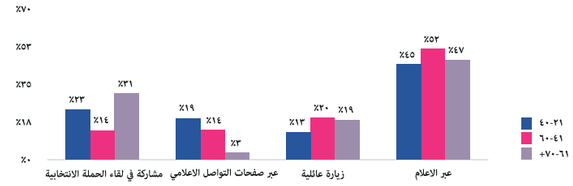

هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري

إلى أي مدى وافقتي على هذا الترشيح

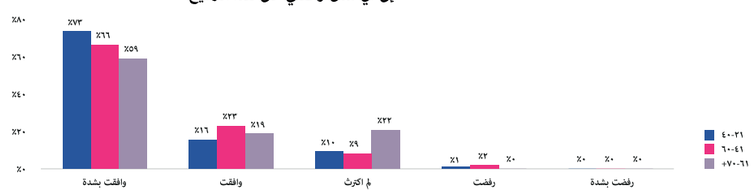

بناءً على المستوى العلمي

تعامل ايجابي من قبل رئيس\ة القلم والمساعدين\ات

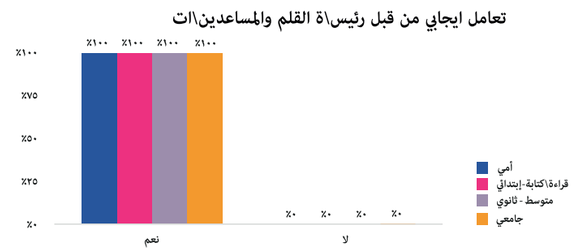

تعامل ايجابي من قبل مندوبين\ات المرشحين\ات

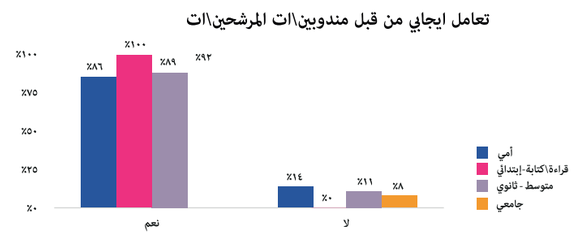

تعامل ايجابي من قبل المندوبين\ات الجوالين\ات

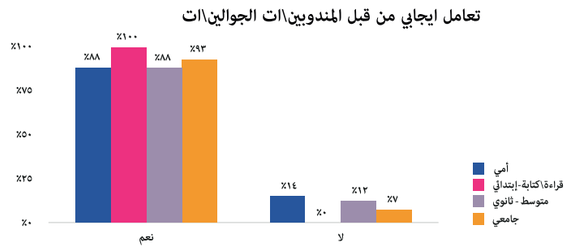

التعامل بسرعة وايجابية في تصحيح الاخطاء في القيد والأوراق

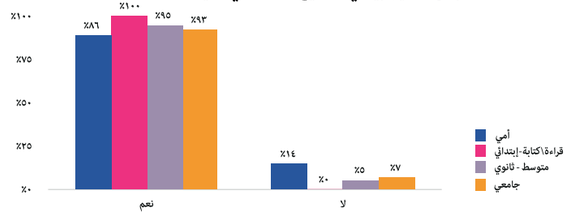

كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

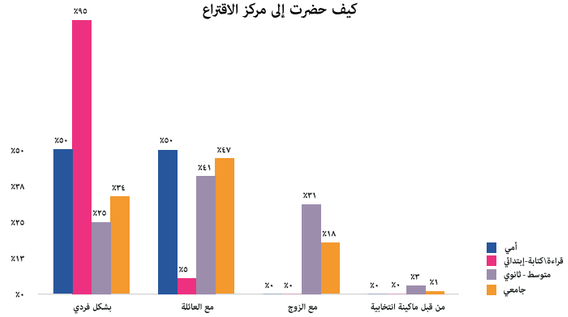

كيف اخترت المرشحين\ات الذين\اللواتي اقترعت لهم\هن

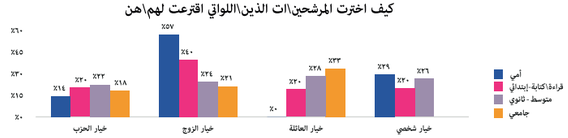

كيف تعرفت إلى المرشحين\ات

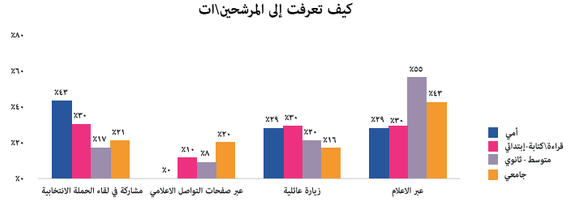

محافظة عكار
بناءً على الفئة العمرية

تعامل ايجابي من قبل رئيس\ة القلم والمساعدين\ات

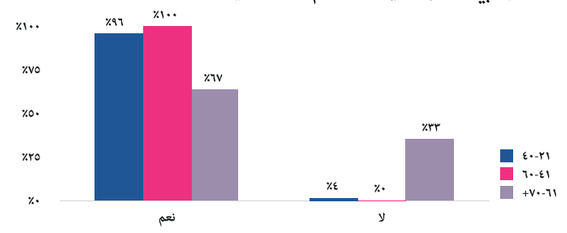

تعامل ايجابي من قبل المندوبين\ات الجوالين\ات

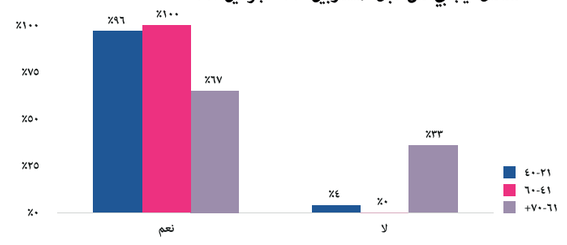

هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري

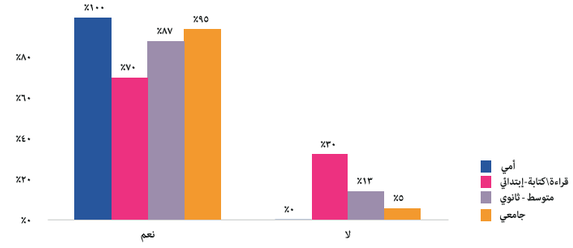

إلى أي مدى وافقتي على هذا الترشيح

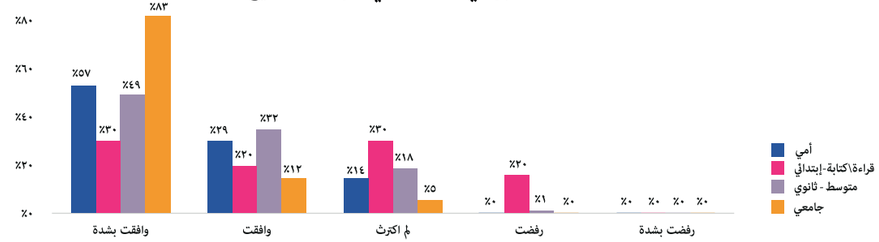

تعامل ايجابي من قبل مندوبين\ات المرشحين\ات

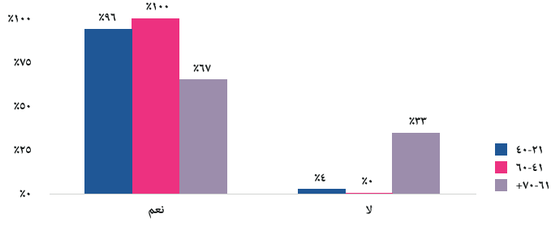

التعامل بسرعة وايجابية في تصحيح الاخطاء في القيد والأوراق

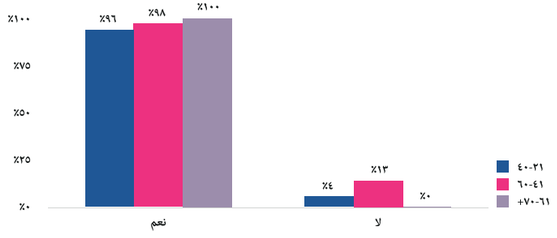

كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

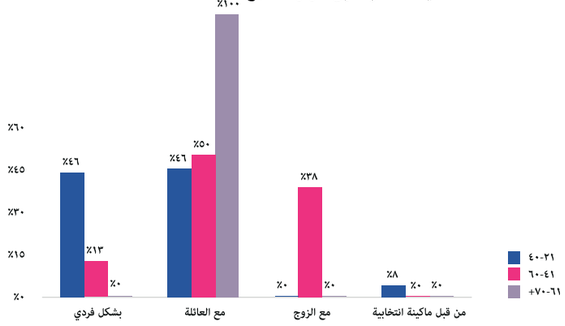

كيف اخترت المرشحين\ات الذين\اللواتي اقترعت لهم\هن

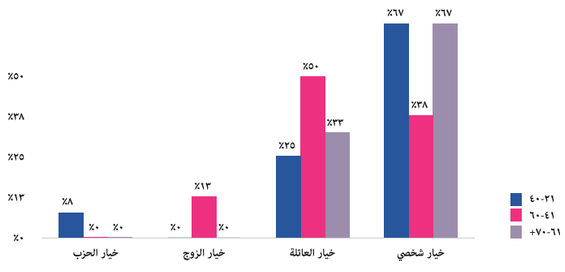

كيف تعرفت إلى المرشحين\ات

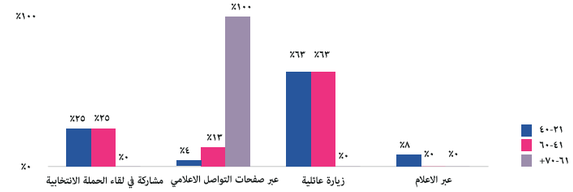

هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري

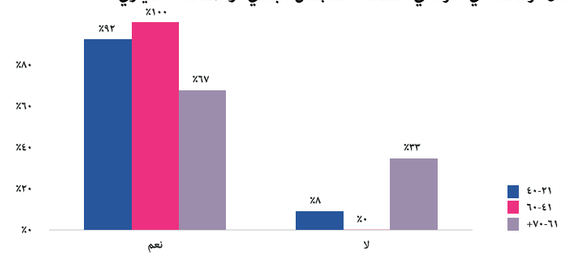

إلى أي مدى وافقتي على هذا الترشيح

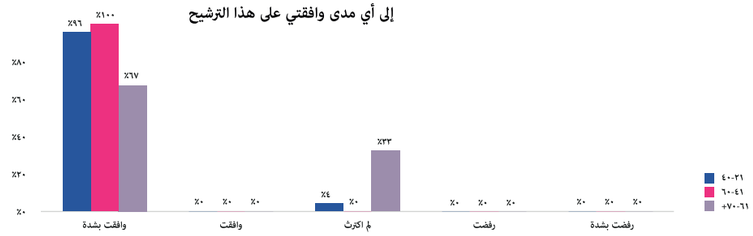

بناءً على المستوى العلمي

تعامل ايجابي من قبل رئيس\ة القلم والمساعدين\ات

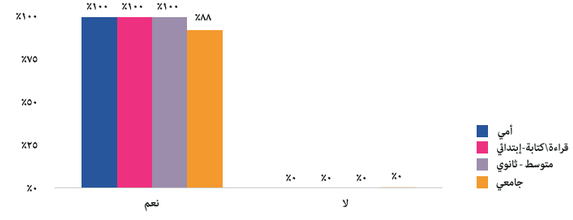

تعامل ايجابي من قبل مندوبين\ات المرشحين\ات

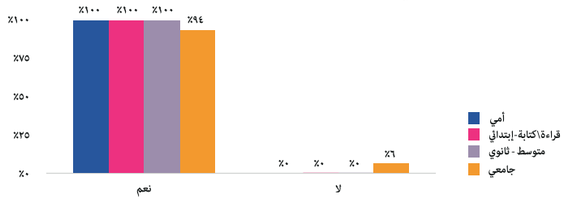

تعامل ايجابي من قبل المندوبين\ات الجوالين\ات

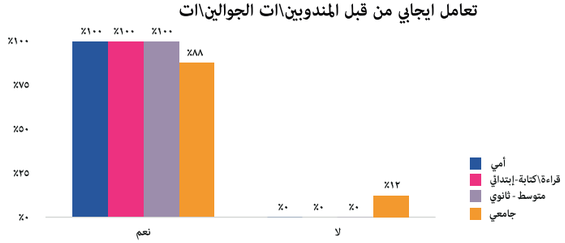

التعامل بسرعة وايجابية في تصحيح الاخطاء في القيد والأوراق

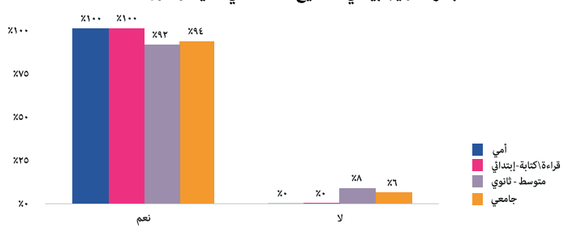

كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

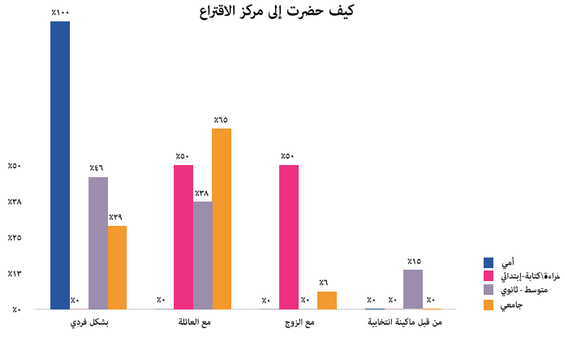

كيف اخترت المرشحين\ات الذين\اللواتي اقترعت لهم\هن

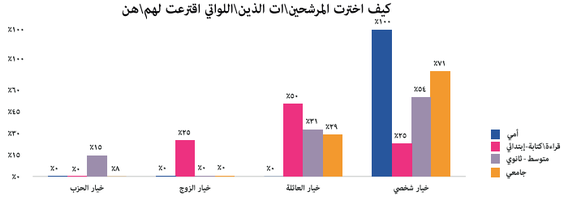

كيف تعرفت إلى المرشحين\ات

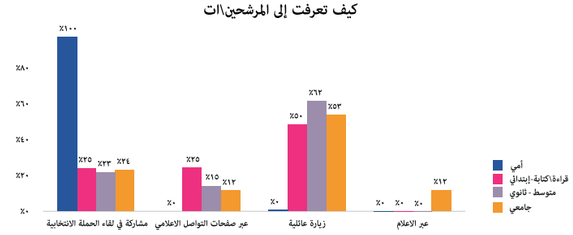

هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري

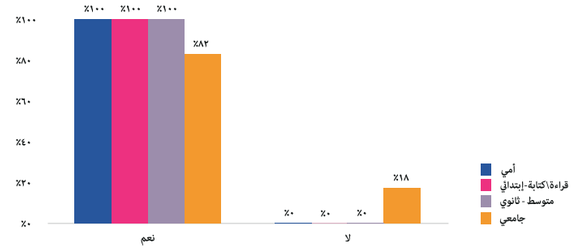

إلى أي مدى وافقتي على هذا الترشيح

محافظة بعلبك الهرمل
بناءً على الفئة العمرية

تعامل ايجابي من قبل رئيس\ة القلم والمساعدين\ات

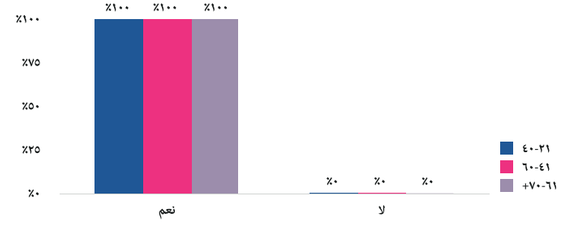

تعامل ايجابي من قبل المندوبين\ات الجوالين\ات

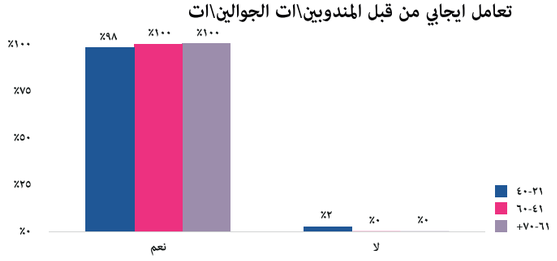

تعامل ايجابي من قبل مندوبين\ات المرشحين\ات

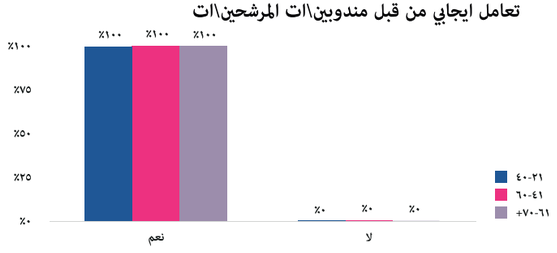

التعامل بسرعة وايجابية في تصحيح الاخطاء في القيد والأوراق

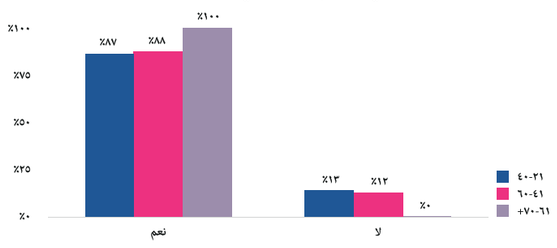

كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

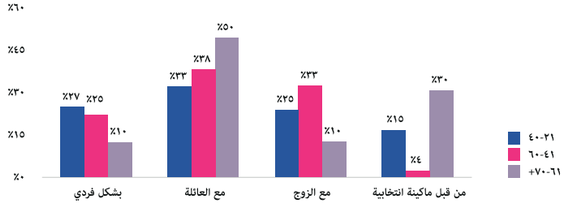

كيف اخترت المرشحين\ات الذين\اللواتي اقترعت لهم\هن

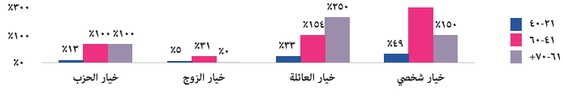

كيف تعرفت إلى المرشحين\ات

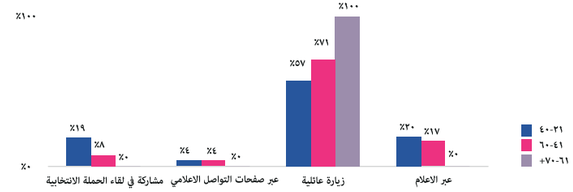

هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري

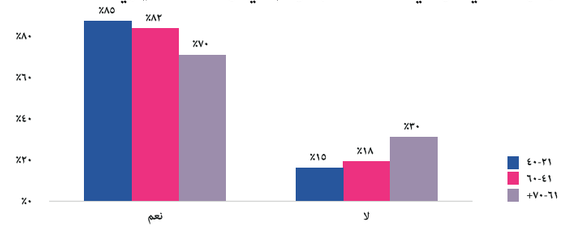

إلى أي مدى وافقتي على هذا الترشيح

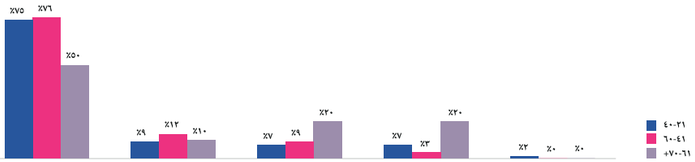

بناءً على المستوى العلمي

تعامل ايجابي من قبل رئيس\ة القلم والمساعدين\ات

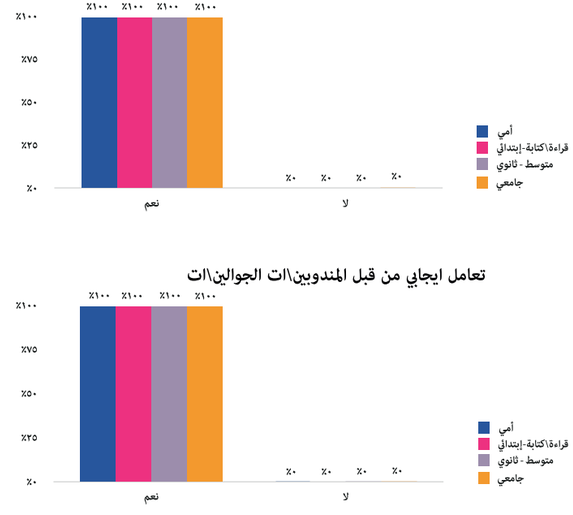

تعامل ايجابي من قبل المندوبين\ات الجوالين\ات

التعامل بسرعة وايجابية في تصحيح الاخطاء في القيد والأوراق

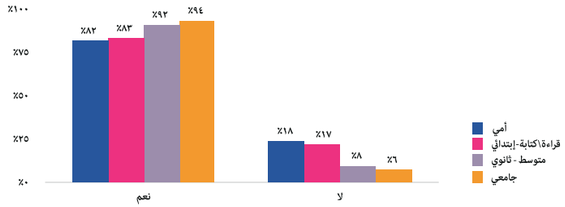

كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

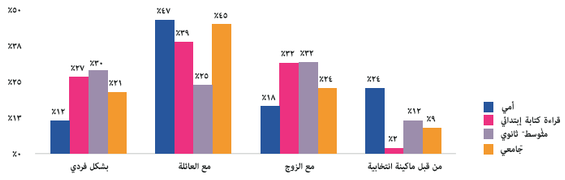

كيف اخترت المرشحين\ات الذين\اللواتي اقترعت لهم\هن

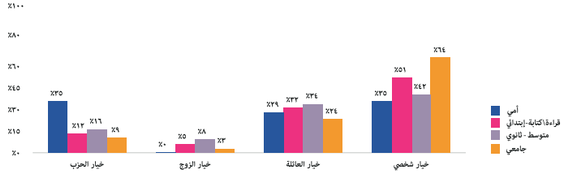

كيف تعرفت إلى المرشحين\ات

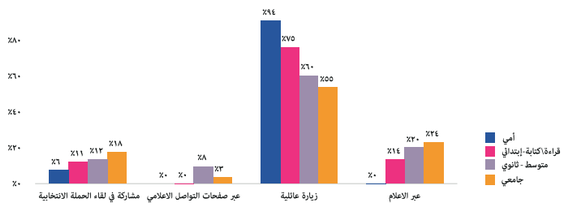

هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري

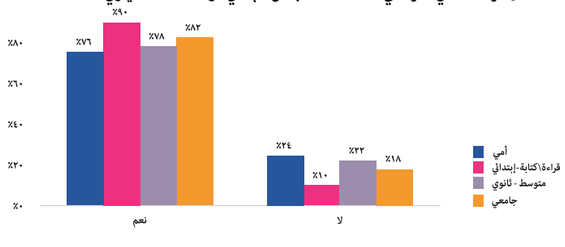

إلى أي مدى وافقتي على هذا الترشيح

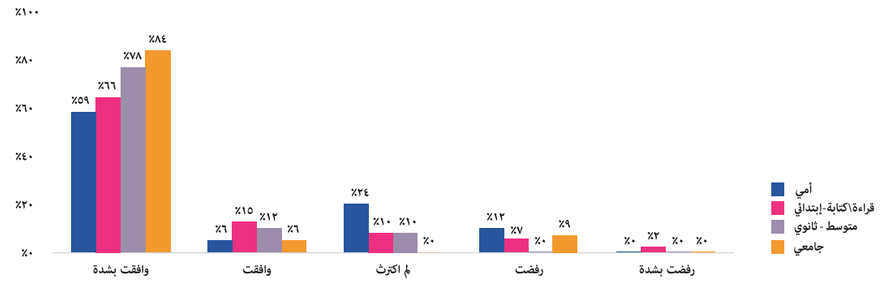

جبل لبنان
بناءً على الفئة العمرية

تعامل ايجابي من قبل رئيس\ة القلم والمساعدين\ات

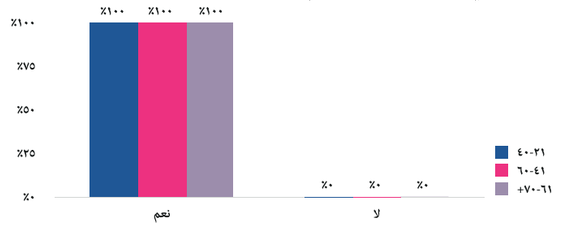

تعامل ايجابي من قبل المندوبين\ات الجوالين\ات

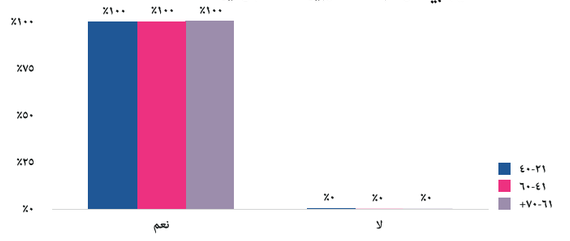

تعامل ايجابي من قبل مندوبين\ات المرشحين\ات

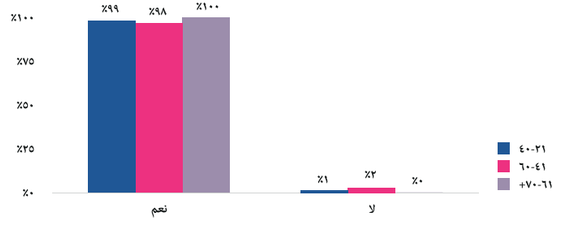

التعامل بسرعة وايجابية في تصحيح الاخطاء في القيد والأوراق

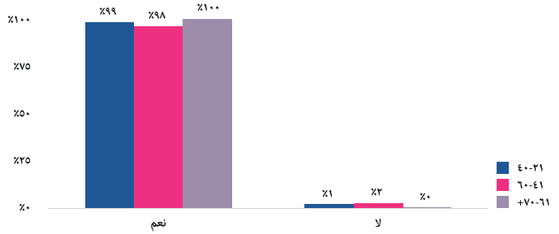

كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

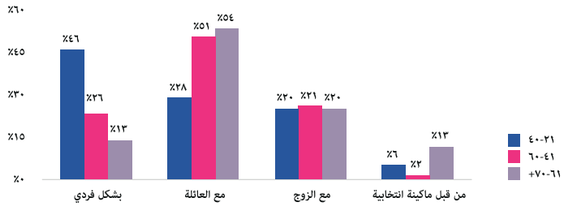

كيف اخترت المرشحين\ات الذين\اللواتي اقترعت لهم\هن

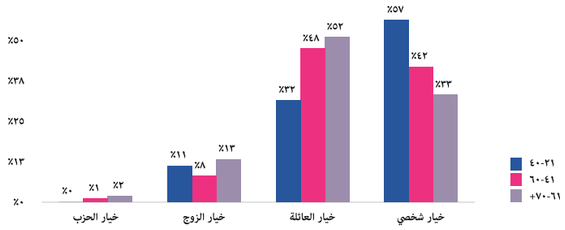

كيف تعرفت إلى المرشحين\ات

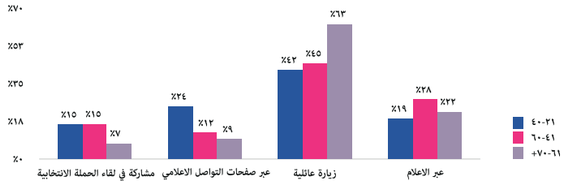

هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري

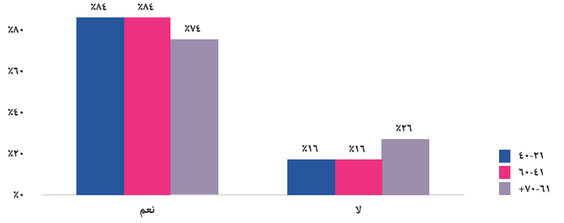

إلى أي مدى وافقتي على هذا الترشيح

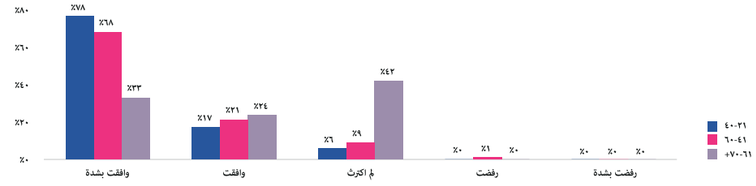

بناءً على المستوى التعليمي

تعامل ايجابي من قبل رئيس\ة القلم والمساعدين\ات

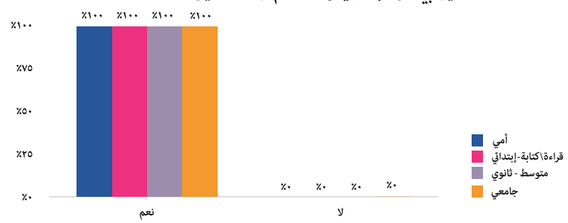

تعامل ايجابي من قبل المندوبين\ات الجوالين\ات

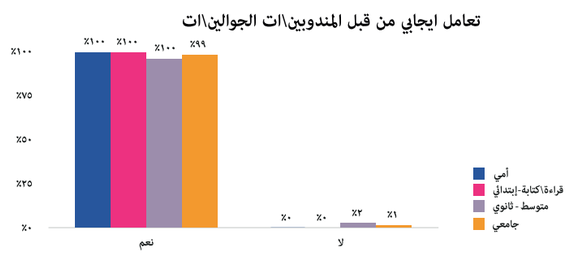

التعامل بسرعة وايجابية في تصحيح الاخطاء في القيد والأوراق

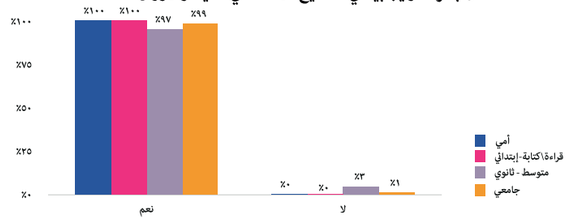

كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

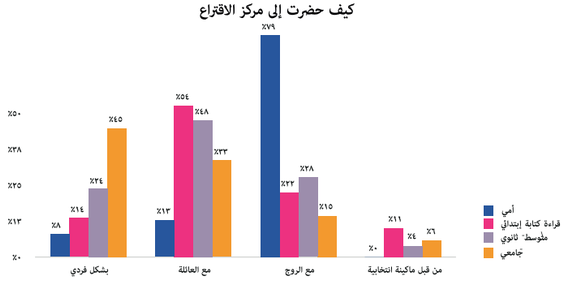

كيف اخترت المرشحين\ات الذين\اللواتي اقترعت لهم\هن

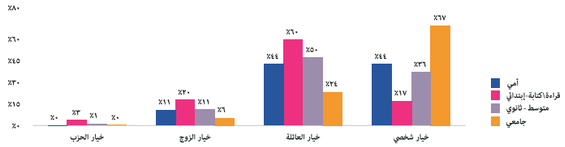

كيف تعرفت إلى المرشحين\ات

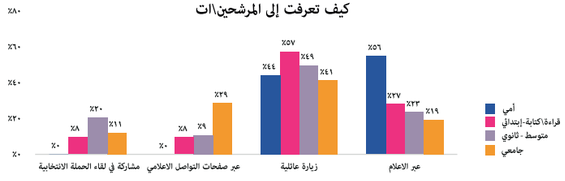

هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري

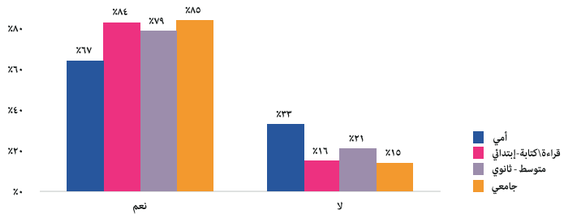

إلى أي مدى وافقتي على هذا الترشيح

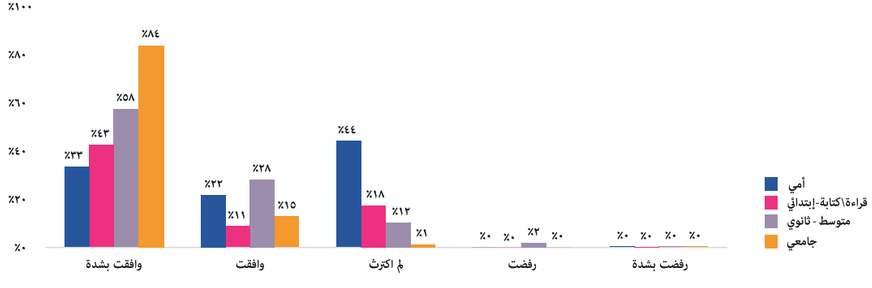

الجنوب-النبطية
بناءً على الفئة العمرية

تعامل ايجابي من قبل رئيس\ة القلم والمساعدين\ات

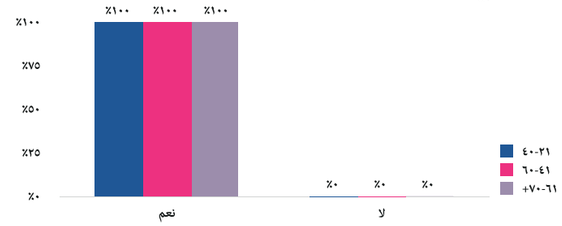

تعامل ايجابي من قبل المندوبين\ات الجوالين\ات

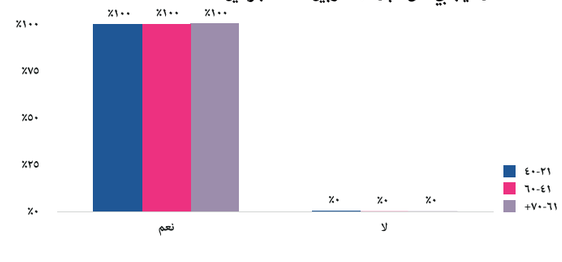

تعامل ايجابي من قبل مندوبين\ات المرشحين\ات

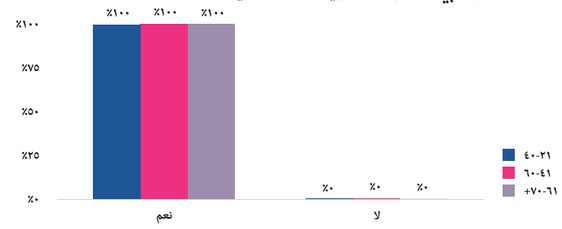

التعامل بسرعة وايجابية في تصحيح الاخطاء في القيد والأوراق

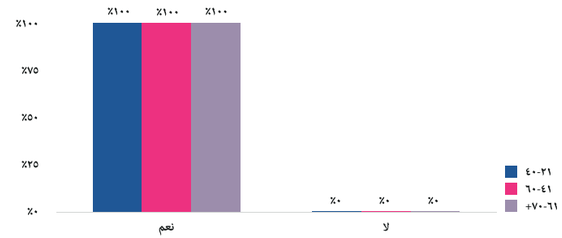

كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

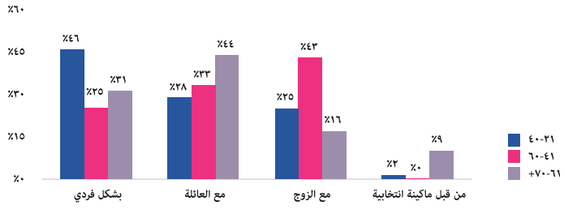

كيف اخترت المرشحين\ات الذين\اللواتي اقترعت لهم\هن

كيف تعرفت إلى المرشحين\ات

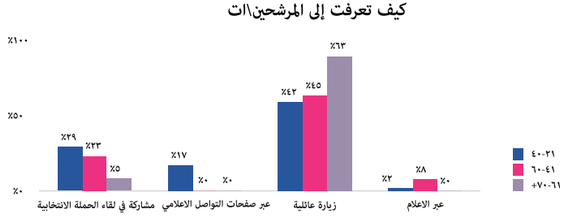

هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري

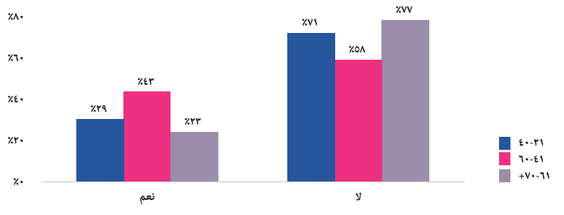

إلى أي مدى وافقتي على هذا الترشيح

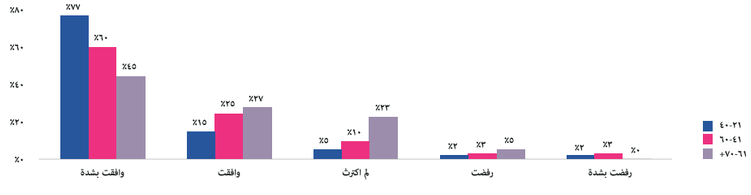

بناءً على المستوى التعليمي

تعامل ايجابي من قبل رئيس\ة القلم والمساعدين\ات

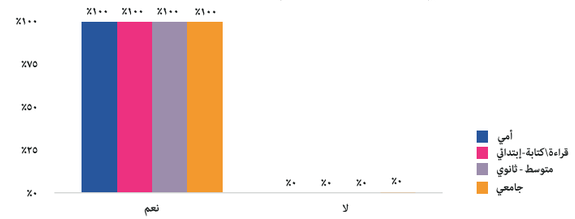

تعامل ايجابي من قبل مندوبين\ات المرشحين\ات

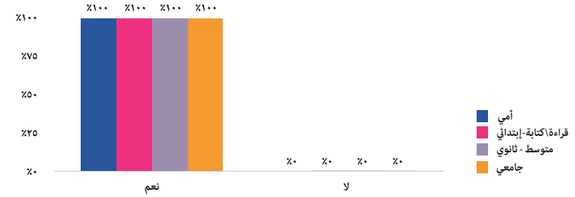

تعامل ايجابي من قبل المندوبين\ات الجوالين\ات

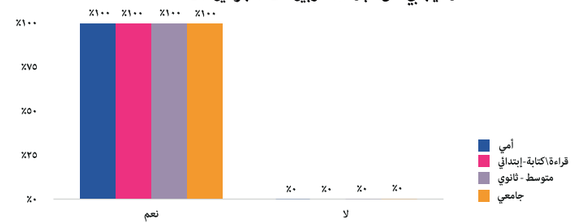

التعامل بسرعة وايجابية في تصحيح الاخطاء في القيد والأوراق

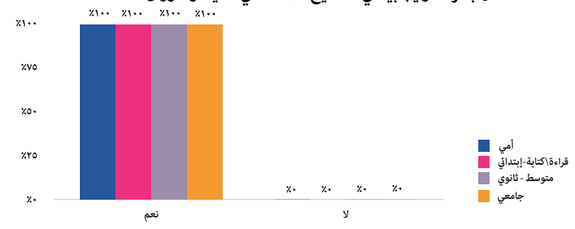

كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

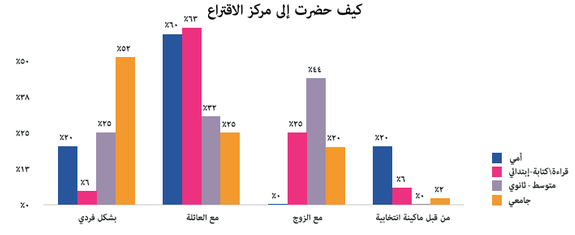

كيف اخترت المرشحين\ات الذين\اللواتي اقترعت لهم\هن

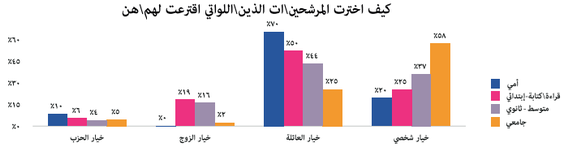

كيف تعرفت إلى المرشحين\ات

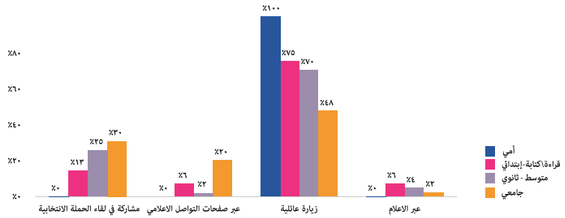

هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري

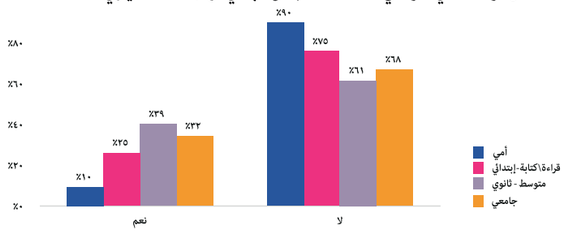

إلى أي مدى وافقتي على هذا الترشيح

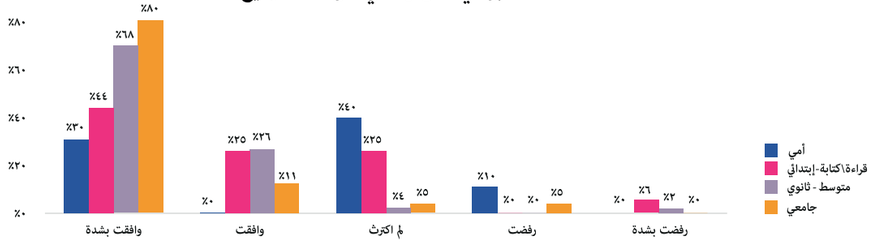

الشمال
بناءً على الفئة العمرية

تعامل ايجابي من قبل رئيس\ة القلم والمساعدين\ات

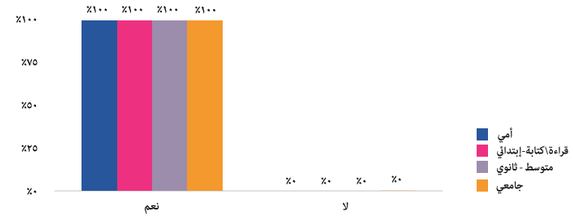

تعامل ايجابي من قبل مندوبين\ات المرشحين\ات

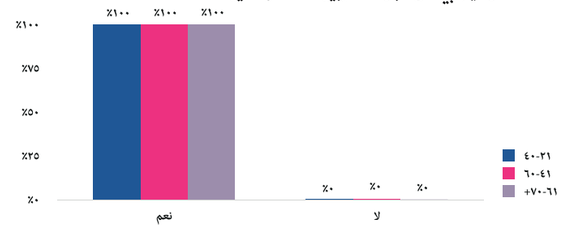

تعامل ايجابي من قبل المندوبين\ات الجوالين\ات

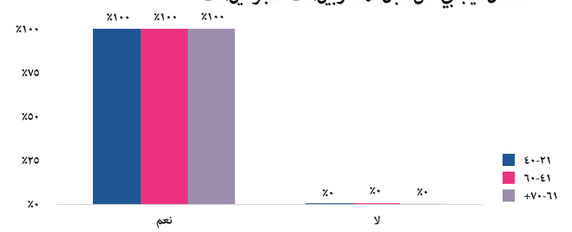

التعامل بسرعة وايجابية في تصحيح الاخطاء في القيد والأوراق

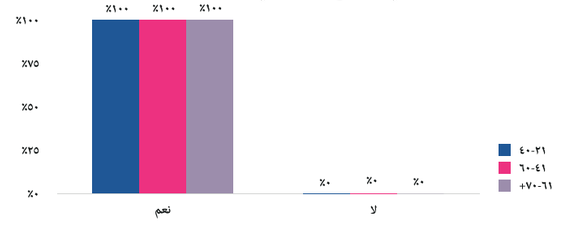

كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

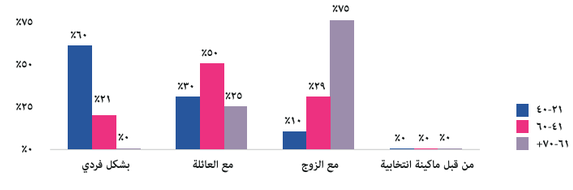

كيف اخترت المرشحين\ات الذين\اللواتي اقترعت لهم\هن

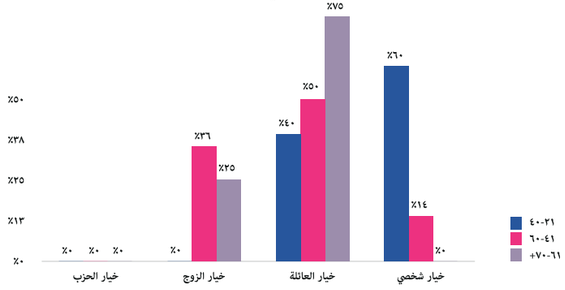

كيف تعرفت إلى المرشحين\ات

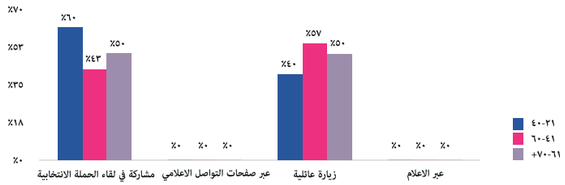

هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري

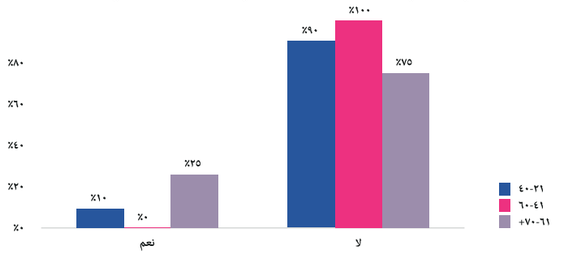

إلى أي مدى وافقتي على هذا الترشيح

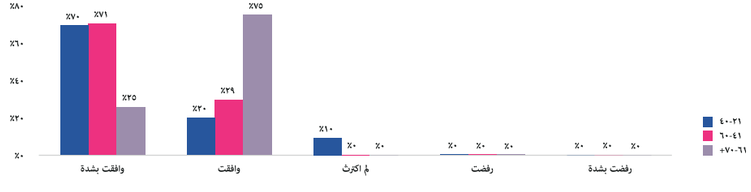

بناءً على المستوى التعليمي

تعامل ايجابي من قبل رئيس\ة القلم والمساعدين\ات

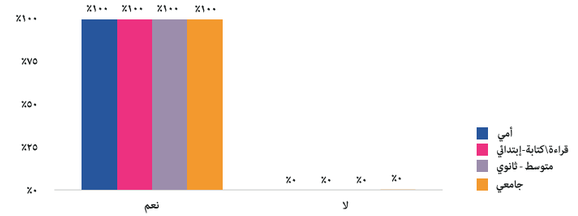

تعامل ايجابي من قبل مندوبين\ات المرشحين\ات

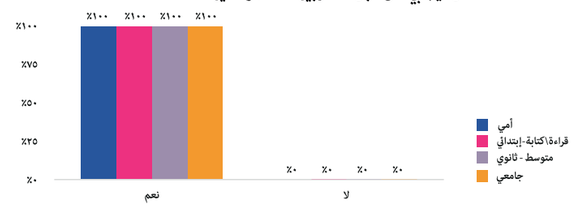

تعامل ايجابي من قبل المندوبين\ات الجوالين\ات

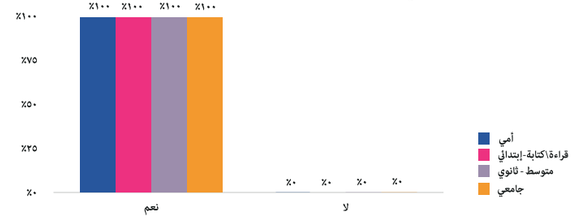

التعامل بسرعة وايجابية في تصحيح الاخطاء في القيد والأوراق

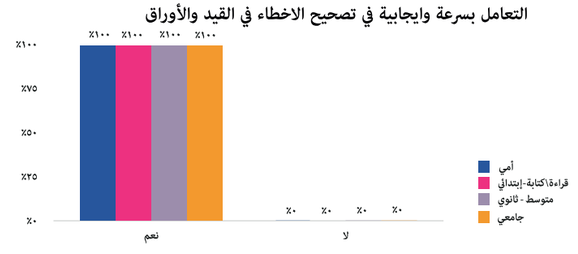

كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

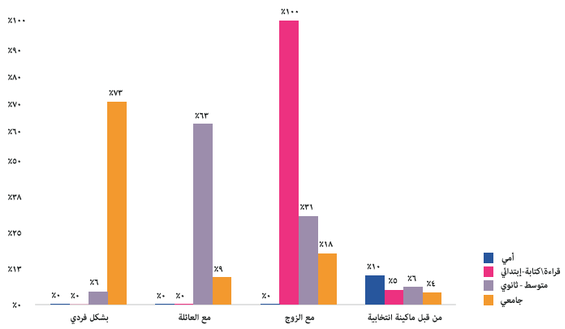

كيف اخترت المرشحين\ات الذين\اللواتي اقترعت لهم\هن

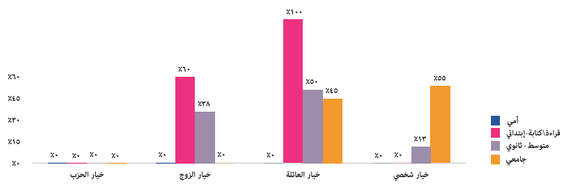

كيف تعرفت إلى المرشحين\ات

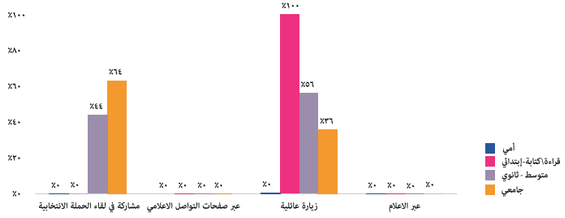

هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري

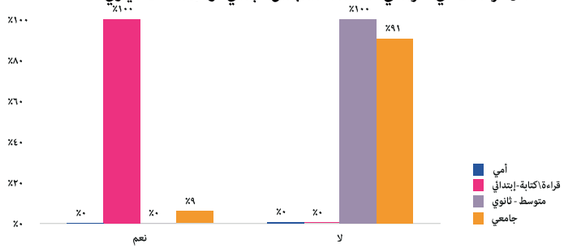

إلى أي مدى وافقتي على هذا الترشيح

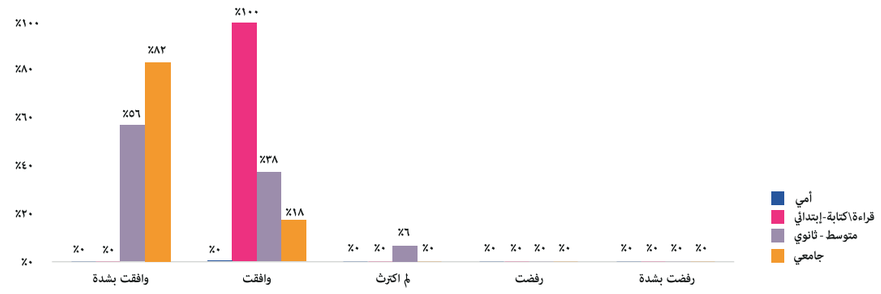

عكار

بناء على الفئة العمرية

تعامل ايجابي من قبل رئيس\ة القلم والمساعدين\ات

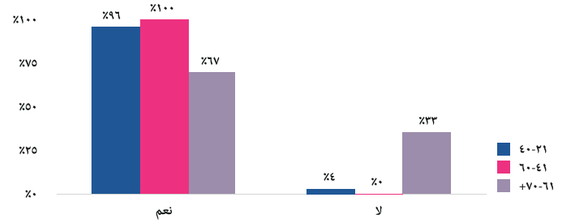

تعامل ايجابي من قبل المندوبين\ات الجوالين\ات

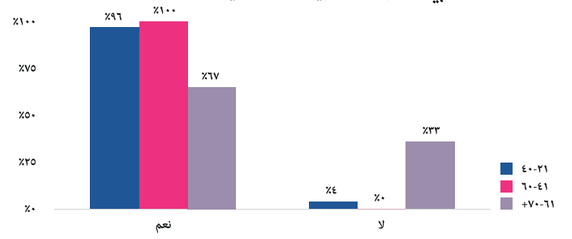

تعامل ايجابي من قبل مندوبين\ات المرشحين\ات

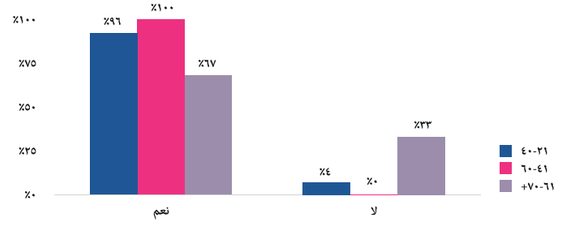

التعامل بسرعة وايجابية في تصحيح الاخطاء في القيد والأوراق

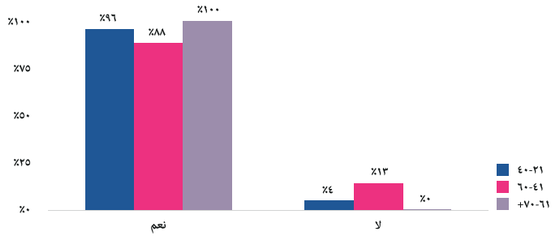

كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

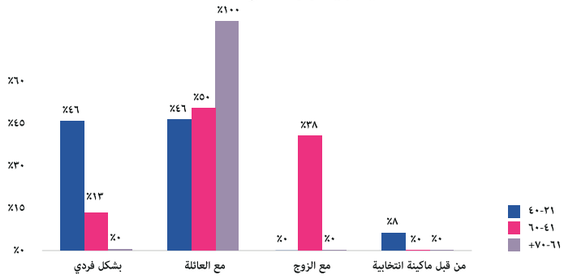

كيف اخترت المرشحين\ات الذين\اللواتي اقترعت لهم\هن

كيف تعرفت إلى المرشحين\ات

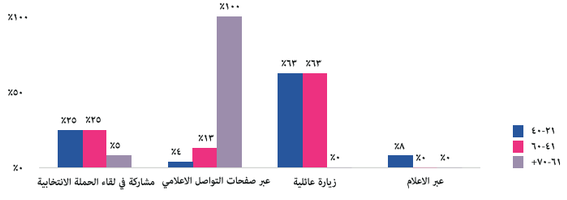

هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري

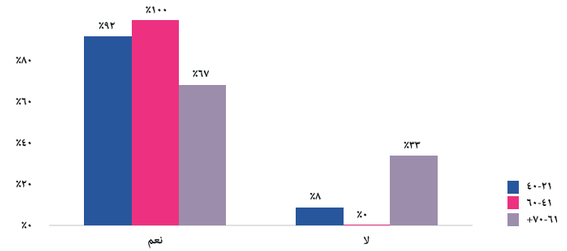

إلى أي مدى وافقتي على هذا الترشيح

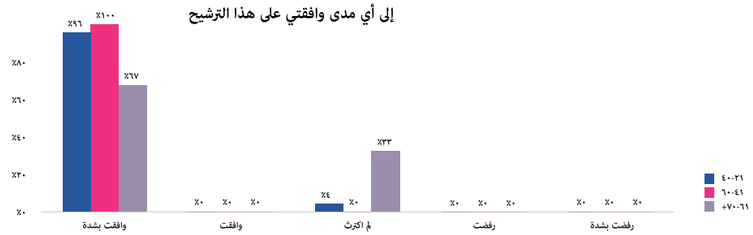

بناءً على المستوى التعليمي

تعامل ايجابي من قبل رئيس\ة القلم والمساعدين\ات

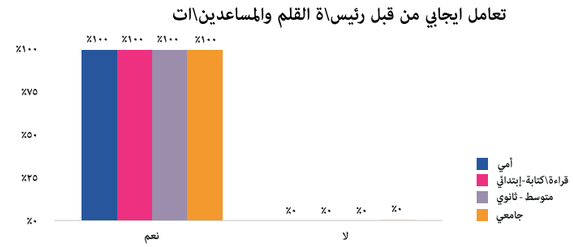

تعامل ايجابي من قبل مندوبين\ات المرشحين\ات

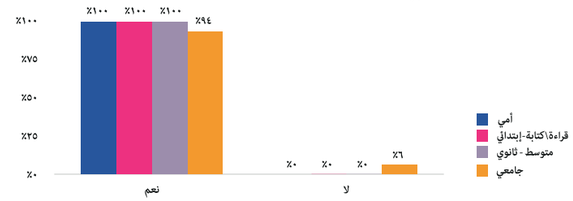

تعامل ايجابي من قبل المندوبين\ات الجوالين\ات

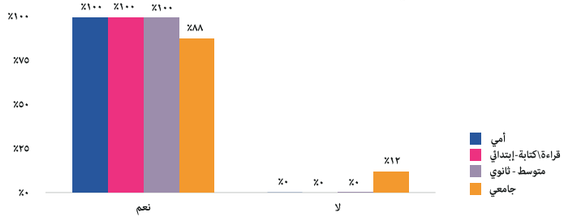

التعامل بسرعة وايجابية في تصحيح الاخطاء في القيد والأوراق

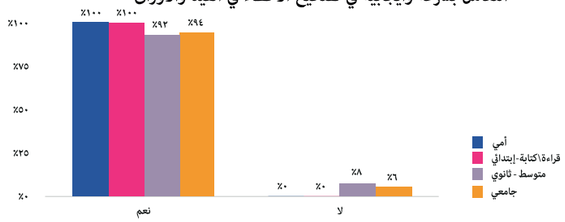

كيف حضرت إلى مركز الاقتراع

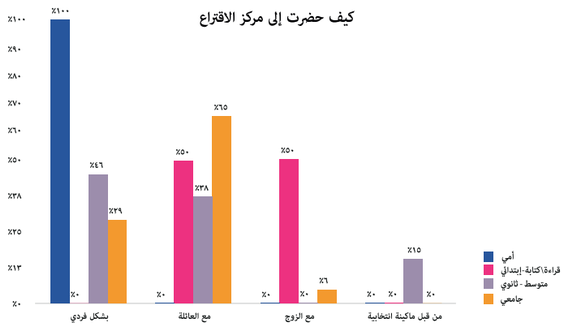

كيف اخترت المرشحين\ات الذين\اللواتي اقترعت لهم\هن

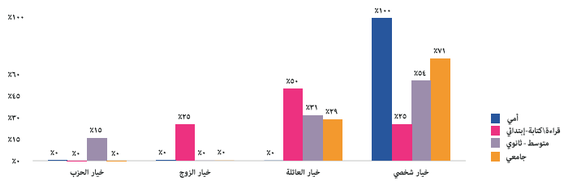

كيف تعرفت إلى المرشحين\ات

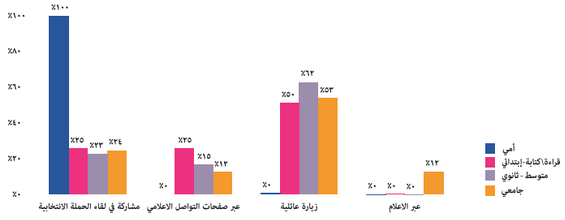

هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري

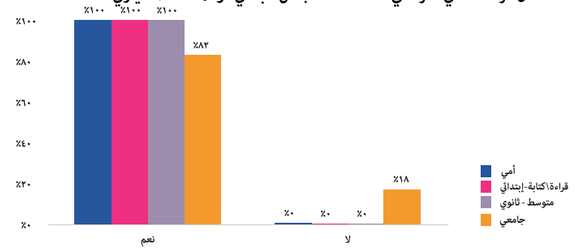

إلى أي مدى وافقتي على هذا الترشيح

إستمارة استبيان رأي المرشحة

١- هل سبق ان ترشحت للانتخابات البلدية او الاختيارية قبل ذلك؟

☐ نعم
☐ كلا

اذا نعم اي سنة واي دائرة والنتيجة

سنة: .....
دائرة: .....
النتيجة: .....

٢- هل سبق لك الترشح في الإنتخابات النقابية او المنظمات المدنية او الأندية الشبابية والثقافية او اللجان الطلابية؟

☐ نعم
☐ كلا

اذا نعم اي سنة واي دائرة والنتيجة

سنة: .....
دائرة: .....
النتيجة: .....

٣- هل سبق للمرشحة المشاركة في دورات تدريبية تمكينية متعلقة بالإنتخابات والمشاركة السياسية للمرأة ؟

☐ نعم
☐ كلا

اذا نعم ما هي هذه الدورات والتقييم للتجربة

الدورات: .....

هل أفادتك هذه الدورات في ترشحك الحالي للانتخابات؟

☐ نعم
☐ كلا

تحديد ماهيّة الاستفادة:

☐ تنمية القدرة على التواصل
☐ تنمية المعرفة بالقوانين
☐ تنمية الثقة بالنفس
☐ غير ذلك

أسباب الترشح

٤- لماذا ترشحت للإنتخابات البلدية ٢٠١٦؟ .....

أشكال الدعم العائلي والمؤسسي

٥- من دعمك في تشرحك للانتخابات؟

☐ العائلة / نرجو توضيح من تحديدا في العائلة .....
☐ الحزب او التيار / نرجو تحديد الحزب .....
☐ الطائفة او رجال الدين
☐ الاصدقاء
☐ غير ذلك .....

٦- هل واجهت اي ضغوط بسبب عزمك على ترشيح نفسك في الإنتخابات؟

☐ نعم
☐ كلا

٧- اذا كان جوابك نعم من هي الجهة التي ضغطت عليك؟

☐ العائلة
☐ المجتمع
☐ الطائفة
☐ الحزب او التيار
☐ غير ذلك

٨- هل انت منتسبة لحزب معين؟
☐ نعم - حددي .....
☐ كلا

٩- اذا كان جوابك نعم، هل حظيت بدعم هذا الحزب عند ترشحك؟
☐ نعم
☐ كلا
حددي كيفية الدعم او أسباب عدم الدعم برأيك .....

١٠- هل حظيت بنفس الدعم من حزبك مثلك مثل المرشحين من الرجال؟
☐ نعم
☐ كلا
فسري أكثر .....

١١- هل واجهت أي ضغوط للانسحاب من الانتخابات؟
☐ نعم
☐ كلا
حددي الجهة او الجهات التي مارست عليك هذا الضغط: .....

العملية الانتخابية- الحملة

١٢- من هم/ن المسؤولين/ات عن حملتك الإنتخابية؟ .....

١٣- كيف خضت الإنتخابات؟
☐ ضمن لائحة
☐ منفردة
لماذا؟ .....

١٤- هل واجهت صعوبات للإنضمام الى لوائح إنتخابية؟
☐ نعم
☐ كلا
لماذا؟ .....

١٥- ما هو دورك في اللائحة الإنتخابية؟ .....

١٦- ما هي المشكلات التي واجهتك في الإنفاق الإنتخابي؟ .....

١٧- ما هي المشكلات التي واجهتك مع وسائل الإعلام؟ .....

الحملة الانتخابية

١٨- ما هي اهم القضايا التي تناولتيها في حملتك؟ .....
.....

١٩- هل يوجد مطالب خاصة بالنساء في برنامجك الإنتخابي؟
☐ نعم
☐ كلا
اذا نعم ما هي هذه المطالب؟ .....

٢٠- ما هو برأيك سبب فوزك/خسارتك او انسحابك؟ .....

٢١- هل من اضافات؟ .....
.....

مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية
إستمارة المقابلة مع الناخبات بعد الاقتراع
التشديد على ضرورة ملئ الاستمارة بعد انتهاء عملية الاقتراع لعدم التأثير على خيار الناخبات

المحافظة ..... القضاء ..... البلدة ..... مركز الاقتراع .....

الفئة العمرية للناخبة	٢١-٣٠	٣١-٤٠	٤١-٥٠	٥١-٦٠	٦١-٧٠	٧١+
المستوى التعليمي للناخبة	امي	قراءة/كتابة	إبتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي

التعامل مع النساء داخل اقلام الاقتراع	**نعم**	**لا**
تعامل إيجابي من قبل رئيس/ة القلم والمساعدين/ات		
تعامل إيجابي من قبل مندوبين/ات المرشحين/ات		
تعامل إيجابي من قبل المندوبين/ات الجوالين/ات في مركز الإقتراع		
بحال وجود خطأ في قيدك او اوراقك هل تم التعامل معه بسرعة وإيجابية		

كيف حضرتِ الى مركز الاقتراع؟

بشكل فردي		مع العائلة	
مع الزوج		من قبل ماكينة إنتخابية لأحد المرشحين/ات	
غير ذلك			

كيف اخترتِ المرشحين الذين/اللواتي اقترعت لهم/لهن؟ بناءً على

خيار الحزب		خيار الزوج	
خيار العائلة		خيار فردي	

كيف تعرفتِ الى المرشحين/ات حسب اختيارك

مشاركة في لقاء الحملة الإنتخابية		عبر صفحات التواصل الإجتماعي	
زيارة عائلية		عبر الإعلام	

هل ترشحت أي امرأة في منطقتك للمجلس البلدي أو المقعد الاختياري؟
إلى أي مدى وافقتِ على هذا الترشيح؟

وافقت بشدة	وافقت	لم أكترث	عارضت	عارضت بشدة

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات
Lebanese Association for Democratic Elections

كتاب من الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات الى المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين

حضرة المديرة العامة للشؤون السياسية واللاجئين

تحية طيبة،

نوجه الى عنايتكم هذا الكتاب آملين منكم تزويد الجمعيّة اللبنانية من اجل ديمقراطية الإنتخابات ببعض المعلومات المتعلقة بالانتخابات الأخيرة وذلك من اجل دراسة بحثية تقوم بها الجمعية. المعلومات التي ترجوّ الجمعيّة الحصول عليها هي:

1- لائحة بأسماء المرشحين والمرشحات الذين تقدموا بطلب الترشح على المجالس البلدية والاختيارية في كافة المحافظات والأقضية

2- لائحة بأسماء المرشحين والمرشحات الذين تقدموا بطلب الترشح على المجالس البلدية أو الاختيارية في كافة المحافظات والأقضية ومن ثم سحبوا ترشحهم.

3- نتائج الانتخابات البلدية والاختيارية في كافة المحافظات والأقضية وبحسب كل قلم اقتراع.

4- أرقام هواتف المرشحات حتى يتسنّى لنا الاتصال بهن بهدف اجراء المقابلات البحثية.

الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات

الأمينة العامة

زينة الطفر

نسخة طبق الاصل من هذا الكتاب أرسلت الى الدكتور خليل حمارنة.

بيروت، 8 أيار 2016

Beirut, Sodeco, Petro Trad Street Sodeco 7 building, 5th floor +961 1 332713/4 info@lade.org.lb www.lade.org.lb

ن.غ

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات
المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين

عدد ٤/٨٢٧٨

جانب الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الإنتخابات

الموضوع : طلب احصاءات بلدية واختيارية .

المرجـــع : كتابكم المسجل لدينا برقم ٤/٨٢٣٨ تاريخ ٢٠١٦/٦/١٥.

بالإشارة الى الموضوع والمرجع المبينين اعلاه ،

نودعكم المعلومات التالية :

المرشحون للإنتخابات البلدية :

عدد المرشحين الإجمالي :	٢١٩١٥		
عدد المرشحين الذكور :	٢٠٦٧٥	النسبة :	% ٩٤,٣
عدد المرشحين الإناث :	١٢٤٠	النسبة :	% ٥,٧

المرشحون للإنتخابات الإختيارية :

عدد المرشحين الإجمالي :	٨١٥١		
عدد المرشحين الذكور :	٧٨٤٤	النسبة :	% ٩٦,٢
عدد المرشحين الإناث :	٣٠٧	النسبة :	%٣,٨

- فيما يتعلق بنتائج الإنتخابات بحسب كل قلم اقتراع ، يمكن الإطلاع على الموقع الإلكتروني للوزارة .
- اما بالنسبة لعدد الذين سحبوا ترشحيهم أو الحصول على هواتف المرشحات ، فيمكن مراجعة أماكن الترشيح في مراكز المحافظات والقائماميات .

بيروت، في ٢٢ حزيران ٢٠١٦

مدير عام
الشؤون السياسية واللاجئين
فاتن يونس

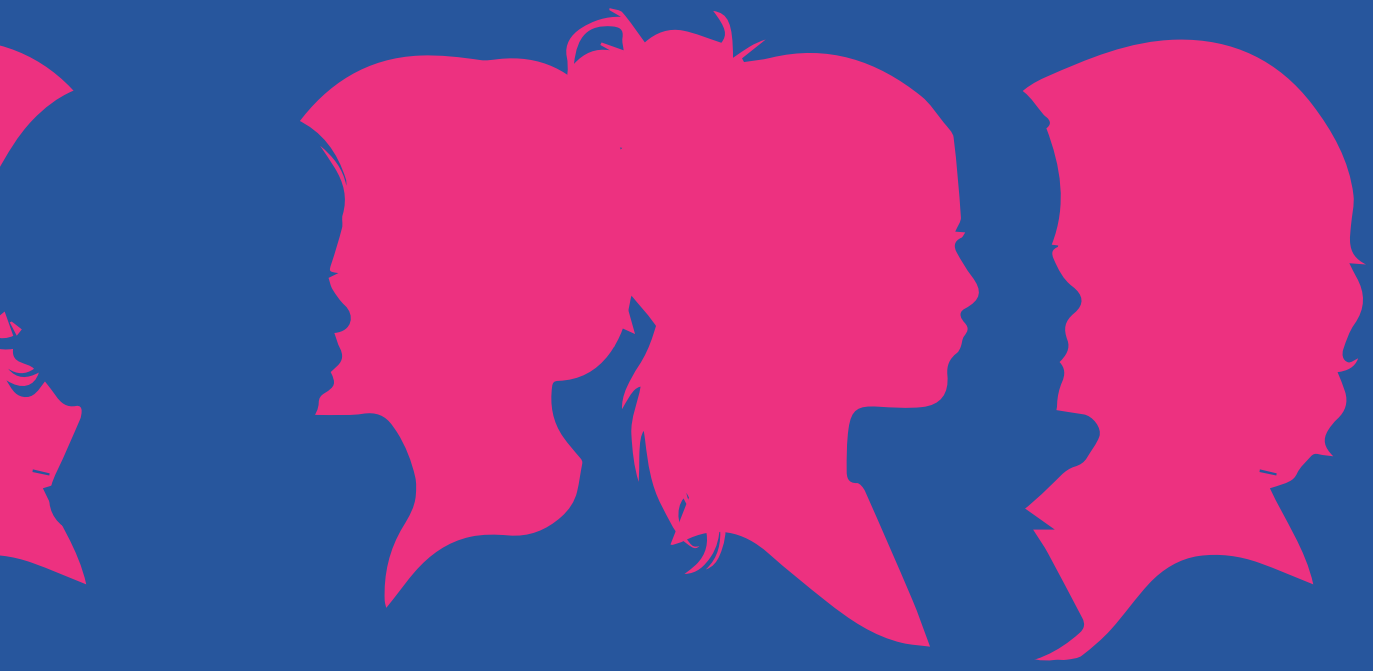

هذا المشروع مموّل من

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

Hivos people unlimited